



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

دراسة تحليلية لفاعلية السياسة المالية في
استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
و الإمارات 2016/2000

إشراف الدكتور:
أحمد نصير

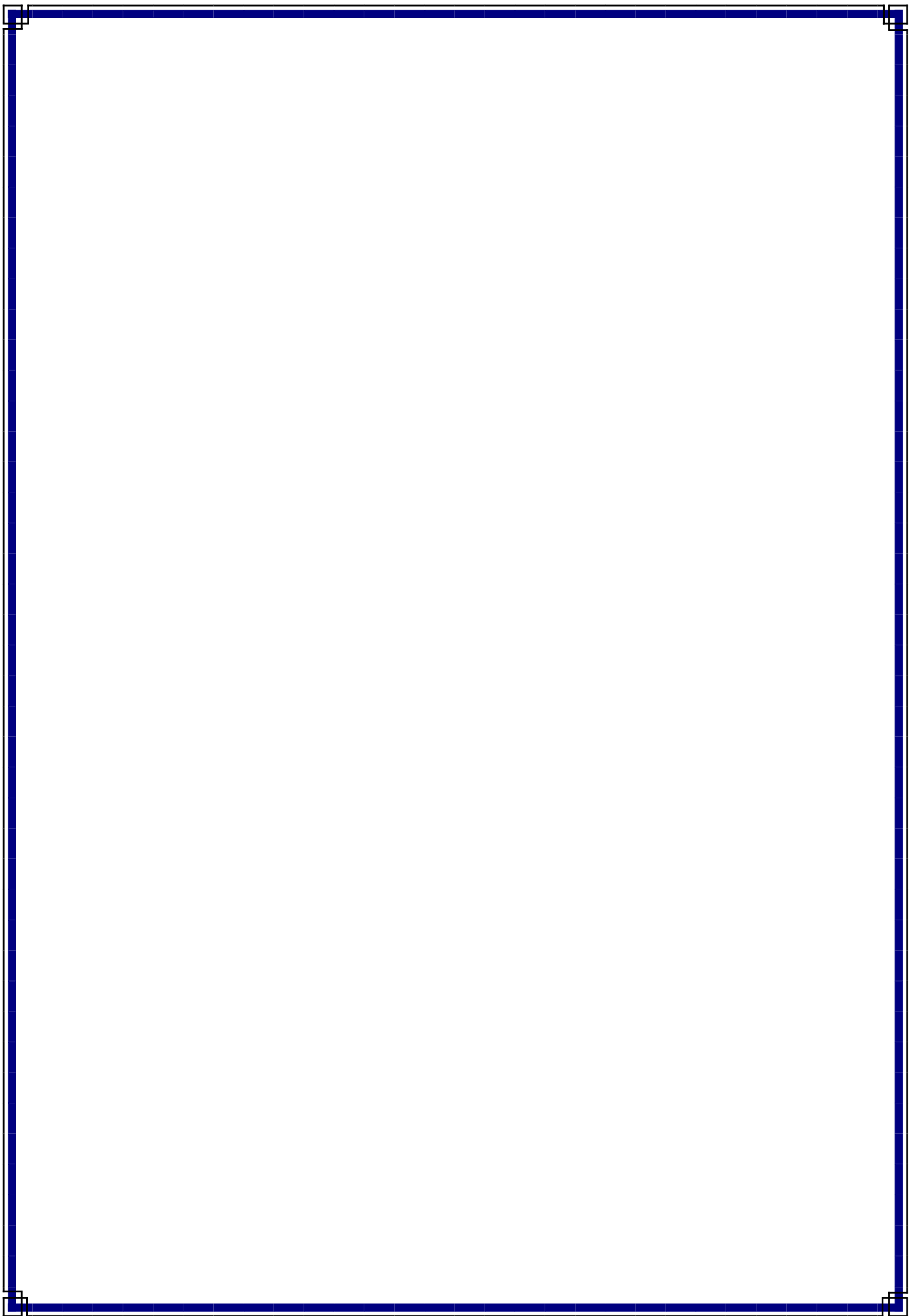
إعداد الطلبة:
آمنة ثابت
إيمان زيدان
صفاء بحري

رئيساً
مشرفاً ومقرراً
مناقشاً

أعضاء لجنة المناقشة
أستاذ محاضر "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي
أستاذ محاضر "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي
أستاذة مساعدة "أ" بجامعة حمه لخضر الوادي

د/محمد مسعودي
د/أحمد نصير
أ/أسماء عدائكة

السنة الجامعية: 2017/2016



شكر و عرفان

نحمد الله و نستعينه لجلال فضله و عظيم سلطانه .

الشكر كل الشكر لله عز و جل على كرمه و نعمه التي أغرقني بها إذ وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع و نسال الله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم .

" أشكر لمن أنعم عليك، وأنعم علي من شكرك، فإنه لا بقاء للنعمة إذا كفرت، ولا زوال لها إذا شكرت "

نتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان إلى الأستاذ الدكتور المشرف " أحمد نصير " على توجيهاته و المعلومات القيمة خلال إنجاز هذا العمل .

كما نخص بالشكر إلى الأستاذ عبد الحق طير و الأستاذ البشير دريدي على ما قدموه من معاونة و نصح .

قال الله تعالى :

" لمن شكرتم لأزيدنكم "

سورة إبراهيم الآية {7}

صفاء ، إيمان ، أمانة



تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تحليلية لفاعلية السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر و دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2000-2016) و أهم السياسات الجاذبة لمثل هذه الاستثمارات .
يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حديث الساعة ، حيث أصبحت كل الدول تعمل من اجل جذب اكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية إليها لكونها عامل من عوامل تحريك التنمية الاقتصادية و ذلك باعتبار أن هذه الاستثمارات تعمل على إدخال إيرادات خارج قطاع المحروقات كما أنها أيضا تقوم بانفتاح اقتصاد الدول على العالم الخارجي ، و لهذا على الدول المستقطبة لمثل هذه الاستثمارات العمل على تحسين و شفافية البيئة الاستثمارية فيها .
و باعتبار أن الجزائر و الإمارات من بين الدول العربية المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر ، فهي دائما تعمل على تحسين مناخها الاستثماري و هذا بسبب تأثر اقتصادهما بالتدفقات الصادرة و الواردة من الاستثمارات الأجنبية . و قد عملت كل من الدولتين بوضع أساليب و برامج تعرف بالسياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، الموازنة العامة ، المؤشرات الداخلية و الخارجية .

Résumé :

Cette étude vise à une étude analytique de l'efficacité de la politique fiscale pour attirer les investissements directs étrangers pour l'Algérie et les EAU au cours de la période (2000-2016) et les politiques les plus attrayantes pour ces investissements.

L'investissement étranger direct est un temps moderne, où il est devenu tous les pays travaillent pour attirer le plus grand nombre possible d'investissements étrangers étant un facteur de déplacement Altmanip économique et que les facteurs que ces investissements introduisent des revenus en dehors du secteur des hydrocarbures, car ils sont également les États ouvertement économie le monde extérieur, et cela sur des pays comme les investissements polarisés et d'améliorer la transparence de son environnement d'investissement.

Et considérant que l'Algérie et les Emirats Arabes Unis dans les pays arabes polarisants d'investissement direct étranger, ils travaillent toujours à améliorer son climat d'investissement, et cela est en raison des économies touchées par les flux entrants et sortants de l'investissement étranger. Et chacun des deux pays ont travaillé développer des méthodes et des programmes connus que la politique budgétaire pour assurer la stabilité économique pour attirer les investissements étrangers directs.

Mots-clés: politique fiscale, l'investissement étranger direct, le budget général, les indicateurs internes et externes.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات :

الصفحة	العنوان
	الشكر
	الملخص
V-I	فهرس المحتويات
VII-VI	قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق
أ-ح	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر و تحدياتها و اتجاهاتها
07	تمهيد
08	المبحث الأول : إستراتيجية السياسة المالية وتحدياتها في ظل المتغيرات المعاصرة
08	المطلب الأول : مفهوم و أنواع السياسة المالية و علاقتها بالسياسة النقدية
08	الفرع الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية
09	الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية
09	أولا . السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز
09	ثانيا . السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض
10	الفرع الثالث: أهداف السياسة المالية
10	الفرع الرابع: علاقة و التعارض بين السياسة المالية و السياسة النقدية
10	أولا . العلاقة بين السياسة المالية و السياسة النقدية
11	ثانيا . التعارض بين السياسة المالية و السياسة النقدية
11	المطلب الثاني : تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي
12	الفرع الأول:السياسة المالية في المجتمعات القديمة
12	الفرع الثاني :السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي
13	الفرع الثالث : السياسة المالية في الفكر الكنتزي
13	أولا. منحى الطلب الكلي
13	ثانيا.منحى العرض الكلي
14	الفرع الرابع:السياسة المالية في التحليل النقدي
15	المطلب الثالث : دور السياسة المالية في معالجة و ضبط التوازنات الاقتصادية

15	الفرع الأول: دور السياسة المالية في معالجة التضخم
15	أولا. الرقابة الضريبية
15	ثانيا. الرقابة على الإنفاق العام
15	الفرع الثاني : دور السياسة المالية في معالجة البطالة
16	الفرع الثالث : دور السياسة المالية في معالجة الكساد
17	المبحث الثاني: نظرة حول ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاتها عربيا
17	المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر، مفهوم، أشكال، و عوامل استقطابه
17	الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر
17	الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
18	أولا. المشاريع الجديدة
18	ثانيا. الاندماج و التملك
19	الفرع الثالث: عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر
19	أولا. العوامل الاقتصادية
20	ثانيا. العوامل السياسية
20	ثالثا.العوامل القانونية
20	المطلب الثاني:النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
20	أولا:النظرية القائمة على هيكل السوق
23	ثانيا: النظريات القائمة على المنظمة والحماية
24	ثالثا: النظريات التجميعية
25	المطلب الثالث: تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
25	الفرع الأول: تدفقات الاستثمارات للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة و الصادرة
25	أولا . تدفقات الاستثمارات للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية
26	ثانيا . تدفقات الاستثمارات للاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة للدول العربية
28	الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر
29	الفرع الثالث:التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر
31	المبحث الثالث: اثر السياسية المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر وفق الفكر الاقتصادي
31	المطلب الأول: السياسة الضريبية و الاستثمار الأجنبي المباشر
31	الفرع الأول: العلاقة بين الضريبة و الاستثمار الأجنبي المباشر(منحنى لافر).

32	أولا. أثر الضريبة على عائد الاستثمار
32	ثانيا . موقع الضريبة ضمن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
33	المطلب الثاني: الإنفاق العام و الاستثمار الأجنبي المباشر
34	أولا . النفقات التحويلية
34	ثانيا. النفقات الوظيفية
35	ثالثا . النفقات الرأسمالية
35	المطلب الثالث: مساهمة السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربي
35	أولا . المملكة العربية السعودية
36	ثانيا .الأردن
37	ثالثا .المغرب
37	رابعا .العراق
38	خامسا . عمان
39	خلاصة
	الفصل الثاني:دراسة تحليلية لفاعلية السياسة المالية الجزائرية والإماراتية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر 2000-2016
41	تمهيد
42	المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر والإمارات 2000- 2016
42	المطلب الأول : اتجاهات النفقات العامة في الجزائر والإمارات 2000-2016
42	الفرع الأول : اتجاهات النفقات العامة في الجزائر (2000- 2016)
44	الفرع الثاني: اتجاهات النفقات العامة في الإمارات (2000-2016)
45	المطلب الثاني: اتجاهات الإيرادات العامة في الجزائر و الإمارات (2000-2016)
45	الفرع الأول: اتجاهات الإيرادات العامة في الجزائر (2000-2016)
46	الفرع الثاني: اتجاهات الإيرادات العامة في الإمارات (2000-2016)
47	المطلب الثالث: تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر و الإمارات (2000-2016)
48	الفرع الأول: وضعية الموازنة العامة في الجزائر (2000-2016)
49	الفرع الثاني: وضعية الموازنة العامة في الإمارات (2000-2016)
51	المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات 2000- 2016
51	المطلب الأول : الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات (2000-2016)

51	أولا : الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000 – 2016
53	ثانيا :الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات 2000-2016
54	المطلب الثاني : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات 2000-2016
54	الفرع الأول : التدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات 2000-
	2016
55	أولا : التدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2016
55	1- التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2016
56	2- التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2016
57	ثانيا : التدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات
57	1- التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات
57	2- التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات 2000-2016
58	الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات
58	أولا : التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
59	ثانيا : التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات
61	الفرع الثالث : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات
61	أولا : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
62	ثانيا : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات
64	المطلب الثالث: أهم المشاريع و الشركات المستثمرة في الجزائر و الإمارات 2000-2016
64	أولا : المشاريع و الشركات المستثمرة في الجزائر
66	ثانيا : أهم المشاريع و الشركات المستثمرة في الإمارات
68	المبحث الثالث :دراسة مؤشرات السياسة المالية الجزائرية والإمارتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 2000-2016
68	المطلب الأول : مساهمة المؤشرات الداخلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات
68	أولا :مساهمة المؤشرات الداخلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000 -2016)
71	ثانيا: مساهمة مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات 2000-2016
73	المطلب الثاني: مساهمة مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات (2000-2016)
73	أولا : مساهمة مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

	(2016-2000)
76	ثانيا : مساهمة مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات (2016-2000)
78	المطلب الثالث:آفاق السياسة المالية في الجزائر و الإمارات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر 2016-2000
78	أولا :آفاق دولة الجزائر
79	ثانيا : آفاق دولة الإمارات
81	خلاصة
82	الخاتمة العامة
85	قائمة المراجع
93	الملاحق

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	تطور عدد وقيمة المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خلال الفترة 2003 / 2013	18
(02-01)	يوضح عمليات الاندماج و التملك لبعض دول العالم خلال الفترة 2005 / 2013	19
(03-01)	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	24
(04-01)	تدفقات الاستثمارات للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لبعض الدول العربية	26
(05-01)	تدفقات الاستثمارات للاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من بعض الدول العربية 2014-2015	27
(06-01)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي لسنة 2014	28
(07-01)	البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية (2011 - 2015)	33
(01-02)	النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	42
(02-02)	النفقات العامة في الإمارات (2000-2016)	44
(03-02)	يوضح الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	45
(04-02)	الإيرادات العامة لدولة الإمارات خلال الفترة (2000-2016)	46
(05-02)	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	48
(06-02)	تطور رصيد الموازنة العامة في الإمارات خلال الفترة (2000-2016)	49
(07-02)	يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر 2006-2015	55
(08-02)	يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر 2000-2015	56
(09-02)	يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الإمارات 2001-2016	57
(10-02)	يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإمارات 2001-2016	58
(11-02)	أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر و عدد المشاريع و قيمتها خلال الفترة 2002-2012	59
(12-02)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2012	61
(13-02)	يوضح مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الجزائر 2003 - 2015	64
(14-02)	يوضح أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين 10 جانفي 2011 و ديسمبر 2015	65
(15-02)	يوضح مشروعات الاستثمار الأجنبي الجديدة في الإمارات 2003-2015	66
(16-02)	يوضح أهم 10 شركات مستثمرة في الإمارات ما بين جانفي 2011 و ديسمبر 2015	66

قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	منحنى الطلب الكلي	(01-01)
14	منحنى العرض الكلي	(02-01)
17	يوضح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	(03-01)
21	دورة حياة المنتج الدولي	(04-01)
31	منحنى لافر	(05-01)
32	موقع الضرائب ضمن مناخ الاستثمار	(06-01)
68	التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون (سنويا %) في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	(01-02)
69	إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(02-02)
70	إجمالي البطالة في الجزائر (% من إجمالي القوة العاملة) خلال الفترة (2000-2016)	(03-02)
71	يوضح التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا % في الإمارات	(04-02)
72	إجمالي الناتج المحلي في الإمارات خلال الفترة (2000-2015)	(05-02)
72	إجمالي البطالة في الإمارات (% من إجمالي القوة العاملة) خلال الفترة (2000-2016)	(06-02)
74	يوضح سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	(07-02)
74	يوضح رصيد الحسابات الجارية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(08-02)
75	يوضح الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(09-02)
76	يوضح سعر الصرف الرسمي في الإمارات خلال الفترة (2000-2016)	(10-02)
77	يوضح ميزان المدفوعات في الإمارات خلال الفترة (2000-2015)	(11-02)
77	يوضح الميزان التجاري الإمارات خلال الفترة (2000-2016)	(12-02)

قائمة الملاحق:

العنوان	رقم الملحق
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016	(01)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016	(02)

المقدمة العامة

❖ تمهيد

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المواضيع الحديثة نسبياً و التي حجزت لنفسها مساحة مهمة في تفكير و جلب اهتمام معظم دول العالم، التي ترى في هذا النوع من الاستثمار وسيلة من وسائل التنمية و التطور و ضرورة للحاق بركب التقدم و العولمة الاقتصادية التي تميزت بفتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، فقد احتدم التنافس بين دول العالم لاستقطابه والاستفادة من مزاياه .وطالما أن هذا الاستثمار يتدفق مع وجود الفرص الجذابة والمناخ المشجع له، وأمام تعدد البدائل أمام المستثمرين الأجانب، تسعى الدول المضيفة إلى توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والتنظيمية الكفيلة بالتأثير على القرار الاستثماري للشركات الأجنبية و تظهر هذه التكلفة جلياً من خلال السياسات الاقتصادية .

و لأن السياسة المالية كأحد الأجزاء المكونة للسياسة الاقتصادية فهي تلعب دوراً مهماً في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مختلف أدواتها، حيث تعتبر السياسة المالية المنتهجة من طرف هذه الدول و التي تسعى لتحسين مناخها الاستثماري، كالإنفاق الحكومي على البنية التحتية أو تأهيل وتفعيل النظام الإداري، أو منح الحوافز والامتيازات الضريبية- بمختلف أشكالها -إلى المستثمر الأجنبي، إضافة إلى كل هذا فان معظم الاقتصاديين يجمعون على الدور الكبير الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمارات في تطوير القدرات الإنتاجية للبلدان المضيفة له و ذلك باستفادة هذه الأخيرة من المستوى العالي للتكنولوجيا المستعملة في أساليب الإنتاج ، خلق فرص الشغل ، زيادة الصادرات... الخ.

و مع الأهمية التي يحضى بها الاستثمار الأجنبي المباشر ، فان كل من الجزائر و الإمارات العربية المتحدة تسعى جاهدة لانتهاج سياسة مالية رشيدة تعمل على تحسين البيئة السياسية و القانونية ، التي تستوجب على الاستثمار الأجنبي المباشر إلقاء النظر لاجتذابها لهذه الدولة ، فنجد أن الجزائر رغم مناخها الاستراتيجي إلا أنها دائمة العمل على إصدار و تحسين القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، فنجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تسعى لتحقيق نفس الاهداف .

❖ الإشكالية الرئيسية :

تعتبر السياسة المالية كأحد الأجزاء المكونة للسياسة الاقتصادية فهي تلعب دوراً مهماً في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مختلف أدواتها . كما وتختلف السياسة المالية ودورها في الحياة الاقتصادية باختلاف النظم الاقتصادية و السياسية السائدة في المجتمع، و كعينة من هذه النظم المختلفة اخترنا إجراء مقارنة بين

السياسات المالية لبعض دولة الجزائر و الإمارات العربية المتحدة و مدى تأثيرها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر . يتمثل الإشكال الذي سنعمل على بحثه ومعالجته من خلال دراستنا هاته في السؤال المحوري التالي:

ما مدى فعالية السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات العربية المتحدة ؟

و من خلال هاته الإشكالية يمكننا طرح تساؤلات فرعية التي نراها ضرورية للوصول إلى إجابات المشكلة :

- ما المقصود بالسياسة المالية ؟ و ما هي أدواتها و أهدافها الرئيسية ؟
- ما هي طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ و ما هي إجراءات جذب و استقطابه ؟
- ما هو الاتجاهات الحديثة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات ؟
- ما هو الدور النسبي للسياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ و ما هي التحديات التي تواجه السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

❖ فرضيات الدراسة :

و كإجابة مبدئية عن التساؤلات الفرعية نفرض :

● السياسة المالية عبارة عن برنامج و خطط تقوم بها الدولة و تنفيذها مستخدمة فيه مصادرها الايرادية و برامجها الاتفاقية لإحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة ، كما تعددت أنواعها في التمويل بالعجز و التمويل بالفائض، و كذلك تختلف أهدافها في مفهومها و أهميتها بحسب النظم الاقتصادية ، و مدى تطور المجتمعات أو تخلفها

● يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مواضيع الساعة ، و من أهم وسائل التمويل الخارجية للتنمية في الدول ، و يتوقف توطينه على الاهداف الإستراتيجية للشركات المتعددة الجنسيات ، كما يتم جذب الاستثمارات حسب العوامل التي تراها ملائمة بالبيئة الاستثمارية لها .

● إن المتتبع لحركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، لم تعد مفيدة من الناحية الجغرافية ، فهي تتدفق بحسب المناخ الملائم لها .

● إن الإجراءات و القوانين التي عملت عليها كل من الجزائر و الإمارات في تحسين مناخهما الاستثماري ساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية لها .

• للسياسة المالية دور نسبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تسعى الجزائر و الإمارات في بناء استراتيجيات و خطط تسعى بها لتحسين مناخها الاستثماري .

❖ مبررات اختيار الموضوع :

توجد عدة أسباب تدفعنا لاختيار هذا البحث نوجزها في أسباب ذاتية (شخصية) و أخرى موضوعية حيث يمكننا حصرها فيما يلي :

• الأولى تنطلق من اهتمامنا الشخصي بواقع السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول العربية ، و رغبة التعمق في هذه المواضيع الحديثة و التي تعرف تطورات و تحولات مستمرة على الرغم من كثرة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع و لارتباطه في مجال تخصصنا اقتصاد عمومي .

• أما الثانية و هو التعرف أكثر على الآثار التي تخلفها السياسات الاقتصادية خاصة السياسة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، من خلال التعرف على هذه الأخيرة و السبب الذي تؤديه هاته الاستثمارات باعتبارها مصدرا مهما لتطوير و تمويل القطاعات الاقتصادية .

❖ أهداف الدراسة و أهميتها :

ستهدف هذه الدراسة إلى دراسة تحليلية في أداء كل من السياسة المالية للجزائر و الإمارات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (2000-2016) هذا كهدف أساسي، كما هناك أهداف ثانوية كالتالي:

• تبيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و تطور المؤشرات الداخلية و الخارجية علة كل من اقتصاد دولة الجزائر و دولة الإمارات العربية المتحدة .

• دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات من خلال تحليل تطور تدفقاته .

• معرفة مدى فعالية السياسة المالية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

❖ الدراسات السابقة :

• الدراسة الأولى : الطالب عبد الباسط بوزيان ، " دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)) " ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود و مالية ، جامعة حسنية بن بو علي بالشلف ، الجزائر ، 2006-2007 .

وقد حاول فيها الباحث معالجة اثر السياسة المالية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربعة فصول بدأها بتوطئة نظرية للبحث وصولا إلى الجانب التطبيقي الذي دعمه بدراسة قياسية اعتمد فيها على الإنفاق العام كمؤشر للسياسة المالية في تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر ، و توصل الباحث إلى أن الارتباط

بين السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر كان ضعيفا للغاية و من أهم النتائج المتوصل إليها " إن عدم توفر بنية تحتية أو ضعف كفاءتها في قطر اقتصادي منفتح على الاستثمار الأجنبي المباشر، يؤثر إيجابا وسلبا على مناخ الاستثمار، لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا رئيسيا في التنمية الصناعية للعديد من الدول في أنحاء العالم، إلا أنها بالطبع ليست العصا السحرية التي ستقضي على مشاكل الفقر و التخلف بضرية واحدة. و لذا يتعين أن تكون توقعات الدول بشأن ما يمكن أن تجلبه لها الاستثمارات الأجنبية توقعات واقعية وسط مجهوداتها لاجتذاب المستثمرين الأجانب " .

● **الدراسة الثانية :** الطالبة كريمة فرحي ، " أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين و تركيا ، مصر و الجزائر " ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، فرع النقود و المالية ، جامعة الجزائر 03 ، 2012-2013 .

حيث عمل الباحث على تحليل العوامل المحددة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و كذلك تحليل مختلف العناصر المحددة لتدفق و استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اقتصاديات الدول الأربعة و مدى تأثيرها بالحوافز التي تقدمها هذه الدول للمستثمر الأجنبي ، و من أهم النتائج المتوصل إليها " هي توضيح النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر إن الشركات تقوم به من اجل المحافظة على المميزات الاحتكارية أو التنافسية الخاصة بها من خلال تحقيق استراتيجياتها المتمثلة في حماية مصالحها و غزو الأسواق الخارجية و استغلال الإمكانيات المقدمة من قبل حكوماتها و ما تمنحه الدول المضيغة من فرص استثمارية لها .

● **الدراسة الثالثة :** الطالب عبد الحق طير ، " واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و تحدياته في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر " ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص اقتصاد تطبيقي و إدارة المنظمات ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2011-2012 .

حيث تظمن أهمية هذه الدراسة إلى معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والتحديات التي يواجهها، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، و يتم تناول الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، والتعرف إلى ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وعربيا، ثم التطرق بعد ذلك إلى واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، و في الأخير واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. و من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة " يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل الصيغ التمويلية الأجنبية المتاحة للدول النامية، إذ من خلاله يمكن تحويل التكنولوجيا، وترقية أداء العنصر البشري، والاستفادة من طرق التسيير والتنظيم المتقدمة، فضلا عن إمكانية النفاذ إلى أسواق التصدير الأجنبية ، كما تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات القناة الرئيسية التي تدير الاستثمارات

الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي، لما تتمتع به من مزايا احتكارية تتمثل في امتلاكها للتكنولوجيا الراقية، ورؤوس الأموال الضخمة، وتوسعها الجغرافي، وتنوع نشاطها.

● **الدراسة الرابعة :** الطالب محمد داودي ، " السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر -حالة الجزائر -" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية عامة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2011-2012 .

حيث سيتم في هذه الدراسة إبراز أهمية أدوات السياسة المالية كعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تطبيقها على الجزائر كمحددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر ، و إظهار و تحليل العلاقة التي تجمع مابين السياسة المالية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لفترة ممتدة ما بين سنة 1970 إلى غاية 2009 (39 سنة) مستعملين طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS و اختبار التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ ، و نماذج أشعة الانحدار الذاتي ذات المتجه من اجل إظهار الاستجابات الدفعية و اختبار السببية . و من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة لا يزال تطبيق أدوات السياسة المالية غير مؤهل بفاعلية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و كذلك ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد ، الأمر الذي أدى إلى اتضاح ظروف العمل و انتشار حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد و ضعف سيادة القانون و استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي .

● **الدراسة الخامسة :** عبد المجيد أونيس ، مناخ الاستثمار ، الملتقى الوطني حول : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و تحديات مناخ الاستثمار الجديد ، يومي 22-23 أبريل 2003 ، جامعة التكوين المتواصل ، مركز بن عكنون ، الجزائر .

تعتبر الاستثمارات الأجنبية بمثابة حافز للنمو الاقتصادي والوسيلة المثلى للدول النامية، لأنها تجلب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الجديدة المتطورة، والارتباط بأسواق التصدير وغير ذلك، فالأهمية لا تكمن في جلب الاستثمار الأجنبي فحسب، بل تتعدى إلى محيط اقتصادي دولي ملائم، وخاصة توفير المناخ الاستثماري المناسب والملائم، عن طريق تقديم الحوافز والإعفاءات اللازمة والضمانات التي تجعل المستثمرين يتوافدون، خاصة وأن الجزائر بلد لديه إمكانيات عالية جدا باستطاعتها جلب الكثير من المستثمرين الراغبين في الاستثمار فيها إذا ما روعيت وأخذت بعين الاعتبار وعملت على إذلال وتخفيف الصعوبات والعراقيل .

أما في دراستنا هذه فسيتم إبراز فاعلية السياسة المالية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات كدراسة تحليلية، حيث سنتناول واقع السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر و معرفة أهم المؤشرات الاقتصادية المساهمة على جذب و إلى الاستراتيجيات و الخطط البعيدة المدى لكل من الجزائر و الإمارات .

❖ حدود الدراسة :

حددت الدراسة بإطار مكاني و زماني ، حيث تناولنا في الإطار المكاني كل من الجزائر و الإمارات العربية المتحدة ، أما الإطار الزمني فارتبط بالفترة ما بين 2000 و 2016 ، و ذلك بسبب دراسة كل من التطورات الحاصلة في السياسة المالية للبلدين و ما مدي استقطاب هاتين البلدين للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

❖ المنهج و الأدوات المستخدمة :

لأنجاز هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف تطور السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما استخدمنا في الفصل الثاني على المنهج التحليلي التطبيقي بهدف تحليل الجداول المتعلقة بالدراسة . أما بالنسبة لأدوات الدراسة فقد اعتمدنا على : الكتب ، الأطروحات ، المجلات ، الملتقيات و الأبحاث و الدراسات المقدمة في شكل تقارير من مختلف المراكز الوطنية و الدولية ، سواءً عن طريق المواقع الالكترونية أو المنشور ، التقارير الرسمية.

❖ محتوى البحث :

من اجل التحكم في الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة و فصلين ، حيث تناولنا في الفصل الأول و الذي كان بعنوان الإطار المفاهيمي للسياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر و تحدياتها و اتجاهاتها و تناولنا فيه الشق النظري ، فحاولنا الإلمام بعموميات السياسة المالية في الفكر الاقتصادي ، ثم الحديث عن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاته عربيا حيث كان الاختتام بدراسة اثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر . أما الفصل الثاني و الذي تناولنا فيه الدراسة التطبيقية ، حيث جاء بعنوان دراسة تحليلية لفاعلية السياسة المالية الجزائرية والإماراتية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر 2000-2016 ، من خلال التطرق إلى كل من واقع السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات العربية المتحدة ، و أخيرا فقد درسنا في المطلب الأول و الثاني كل من مؤشرات السياسة المالية الجزائرية والإماراتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة و جاء المطلب الأخير و الذي يوضح آفاق السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات .

الفصل الأول :

**الإطار المفاهيمي للسياسة المالية و
الاستثمار الأجنبي المباشر و تحدياتها و
اتجاهاتها**

تمهيد:

لا شك في أن السياسة الاقتصادية تشمل العديد من السياسات ، ومن بينها نجد السياسة المالية التي تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى في الفكر المالي والاقتصادي الحديث، وذلك لكونها تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على إستراتيجية السياسة المالية وعلى أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكييفها مع كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، وبذلك توسيع أو تقليص دور السياسة المالية تبعاً لدرجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

تعبير السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهذا لأثرها البالغ على الاستثمار ، الذي يعد موضع تنافس بين الدول النامية والمتقدمة لما له من أهمية بالغة في تنمية الاقتصادية في البلد المضيف، وقد اعتمدت هذه الدول على وضع إستراتيجية وسياسة اقتصادية بغية تحسين مناخ الاستثمار ذلك في كونه يعتبر شيئاً هاماً يراعيه المستثمر تجنباً للمخاطر التي قد تؤثر على نشاطه.

وعلى هذا الأساس يسعى البحث في الفصل الأول إلى بيان إستراتيجية السياسة المالية والاستثمار الأجنبي وتحدياتها واتجاهاتها والذي ضم كل من :

- ❖ **المبحث الأول :** إستراتيجية السياسة المالية وتحدياتها في ظل المتغيرات المعاصرة
- ❖ **المبحث الثاني:** نظرة حول ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته عربياً
- ❖ **المبحث الثالث:** اثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر وفق الفكر الاقتصادي

المبحث الأول : إستراتيجية السياسة المالية و تحدياتها في ظل التغيرات المعاصرة

تعتبر السياسة المالية احد أهم أدوات السياسة الاقتصادية ، والتي يتم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها . و بالذات في ظل الدور الواسع و المتزايد للدولة المعاصرة في معالجة المشاكل الاقتصادية و ما لها من تحديات و تغيرات في الدول العربية .

المطلب الأول: مفهوم و أنواع السياسة المالية و علاقتها بالسياسة النقدية

ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم ما جاء في السياسة المالية من مفاهيم، أنواع و أهداف، أخيراً العلاقة بين السياستين المالية و النقدية.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية

رغم اختلاف آراء المفكرين الاقتصاديين على تعريف محدد للسياسة المالية يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة وتحديد مدى دور هذه السياسة في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي.و من بين هذه التعاريف نتناول ما يلي :

❖ **التعريف الأول :** " أنها برنامج تخططه الدولة و تنفذه مستخدمة فيه مصادرها الايرادية و برامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع ¹ .

❖ **التعريف الثاني:** تعرف بأنها " الطريق الذي تنتجه الحكومة لتخطيط نفقاتها و تدبير وسائل تمويلها كما يظهر في الميزانية العامة لها و ذلك للوصول إلى غاية معينة سواء أن كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها" ² .

❖ **التعريف الثالث:** يقصد بالسياسة المالية الطريقة التي تنتهجها الدولة لاستخدام الأدوات المالية و الإيرادات العامة و النفقات العامة و الموازنة العامة* لمواجهة و معالجة المشاكل الاقتصادية و السياسية التي تتبعها الدولة ³ .

و من التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة المالية هي عبارة عن خطة و أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة من اجل ترشيد نفقاتها و إيراداتها لتصدي المشاكل التي قد تواجه الدولة اقتصادياً ، سياسياً و اجتماعياً

¹ محمد لحسن علاوي ، كريم بوروشة ، " أثر السياسة النقدية و المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد 9 ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، الجزائر، ديسمبر 2015، ص: 06 .

² سلام عبد الكريم آل سمييم ، "السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي" ، الطبعة 01 ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص: 32 .

*هي بيان تفصيلي يوضح تقديرات إيرادات الدولة و مصروفاتها معبراً عن ذلك في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة.

³ سيد عطية عبد الواحد ، "مبادئ و اقتصاديات المالية العامة" ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2000 ، ص : 17 .

الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية

تعددت أنواع السياسة المالية و من خلال الآتي سنقوم بتلخيص أهم أنواعها :

أولاً : السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز

وتكون من خلال الطرق التالية¹:

- 1- **التوسع في النفقات العامة:** و تتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية و المشروعات العامة ، كما تزيد من النفقات التحويلية . و تأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقدياً أو عينياً. و هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار و زيادة العمالة .
- 2- **التسريع في سداد جزء من القروض العامة:** حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك* مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.
- 3- **تخفيض الإيرادات الضريبية:** و الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يعتبر تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، و هذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية و الخدمات، و لا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية .
- و من هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

ثانياً : السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض

يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية²:

1. **زيادة الإيرادات الضريبية:** و يستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، و قد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا إنصب على تقليل الاستهلاك و هنا نقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة لدخول المتدنية .
2. **التوسع في إصدار القروض العامة:** و يعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية و بيعها للجمهور، و يكون ذلك الاقتراض إما اختيارياً أو إجبارياً.
3. **الحد من الائتمان المصرفي:** و يكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة ، رفع نسبة الإحتياطي ، سعر إعادة الخصم ، و كل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة و سعر الفائدة ، و بالتالي التأثير على حجم الاستثمار .

¹ سعاد سالكي، "دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي)"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص : مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2010/2011)، ص: 14 .

*وهي وسيط مالي له ذمة مالية مستقلة عن الجهة التي يديره.
² نفس المرجع ، ص : 15 .

الفرع الثالث: أهداف السياسة المالية

تختلف أهداف السياسة المالية في مفهومها و أهميتها بحسب النظم الاقتصادية ، و مدي تطور المجتمعات أو تخلفها، إلا انه يمكن القول بصفه عامة إن أهداف السياسة تتمحور حول ما يلي¹:

- ✓ العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- ✓ تكفل الدول بعدد من المشروعات و الخدمات الاجتماعية .
- ✓ التقليل من التفاوت في الدخول عن طريق الضرائب التصاعديّة* .
- ✓ استخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم .
- ✓ التنويع في الضرائب سواء للحد من الطلب أو زيادته في حالة الكساد .

أي أن السياسة تهدف بالأساس إلي تحقيق المستويات المرغوبة و المناسبة من الأسعار و الاستهلاك و توظيف الموارد الإنتاجية و عدالة توزيع الدخل.

الفرع الرابع: علاقة و التعارض بين السياسة المالية و السياسة النقدية

أولاً : العلاقة بين السياسة المالية و السياسة النقدية : اختلفت الآراء في الفكر الاقتصادي ، حيث أن الفكر الكلاسيكي كان يفضل السياسة النقدية^{2*3} لاعتقادهم بأنها كفيلة في حل المشكلات الاقتصادية ، في حين أن الفكر الكينزي يفضل السياسة المالية و يرى بأنها ناجعة و ذلك لتفادي مصيدة السيولة*** ، فهناك من يرى بان السياسة المالية لها أكثر فعالية و تأثيراً من السياسة النقدية. باعتبار أن التغير في الإنفاق العام يؤثر بشكل سريع على الاقتصاد من خلال تأثيره على مستويات الإنفاق ، على عكس السياسة النقدية التي يعتبر تأثيرها ضعيف مقارنة بالسياسة المالية. ذلك أن استجابة الإنفاق ذي الحساسية للتغير في سعر الفائدة قد لا يكون بنفس السرعة ، بعدم سبب جاهزية العديد من المشروعات الاستثمارية عند انخفاض تكاليف التمويل ، كما أن هناك من يرى أن السياسة المالية أبطأ بكثير بسبب طول المدة للتصويت عليها . وعليه من الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في اتجاه السياسة المالية و تكملها و تدعمها و لا تعوقها. " تعتبر لسياستين النقدية و المالية عنصرين مهمين في السياسة الاقتصادية الكلية ، ومن ثم لا يمكن أن تتحقق الاهداف الرئيسية الكلية إلا بالتنسيق

¹ محمد لحسن علاوي ، كريم بوروشة ، مرجع سابق ، ص : 06 .

* هي الضريبة التي تأخذ بعين الاعتبار طبقات المجتمع المختلفة عن طريق فرض ضرائب عالية على أصحاب الدخل المرتفع و ضرائب متدنية على أصحاب الدخل المنخفض .

** مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للسيطرة على عرض النقد من أجل تحقيق أهداف معينة تحقق مصلحة اقتصادية لأفراد .

² رشيد بوعافية ، "السياسات الاقتصادية الكلية و فعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر دراسة تحليلية و تقييمية لحالة الجزائر من 2010/2000" ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، فرع نقود و مالية ، جامعة الجزائر 03 ، 2011/2010 ، ص : 40 .

*** عرفها كينز فان الطلب على النقود يتطلب ثلاث أغراض هي : غرض المبادلات ، غرض الاحتياط ، غرض المضاربة .

بين أهدافها ، و طبيعة العلاقة تختلف من دولة لأخرى لكن يبقى الإرتباط قائماً بين السياسة النقدية و السياسة المالية " .

ثانياً : التعارض بين السياسة المالية و السياسة النقدية : فقد يحدث التعارض والتناقض بين مختلف السياسات الاقتصادية، ولكن يبقى تعارض السياستين المالية والنقدية يحظى بالاهتمام الأوسع، لأن التعارض بين السياسة النقدية، وبين السياسة المالية، و هذا الاختلاف يترتب عليه آثار مالية ونقدية متبادلة قد تتسبب بإحرف السياسة الاقتصادية العامة إلى مراحل خطيرة في حالة عدم تديني عوامل التعارض إلى مستويات مقبولة أو مناسبة، وعموماً فإن من بين صور أو أشكال التعارض التي يدور الجدل بشأنها بين السياستين تتمثل في¹ :

✓ يركز المليون في دفاعهم عن فاعلية سياستهم المالية، وهجومهم على النقديين لإثبات دور السياسة النقدية الثانوي، على أن السياسة النقدية بحاجة مستمرة ودائمة إلى تعديل مكونات عرض النقد بين فترة وأخرى حسب وضع الجهاز المصرفي وظهور أدوات مالية مختلفة، ويرد النقديون دفاعاً عن سياستهم النقدية والنيل من السياسة المالية بعدم فاعليتها من خلال عنصر التأخير الزمني الذي يُفقد أدوات السياسة المالية إمكانية المواجهة ومن ثم معالجة التقلبات الاقتصادية، إذ تحتاج إلى وقت أطول نسبياً لإجراء المناقشات والتشريعات الملائمة في البرلمان ومن ثم تنفيذها مما يفقد السياسة المالية سرعة التحرك لتحقيق التغييرات المطلوبة .

✓ إن المليون يؤكدون على أن دور النقود في النشاط الاقتصادي لا يمكن أن يكون محايداً فالتغيرات التي تحصل في عرض النقد تؤدي إلى تغيرات في الأسعار والدخل والأجور والتشغيل، بينما يرى النقديون أن الآثار غير الحيادية للنقود تكون مؤقتة، وان ضبط تدفق النقود سيسهم في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي .

✓ إن المليون يركزون على سعر الفائدة الحقيقي بينما يركز النقديون على سعر الفائدة الإسمي أو الجاري .

✓ يختلف المليون مع النقديين في إن سياستهم المالية تشمل معظم القطاعات الاقتصادية وبالتالي فهي أكثر شمولية من السياسة النقدية التي تنحصر غالباً في القطاع المصرفي والمالي، فضلاً عن أن السياسة المالية التوسعية توفر النقود بصورة مباشرة للمستهلكين و قطاعات الأعمال، بينما تؤثر السياسة النقدية في الإنفاق بصورة غير مباشرة من خلال تغيير أسعار الفائدة وشروط الائتمان وأسعار الصرف وأسعار الموجودات .

المطلب الثاني : تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

لقد شهد علم المالية تطوراً كبيراً في فكرته و أهدافه و وسائله تبعا للتطورات التي تعاقبه على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلية، و هذا التطور إنعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلية حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور

¹ فلاح حسن ثويني، "طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في العراق بعد عام 2003"، جريدة المدى، بغداد، العراق، 2010، ص : 01 .

الفرع الأول: السياسة المالية في المجتمعات القديمة

كانت تعكس السياسة المالية في العصور القديمة¹:

- غياب السلطات المنظمة للمجتمع وغياب أي تأثير لها.
- عدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة وتأثير على النشاط الاقتصادي.
- ضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الإحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلاً عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن والحروب).
- وقد أقر Tomas Alakoni بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار و وضع حدود دنيا و عليا لها.
- ومنع الإحتكار وكذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام، وهذا أما رفضه أو رسم (ORASM)، كما أضاف إن كان للدولة دوراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فإن أحد عناصر تمويل هذه الدول هي الضرائب، التي يجب أن تتصف بالعدالة واليقين والسهولة والاقتصاد².
- مما سبق يتضح أن دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة المتمثلة في:

- الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و يجب أن يقتصر دورها على الدفاع و الحفاظ على الأمن و العدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي.
- و يترتب هذا الدور في قيام السياسة المالية التقليدية على عدة قواعد مالية (حياد السياسة المالية في كافة الأنشطة الاقتصادية للدولة ، وجوب ضغط الميزانية أي تحقيق المساواة بين جانبي النفقات العامة و الإيرادات العامة)، و ظلت هذه الأسس للسياسة المالية سائدة .
- و ظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرضت اقتصاديات الدول التي اعتنقت الأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات و الهزات بين الحين و الآخر ، و بصفة خاصة في سنوات العشرينات و الثلاثينات من القرن الماضي خلقت هذه الأزمات ظروفاً جديدة أثبتت بما لا يدعو مجالاً للشك أن تلقائية توازن الاقتصاد الوطني ليس أمراً واقعاً ، و في أثناء هذه الأزمات تعرضت الاقتصاديات الرأسمالية ، لقدر من البطالة في الموارد المادية و الإنسانية على السواء لا يمكن التغاضي عنها. و قد زلزلت هذه الأزمات أسس الاعتقاد في تلقائية التوازن باليد الخفية³.

¹ عبد العظيم حميدي ، "السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية"، مكتبة النهضة العربية، بيروت، 1986، ص ص: 164، 165.

² نفس المرجع، ص ص: 170- 172 .

³ حامد عبد المجيد دراز، "دراسة في السياسة المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 1986، ص: 40.

و هكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة بأسس السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية، كما أن الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية و لسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الفرع الثالث : السياسة المالية في الفكر الكينزي

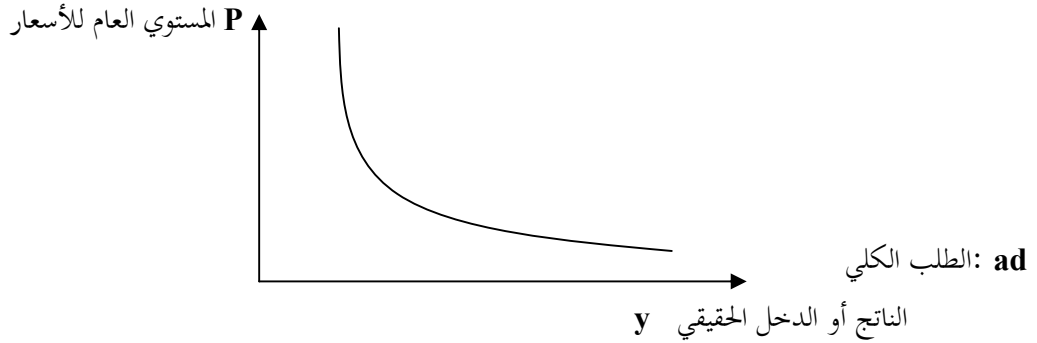
و لقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين وقد نادى إلى ¹:

- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.

- التركيز على مفهوم الطلب الكلي و التغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني .

و يمكن توضيح شكل كل من منحنى الطلب الكلي و منحنى العرض الكلي وفقاً للمفهوم الكينزي فيما يلي:
أولاً. **منحنى الطلب الكلي**: يعبر منحنى الطلب الكلي عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار و الناتج أو الدخل الحقيقي و المتمثلة في الشكل التالي :

الشكل (01- 01): منحنى الطلب الكلي



المصدر: محمدي فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 177 .

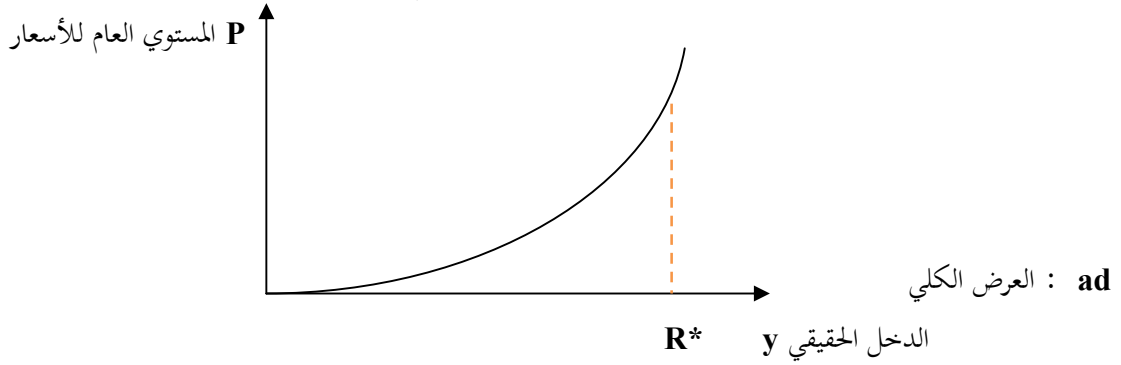
يتضح من الشكل السابق ، أنه كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي ، و العكس صحيح ، لأن ارتفاع الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي ، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي .

ثانياً. منحنى العرض الكلي :

يوضح منحنى العرض الكلي العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار و الدخل الحقيقي .

¹ محمد فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص : 176 .

الشكل (01- 02): منحنى العرض الكلي



المصدر: محمدي فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 178.

يتضح من الشكل السابق، أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون مصحوبة بارتفاع في الأسعار و العكس صحيح حتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل. وحسب كينز دائما أن الدخل الوطني التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل. وبالتالي يرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين هما الإنفاق الحكومي والضرائب¹.

الفرع الرابع: السياسة المالية في التحليل النقدي

في فترة ما بين السبعينات والثمانينات ظهرت في أمريكا مدرسة هامة للفكر الاقتصادي بزعمارة "Fridman" والتي تولت مهمة الهجوم على المدرسة الكنزوية ومبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بل أرجعت كل الأزمات والمشكلات التي يعاني منها النظام الرأسمالي إلى الكنزوية وما ترتبت عليها من سياسات اقتصادية².

تتلخص أهم أفكار المدرسة في ما يلي³:

- العرض النقدي هو العامل الكلي الوحيد الذي يجب أن تركز عليه السلطات إذا أرادت أن تكون لها رقابة فعالة على النشاط الاقتصادي.
- السياسة النقدية وحدها دون غيرها قادرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية
- رفض النقديون لأي دور للسياسة المالية، رغم اعترافهم بأهمية دور الحكومة في تحقيق التنمية والاستقرار.
- يعتقد فريدمان وغيره من رواد هذه المدرسة أن أسعار الفائدة تتعدد على مستوى السوق وعليه فإن الدولة لا تأثير لها على ضبط الأسعار وفقا لمتطلبات ميزان المدفوعات.

¹ عبد الفتاح، قنديل سلوى سليمان، "الدخل القومي"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1979، ص: 146.

² فريد بن طالبي، "السياسات النقدية السياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر"، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2002)، ص: 98.

³ فوزية العربي خلوط، "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر بسكرة، 2003)، ص: 23.

- عدم إقرار رواد المدرسة بأهمية السياسة المالية في تأثيرها على التوسع الاقتصادي رغم تخفيض الضرائب سنة 1964* في الوم. أكان دليلاً على هذه الأهمية. إذا ساهمت هذه التخفيضات في إمتصاص فائض البطالة .

المطلب الثالث : دور السياسة المالية في معالجة و ضبط التوازنات الاقتصادية

تلعب السياسة المالية دوراً كبيراً في معالجة التضخم و كذلك البطالة و الكساد و سوف نوضح ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: دور السياسة المالية في معالجة التضخم

يعرف التضخم على أنه: هو الارتفاع المستمر في مستوى العام للأسعار غير المصاحب بارتفاع مماثل في الإنتاج و التضخم هو حالة من اختلال الهيكل الاقتصادي تتميز بوجود فائض في الطلب¹.

أولاً. الرقابة الضريبية: تعتبر سبباً للرقابة الضريبية ذات أثر فعال في ضبط حركات وخاصة في البلدان النامية والتي تتصف بأجهزتها المالية و المصرفية بالبداية و التخلف و ذلك من حيث كونها أداة فعالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق الوطني، أداة تجمع فوائض الميزانية، تكيف العلاقة ما بين مستويات الإيراد العام بين الإنفاق العام بحيث يمكن تلاقي قصور الإنفاق الخاص أو جموحه ففي حالة جموح الإنفاق الخاص يقتضي سحب جزء من القوة الشرائية بالوسائل الضريبية الكفيلة بإضعاف محددات الاستهلاك أي رفع معدلات الضريبة على الدخل².

وبعبارة أخرى إذا أرادت الدولة التخلص من معدلات التضخم المرتفعة الناتجة عن زيادة الطلب فإنها تستخدم أدوات السياسة المالية المتمثلة بتخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو الاثنين معاً.

ثانياً. الرقابة على الإنفاق العام: تباشر السياسة المالية في الرقابة على التضخم من خلال النفاق الحكومي يرفع معدلاته أو تخفيضه في حالة الكساد و التضخم على التوالي ، ففي حالة التضخم تقوم بتخفيض الإنفاق الحكومي بإحداث فائض في الميزانية يؤثر على أوجه الإنفاق الأخرى وهنا يجب التفريق بين نوعي الإنفاق العام بحيث تكون الرقابة بالتقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثر وأكثر مفعولاً من التأثير في حجم الاستثمار³.

الفرع الثاني : دور السياسة المالية في معالجة البطالة

إن حالة الركود الاقتصادية يصحبها ارتفاع في معدلات البطالة و إنخفاض حركية البيع و الشراء و الاستثمار و الإنتاج ، ولذلك فإن، السياسة التي تنتهجها الدولة تعتمد على زيادة الإنفاق الحكومي و خفض الضرائب أو كلاهما معاً، و زيادة الإنفاق الحكومي تؤثر على زيادة الطلب و من ثم يترتب عن ذلك مزيد من الإنتاج الذي يتطلب زيادة في التوظيف من ثم ينخفض معدل البطالة و يعني خفض الدخل زيادة في الدخل المتاح للأفراد و من

* و هي ضريبة الرؤوس و كان القصد منها في الولايات المتحدة بوصفها شرطاً للتصويت في الانتخابات القومية و كان حرمان الزوج في ولايات الجنوب حق الاقتراع أو إعاقتهم عن ممارسة هذا الحق، ولم تُلغ ضريبة الرؤوس، نهائياً، في ولايات الجنوب الأميركية إلا عام 1964.

¹ طاهر حيدر جردان، "مبادئ الاقتصاد"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص: 194 .

² غازي حسين عناية، "التضخم الحالي"، الطبعة الثانية، دار الشهاب، الجزائر، 1986، ص: 164.

³ بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 161.

زيادة الطلب على السلع والخدمات وتخفيض ضرائب الإنتاج تعني تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة معدل الضرائب انخفاض معدل البطالة¹.

الفرع الثالث : دور السياسة المالية في معالجة الكساد

يمكن أن يعرف الكساد على أنه توقف القوى الإنتاجية عن الإنتاج، بسبب انخفاض مستوى الإنفاق أو الطلب الفعلي عن العرض الفعلي، مما يؤدي إلى توصيل المشاريع وظهور البطالة في الطلب الكلي عن طريق تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الدخل الصافية الشيء الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج فينتعش الاقتصاد².

وبنفس الطريقة تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الأمر الذي يؤدي زيادة الدخل التصرفي* المتاح مما يجعل الأفراد يتجهون نحو الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب ومن ثم زيادة الإنتاج.

¹ مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص:336.

² ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي في النظرية والتطبيق"، دار هومه، الجزائر، 2003، ص:35.

*يمكن وضع قاعدة لحساب الدخل المتاح كالتالي: الدخل التصرفي = الدخل القومي - الضرائب - اشتراكات الضمان + المدفوعات المحولة .

المبحث الثاني: نظرة حول ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهاتها عربياً

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب إهتمام الشركات والدول و قد زاد الإهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية وواحد من أكثر أشكال الاستثمار المثير للجدل في الأوساط الاقتصادية والسياسية، وكذا النظريات المفسرة له .

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر، مفهوم، أشكال، و عوامل استقطابه

سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وأشكاله و كذا عوامل استقطابه.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

و للاستثمار الأجنبي المباشر هناك عدة تعريفات من بينها :

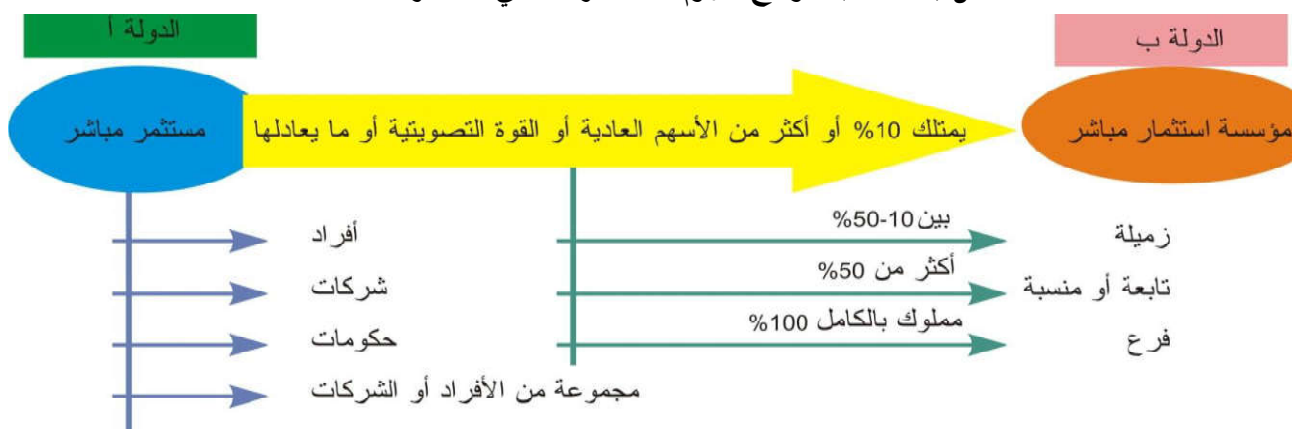
❖ **التعريف الأول:** " تعرف بأنها ذلك الاستثمارات التي تستلزم السيطرة و الإشراف على المشروع حيث

يأخذ شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو الغير متساوية، كما انه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم "

❖ **التعريف الثاني:** " أما منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) فقد إعتبرت أن الاستثمار

الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس أو قوة التصويت ¹ .

الشكل (01- 03): يوضح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "الاستثمار الأجنبي المباشر من 10% و ما فوق"، جريدة القبس، الكويت، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2008، العدد 12558، السنة 37، ص: 70 .

من خلال التعاريف السابقة والشكل نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن إمتلاك مستثمر لحصة

كلية أو جزئية من رأس المال في بلد ما .

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وتتنوع بحسب

الإستراتيجية التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات لإقتحام السوق المستهدفة وطبيعة المناخ الذي توفره الدول

¹ محمد قويدري، "تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و آفاقه في البلدان النامية"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2000/2005)، ص: 03 .

المضيئة، وحجم العائد المتوقع من المشروع الاستثماري. وعليه قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى أشكاله التقليدية، شكل المشاريع الجديدة أو عمليات الاندماج والتملك وذلك على النحو التالي :

أولاً. المشاريع الجديدة : يقصد بالمشاريع الجديدة كل مشروع يستهدف الدخول إلى الأسواق الخارجية عن طريق إقامة مشاريع جديدة مملوكة بالكامل للمؤسسة الأم¹، أما بالنسبة للدولة المضيفة، فيحقق امتلاك الشركة الأجنبية للمشروع دخول تدفقات مالية جديدة إلى البلد المضيف. وإذا كان المشروع يصدر جزءاً من إنتاجه إلى الخارج، فإن هذا سيساهم في إصلاح الإختلال في ميزان المدفوعات². و التي يوضحها الجدول التالي :

الجدول (01-01) : تطور عدد وقيمة المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خلال

الفترة 2003/2013 .

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المشاريع	9504	10414	10818	12825	12974	17214	14738	15141	16064	14215	13919
قيمة المشاريع (مليار دولار)	738	684	694	871	880	1413	1008	860	902	613	672

المصدر: جمال بوخباط ، "جدوى الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب " ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر، 2014-2015) ، ص: 15 .

يبين الجدول رقم (01-01) النمو المتزايد لعدد المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر المنشأة بالدول المضيفة من 2003 إلى 2008 والتي سجلت رقماً قياسياً في سنة 2008 ب 17214 مشروع جديد ثم تراجعت بعد ذلك في سنة 2009 إلى 14738 مشروعاً متأثراً بتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي بسبب أزمة الرهن العقاري، لتنتعش بعدها خلال سنتي 2010-2011 ثم تعاود الانخفاض في سنة 2012 نتيجة الانخفاض الكبير الذي عرفته التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه السنة التي بلغت 1350 مليار دولار مقارنة ب 1651 مليار دولار في سنة 2011³.

ثانياً : الاندماج و التملك : يعرف الاندماج على أنه " عملية قانونية تتوحد من خلالها شركتين أو أكثر في شركة واحدة سواء بانضمام شركة إلى أخرى حيث تفقد الشركة المندمجة شخصيتها القانونية لصالح الشركة المندمجة فيها أو الدامجة وهو ما يسمى بالاندماج بطريق الضم، أو بإلحلال شركتين لتكوين شركة جديدة وهو ما يسمى بالاندماج بطريق المزج* .

¹Volker Nocke & Stephane Yeaple, "An Assignment Theory of Foreign Direct Investment", the Review of Economic Studies, (2008), p.59.

²طاهر مرسي عطية، "إدارة الأعمال الدولية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص: 169، 170.

³ جمال بوخباط ، "جدوى الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب " ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر، 2014-2015) ، ص: 16 .

*هي حل جميع المنشآت المندمجة وإنشاء منشأة جديدة، فنزول بذلك الشخصية المعنوية للمنشآت المندمجة وتنتقل أصولها وخصومها إلى المنشأة الجديدة التي يتم إنشاؤها بموجب الاندماج.

وقد يأخذ الاندماج الأشكال التالية¹:

✓ **الاندماج الأفقي**: ويقصد به اندماج شركتين تعملان وتتنافسان في نفس نوع النشاط.

✓ **الاندماج الرأسي**: يقع الاندماج الرأسي بين الشركات التي تعمل في أنشطة اقتصادية مكاملة. فصناعة

البترول مثلا تمر بمراحل مختلفة مثل الدراسة والاستكشاف والإنتاج والتكرير والتسويق وكل مرحلة تقوم شركات مختلفة بإمكانها الاندماج وتكوين شركة جديدة تقوم بالعملية الإنتاجية كلها.

✓ **الاندماج المتنوع**: يتم بين شركات لها أنشطة اقتصادية مختلفة وقد يكون بغرض زيادة تنوع المنتجات أو

الامتداد الجغرافي للسوق.

الجدول (02-01): يوضح عمليات الاندماج و التملك لبعض دول العالم خلال الفترة 2005 / 2013 .

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد العمليات	9524	10507	12199	11300	8924	10187	10397	9794	8624
قيمة العمليات (المليار دولار)	542	630	1045	626	285	349	556	331	348

المصدر: جمال بوخباط ، "جدوى الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب " ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر، 2014-2015)، ص: 18.

يبين الجدول رقم (02-01) يوضح التنامي المستمر لعمليات الاندماج والتملك رغم انخفاضها في سنة 2009 بسبب خفض الشركات متعددة الجنسيات لنفقات الرأسمالية في الأصول وعمليات التملك الأجنبية كنتيجة لأزمة الرهن العقاري العمليات التي عصفت بالاقتصاد العالمي في الفترة 2008-2009. و خلال سنتي 2010 و 2011 شهدت هذه العمليات ارتفاعا من حيث العدد والقيمة، لتتخفف مرة أخرى في سنة 2012 بسبب انخفاض التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي .

الفرع الثالث: عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر موضوع عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي من أهم النقاط التي يركز عليها المستثمر الأجنبي في اختياره للدولة التي سيقم فيها استثماره ، ويمكننا تقسيم هذه العوامل إلى ثلاث مجموعات² :

أولا. **العوامل الاقتصادية** : ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

- **درجة الانفتاح على العالم الخارجي** : و يقصد بذلك تلك الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي و الغير مغلقة، الأمر الذي يسهل من حركة التبادل التجاري، و كذا من حركة عوامل الإنتاج الخاصة بالمستثمر.
- **القوة التنافسية للاقتصاد الوطني** : حيث يفضل المستثمر الأجنبي الاقتصاديات ذات المركز التنافسي القوي، و هذا ما يعكس قوة وقدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة أية ظروف خارجية و امتصاصها

¹ سميحة القليوبي، " الشركات التجارية: النظرية العامة للشركات وشركات الأشخاص " ، طبعة 2 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر، 1992 ، ص: 173 .

² سعاد سالكي ، مرجع سابق ، ص ص : 89 ، 90 .

-قوة الاقتصاد الوطني واحتمالات تقدمه: و يمكن قياس هذا العامل من خلال مجموعة من المقاييس أهمها¹ :
 ✓ معدل زيادة الناتج الوطني : حيث أن زيادة معدل الناتج الوطني سوف يساهم في خلق رغبات جديدة مما سيستدعي جذب الاستثمارات الأجنبية لإشباع هذه الرغبات.

✓ معدلات نمو عناصر الإنتاج : هذه المعدلات تساعد كثيرا على التقدم و التخصص الإنتاجي المتعامل به في السوق العالمي، فازدياد الكثافة السكانية مع ارتفاع نسبة التعليم سوف يزيد من المهارة و الكفاءة والتخصص في السلع كثيفة العمل.

✓ شروط التجارة : حيث أن تحسن شروط التجارة خاصة منها الخارجية سوف يساعد الدولة على تحسين مركزها التجاري من خلال زيادة الصادرات و هذا ما سيساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا. العوامل السياسية : إن للعوامل السياسية كما للاقتصادية دورا مهما في التأثير على مدى جذب الاستثمارات الأجنبية لبلد دون الآخر ، فدرجة الاستقرار السياسي مثلا تنعكس على مدى الاستقرار الاقتصادي مما يشجع إقبال المستثمرين الأجانب. إضافة إلى طبيعة و مدى جودة العلاقات السياسية ما بين الدولة المضيفة والدولة المصدرة للاستثمار، كما أن لطبيعة النظام السياسي الذي تنتهجه كل دولة تأثيرا واضح على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديمقراطية مثلا توفر الأمان لرأس المال الأجنبي و تتميز سياستها بالوضوح و الالتزام بتنفيذها مما يكسب المستثمر الأجنبي ذلك الشعور بالأمان على استثمار أمواله في هذه الدولة، عكس الدولة التي تتبع النظام الديكتاتوري قد يتعرض المستثمر فيها للخطر والتهديد في أية لحظة.

ثالثا. العوامل القانونية : و تتمثل في:

-الأنظمة القانونية : تلك الأنظمة التي تحدد الشكل القانوني الذي يجب أن يتخذه الاستثمار، القطاعات الاقتصادية المسموح فيها بالاستثمار، القواعد الخاصة بدخول المستثمر الأجنبي إلى غير ذلك من الأنظمة القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.

-الحماية القانونية : خاصة تلك الحماية من المخاطر غير التجارية و السياسية ، كخطر التأميم و خطر نزع الملكية و المصادرة والتجميد ، إضافة إلى المخاطر الناتجة عن الحروب و الإضرابات.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

اعتمدت هذه النظريات على ثلاث نظريات :

أولا: النظرية القائمة على هيكل السوق

حيث تركز هذه النظرية على ما يلي :

1- عدم كمال السوق: تبنى على المنافسة الكاملة ونقص السلع وتدني متقدمة في جميع مجالاتها مع توفر يدي عاملة مؤهلة وهذا ما يخلق نوع من الميزة بينها وبين الشركات الوطنية "إذ يرى Houd et Young أنه في حالة

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، شركة الجلال للطباعة العامرية، الطبعة الأولى 2006، الإسكندرية، مصر، ص: 89.

سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو الحكم في السوق "1"، وهي ميزة التي تدفعها للاستثمار والاستقرار في الدول المضيفة .

✓ **الانتقادات الموجهة لنظرية:** من بين هذه الانتقادات نذكر ما يلي 2 :

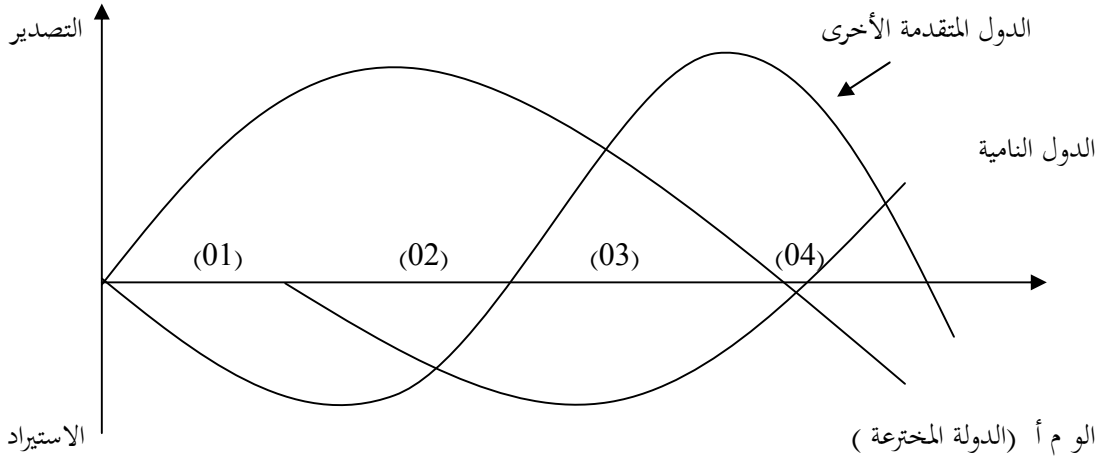
- إفتراض هذه النظرية معرفة الشركات متعددة الجنسيات بكل فرص الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن.

- إفتراض إن أفضل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار.

2- دورة حياة المنتج: أساس هذه النظرية هو إن أي سلعة من السلع تمر بمراحل عمرية مختلفة، أي إن "الميزة النسبية للمنتج تمر من الدولة المتقدمة موطن المنتج الأصلي إلى الدول الأقل تقدماً، أين تكون اليد أقل تكلفة" 3 .

وعلى هذا فإن دورة حياة المنتج تمر بأربعة مراحل كما هو موضح في الشكل التالي 4 :

الشكل رقم (01-04) : دورة حياة المنتج الدولي



المصدر : عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص:64

● **المرحلة الأولى:** هي مرحلة الابتكار وتعتمد فيها الدولة المخترعة والولايات المتحدة الأمريكية بالتمتع بشروط الابتكار من الموارد البشرية، التكنولوجيا العالية، الطلب الفعال، نفقات البحث والتطوير... إلخ هذا كله يمكنها من إبتكارات جديدة، بعدها يتم تسويقه داخلياً حيث يفوق الطلب الكلي وللجوء للبحث على الأسواق الخارجية بشرط مراعاة أذواق المستهلكين و ميولاتهم.

1 عبد السلام أبو قحف، "التسويق الدولي"، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص:83.

2 خيرة خيالي، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علو الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2015/2016)، ص:22.

3 Dominick SALVATORE: Traduction Fabienne LELOUP, Achile HANNEQUART, Economie Internationale, 9^e édition, Editions De Boeck Université, Bruxelles, 2008, p 209

4 فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر -مصر والمملكة العربية السعودية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، طبعة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر) 2004، ص: 74، 75.

● **المرحلة الثانية :** هنا تندفع الدولة المخترعة إلى التوسيع في الأسواق الدولية وتعظيم الأرباح في أسرع وقت ممكن حيث ينجم عن ذلك انخفاض في نفقات الإنتاج والتحكم في الأسعار التي تغطي نفقات التسويق مع تحقيق الأرباح ويرجع هذا إلى بروز تباين التكنولوجيا بينها وبين الدول المتقدمة الأخرى وتسعى هذه المرحلة إلى التوسيع الحقيقي .

● **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة النضج تتميز بما يلي:

- إيقاف الاستيراد بسبب معرفة الدول المتقدمة للتكنولوجيا والمعارف والمستخدمه في المنتج الأصلي.
- تزايد صادرات الدولة المخترعة بسبب الطلب المتزايد من قبل الدول النامية ذات الدخل المتوسط.
- تزايد المنافسة بين الدول المخترعة والدول المتقدمة بسبب تمكن هذه الأخيرة من تصديره خارجها.

● **المرحلة الرابعة:** تسمى بمرحلة شيوخ التكنولوجيا وفيها يسجل ما يلي:

- إنخفاض صادرات الدول المخترعة بسبب شدة المنافسة ، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف الإنتاجية فيها مقارنة بارتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى وإنخفاض تكاليفها.
- تنازل الدول المخترعة و توطينه في الدول النامية عبر منح التراخيص مثلا وهذا يؤدي إلى إنخفاضه الدول المتقدمة الأخرى ، لكون أن الدول النامية قادرة على إنتاجه محليا دون إستراده .
- ومن ثم تتمكن الدول النامية بعد ذلك من تصديره إلى الدول المخترعة نفسها وإلى الدول المتقدمة الأخرى التوافر عنصر الإنتاج اللازم في الدول النامية.

✓ **الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:**

- عدم القدرة على تفسير ذلك الاستثمار المباشر الذي ليس بغرض التصدير وإنما خدمة السوق المحلي في الدولة المضيفة ، وذلك بإنتاج سلع ذات مواصفات معينة لتلائم السوق الخارجي وليس سوق الدولة الأم.
- إقتصار النظرية في تفسيرها للاستثمارات الأجنبية على بعض القطاعات كالمنتجات الغذائية... إلخ دون القطاعات الأخرى¹ .

- لم تشير النظرية إلى مختلف العوامل الاقتصادية والسياسية... إلخ الخاصة بالبلد المضيف أو البلد المصدر له أو المستثمر ذاته، حيث من المعلوم أن طبيعة العلاقات السياسية بين الدول كانفتاح اقتصادياتها وحرية تجارتها الخارجية... إلخ كلها عوامل تحد أو تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر .

3 - نظرية تدويل الأسواق الدولية

تحاول هذه النظرية تفسير سبب تحول الشركات إلى شركات متعددة الجنسيات وكيفية العمل للوصول إلى ميزة تنافسية والمحافظة عليها وفق عوامل محددة تطوير البحوث والاكتشافات للوصول إلى آخر التقنيات والاختراعات

¹ خيرة خيالي، مرجع سابق ، ص: 28 .

الحديثة والمحافظة والوسيلة في ذلك توفر أيدي عاملة كفاءة، باحثين متميزين كونها تنشط في " ظل تطور مرادف في الأدوات المالية الدولية والأسواق العالمية وزيادة شدة المنافسة بين الشركات في مختلف دول العالم"¹.

✓ الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية

- رغم إشارة هذه النظرية لوجود أربعة عوامل تحكم عملية تدويل نشاط الشركات المتعددة الجنسية إلا أنها ركزت على عامل المعرفة أكثر من غيره، وأولت اهتماما محدودا بجوانب التكلفة والعائد².
- أهملت العوامل الجاذبة التي تتميز بها بعض الدول المضيفة للاستثمار(عوامل التوطن).
- اعتمدت في تفسيراتها لتدويل النشاط الاقتصادي على الشركات المتعددة الجنسيات دون الشركات الأخرى، إلى جانب عدم قيامها بتفسير الكيفية التي عن طريقها تصبح الشركات بمثابة شركات متعددة الجنسيات في قطاع الخدمات.

ثانيا: النظريات القائمة على المنظمة والحماية

من بين النظريات التي قامت بتفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة من منظور المنظمات القائمة بالاستثمار نجد:

1-نظرية المنظمة (المؤسسة): وفق لهذه النظرية يبني الاستثمار الأجنبي المباشر على موقف وتصرفات مسيري المؤسسات أو من حيث إستراتيجية المؤسسة ذاتها³.

✓ الانتقادات الموجهة لنظرية المنظمة

- لا تقدم تفسيرات لقرارات التوسيع المتخذة من طرف فروع الشركات في الخارج.
- الإغفال عن بعض المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات المتعددة الجنسية والتي لا تسمح باستخدامها لدواعي متنوعة إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر⁴.

2- نظرية الحماية: تقوم على قيام الشركات متعددة الجنسيات بحماية التقنيات التكنولوجية للسيطرة على الإنتاج في السوق، وحماية أبحاثها وذلك بإجراءات سرية في موطنها الأصلي حيث هذه الشركات لا تكشف عن تكنولوجياتها إلا بعد خروج واكتشاف أكثر تطور من الأول وهذه الصفة تجعلها تخترق وتسيطر على أسواق الدول المضيفة.

¹ ماهر كينج شكري، مروان عوض، " المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 53.

² عبد الكريم كافي، " اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، تخصص: تجارة دولية، جامعة غرداية، 2011)، ص: 84.

³ عبد الكريم بعداش، "الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-1996"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: النقود والمالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008)، ص: 91.

⁴ نفس المرجع و نفس الصفحة.

ثالثا: النظريات التجميعية

النظريات التجميعية هي النظريات التي تقوم بتجميع العديد من العناصر ذات الصلة المباشرة وغير مباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها:

1- نظرية الموقع: تكمن هذه النظرية في ارتباطها بأسس اختيار الدولة المضيفة للاستثمار التي ستكون مقرا للشركات المتعددة الجنسية، أي أن قرارها بالاستثمار مرتبط بتغيراتها المحيطة لبعث نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية. يتوقف اتخاذ هذا القرار بناء على العديد من العوامل البيئية والعوامل المرتبطة بالسوق، أو العوامل التسويقية ومن بين أهم العوامل الموقعية التي تؤثر على قرار المستثمر هي " الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب"¹.

2- نظرية الموقع المعدلة: هناك تشابه مع نظرية الموقع السابقة الذكر إلا أن Robok et Simondes ،أضاف إليها بعض المحددات والعوامل الأخرى وقسمها إلى ثلاثة مجموعات في جدول كالآتي:

الجدول (03-01):العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	-
أ-خصائص المنتج/السلعة Product/specific	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/حدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية) ...إلخ.
خصائص الميزة للدولة المضيفة Country specific	طلب السوق المحلي ،نمط توزيع الدخل ،مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية.
العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى.	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى ...إلخ
العوامل الدافعة	أمثلة
أ-الخصائص المميزة للشركة Firm specific	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.
ب-المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية ...إلخ.
العوامل الحاكمة	أمثلة
أ-الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار أو الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...إلخ.
الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية...إلخ .

المصدر : عبد السلام أبو قحف، " اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي"، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003 ، ص 405، 406 .

* فإن العوامل هي : (العوامل التسويقية والسوق، العوامل المرتبطة بالتكاليف، الإجراءات الحمائية، العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي، وعوامل أخرى، ...)، وهي كلها تدخل ضمن العوامل المرتبطة بالتكاليف ، انظر إلى عبد السلام أبو قحف .
¹ عبد السلام أبو قحف، " اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي"، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ، 2003، ص: 04.

3- النظرية الانتقائية

خلافًا للنظريات السابقة التي إعتمدت على عامل واحد، فقد اعتمدت هذه النظرية على ثلاث عوامل حيث تعتبر الميزة الإحتكارية هي الشرط الأول الذي يدفع به إلى تدويل نشاطه عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير أو الترخيص، غير أن دافع الاستغلال الذاتي لهذه الميزات يجعل هذا المستثمر يمتنع عن منح الترخيصات للغير، وبالتالي يبقى أمامه طريقين فقط لغزو الأسواق الخارجية هما: الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير، ومن المتوقع أن يكون الإختيار هو الاستثمار الأجنبي المباشر متى كانت عوامل التوطن المقارنة بين الدولة الأصلية للمستثمر وبقية الدول تؤيد الإنتاج في هذه الأخيرة، أما إذا كان العكس فإن الإختيار سيكون التصدير عوض الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

✓ الانتقادات الموجهة لهذه النظرية

- العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي والمزايا الاحتكارية للمستثمرين الأجانب الذي يؤدي إلى تناقص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل مقارنة بالدول المتقدمة .
- الصراعات السياسية وعدم الاستقرار الأمني وغيرها، تحول دون وقوع تدفقات مناسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر².

المطلب الثالث: تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

إن الدول العربية مثلها مثل باقي الدول النامية، عملت على اتخاذ تدابير مختلفة لأجل تكييف اقتصاداتها مع التحولات العالمية، وزيادة استقطاب واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا من خلال تنفيذ برامج مختلفة من الإصلاحات الاقتصادية، وإقرار "الباب المفتوح" أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، عبر تهيئة الظروف الملائمة، وتحسين مناخ الاستثمار، ومن خلال تقديم التسهيلات، وتنفيذ إجراءات أكثر تحريماً بخصوص معاملة ودخول المستثمرين الأجانب، والعمل على زيادة حصتها من تدفقه، وتحسين أداءه وإمكاناته فيها.

الفرع الأول: تدفقات الاستثمارات للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة و الصادرة

أولاً . تدفقات الاستثمارات للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية :

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاته الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بمعدل 3.6% إلى نحو 44 مليار دولار عام 2014 ، ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3.6% من الإجمالي العالمي البالغ 1.23 تريليون دولار، و6.4% من إجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار عام 2014 ، فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال عام 2015 ، تراجعت بنسبة 10% إلى 40 مليار دولار، مقارنة بعام 2014 وأوضح التقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، أن

¹ عبد الكريم بعداش ، مرجع سابق ، ص : 100.

² نفس المرجع ، ص : 101.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية تمثل 2.3% من الإجمالي العالمي البالغ 1.76 تريليون دولار¹.
الجدول (04-01): تدفقات الاستثمارات للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لبعض الدول العربية الوحدة: مليون دولار.

الدولة	2014	2015	الحصة من الإجمالي لعام 2015 (%)	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
الإمارات	10.823	10.976	27.5	152	1
السعودية	8.012	8.141	20.4	129	2
المغرب	3.561	3.162	7.9	399-	11-
لبنان	2.906	2.341	5.9	585-	19-
قطر	1.040	1.071	2.7	30	3
تونس	1.063	1.002	2.5	61-	6-
سلطنة عمان	739	822	5.1	83	11
الجزائر	1.507	587-	1.5	2.094-	139-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

الموقع الإلكتروني: www.albayan.ae، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/02/26 على الساعة: 17:46.

من خلال الجدول (04-01) و حسب التقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات ، نلاحظ أن الإمارات و السعودية تحتل المراتب الأولى على التوالي في سنة 2014- 2015 حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات 10.823 مليون دولار في 2014 و 10.976 في 2015 بنسبة 27.5% من الحصة الإجمالية . و احتلت السعودية المرتبة الثانية بقيمة 8.012 في 2014 و 8.141 في 2015 بنسبة 20.4% من الحصة الإجمالية . تم المغرب بقيمة 3.516 لعام 2014 و 3.162 في 2015 بنسبة 7.9% ، بعدها لبنان ما قيمته 2.906 في 2014 و 2.341 في 2015 بنسبة 5.9% بحيث احتلت قطر المرتبة الخامسة بقيمة 1.040 في 2014 و 1.071 في 2015 بنسبة 2.7%، و تونس بقيمة 1.063 في 2014 و 1.071 في 2015 بنسبة 2.5% و التي كانت في المرتبة السادسة حيث تلتها سلطنة عمان بقيمة 739 مليون عام 2014 و 822 مليون دولار في 2015 بنسبة قدرت ب 2.1%، و أخيراً الجزائر و التي قدرت قيمتها ب 1.507 في 2014 و - 587 مليون دولار في 2015 بنسبة - 1.5% من الحصة الإجمالية للدول العربية .

ثانيا . تدفقات الاستثمارات للاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة للدول العربية .

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 10% من 44.3 مليار دولار عام 2014 إلى 40 مليار دولار عام 2015 ، وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96.3 مليار دولار عام 2008² . ومثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربية ما نسبته

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات ، " مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015" ، الصفاة ، الكويت ، ص : 13 .

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات ، " مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016" ، الصفاة ، الكويت ، ص : 73 .

2.5% من الإجمالي العالمي . شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية ارتفاعا بنسبة 99 % إلى 28.1 مليار دولار عام 2015 مقارنة بعام 2014 لتمثل ما نسبته 1.9% من الإجمالي العالمي البالغ 1474 مليار دولار، و4.7% من إجمالي الدول النامية البالغ 378 مليار دولار¹.
الجدول (01-05): تدفقات الاستثمارات للاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من بعض الدول العربية 2014-2015
الوحدة : دولار .

الدولة	2014	%	الدولة	2015	%
الكويت	13 مليار	39.2	الإمارات	9.3 مليار	33
قطر	6.7 مليارات	20.2	السعودية	5.5 مليارات	19.7
السعودية	5.4 مليارات	16.1	الكويت	5.4 مليارات	19.3
الإمارات	3 مليارات	9.2	قطر	4 مليارات	14.3
لبنان	1.9 مليار	5.7	ليبيا	864 مليون	3.1
سلطنة عمان	1.2 مليار	3.5	سلطنة عمان	855 مليون	3
ليبيا	940 مليون	2.8	المغرب	649 مليون	2.3

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015" ، ص : 73 .
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، "تقرير مناخ الاستثمار لعام 2016" ، ص : 02 .
- من خلال الجدول (01-05) حيث مثلت دول الخليج إضافة إلى ليبيا ولبنان المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 98 % لعام 2014، حيث تصدرت الكويت قائمة الدول العربية المصدرة بقيمة 13 مليار دولار وبمحصنة بلغت 39.2% تلتها قطر بقيمة 6.7 مليارات وبمحصنة 20.2% ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 5.4 مليارات وبمحصنة 16.1% ثم الإمارات في المركز الرابع بقيمة 3 مليارات وبمحصنة 9.2% ثم لبنان في المرتبة الخامسة بقيمة 1.9 مليار وبمحصنة 5.7% ثم سلطنة عمان في المرتبة السادسة بقيمة 1.2 مليار دولار وبمحصنة 3.5%، ثم ليبيا في المرتبة السابعة بقيمة 940 مليون دولار وبمحصنة 2.8%، ثم جاءت المغرب ومصر والعراق والأردن واليمن وتونس وموريتانيا على الترتيب. مقارنة بعام 2015 فقد مثلت الكويت والسعودية والإمارات وقطر المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 86.2% ، حيث تصدرت الإمارات القائمة بقيمة 9.3 مليارات دولار وبمحصنة بلغت 33% تلتها السعودية بقيمة 5.5 مليارات وبمحصنة 19.7% ثم الكويت في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 5.4 مليارات وبمحصنة 19.3% ثم قطر في المركز الرابعة بقيمة 4 مليارات وبمحصنة 14.3% ثم ليبيا في المرتبة الخامسة بقيمة 864 مليون دولار وبمحصنة 3.1% ثم سلطنة عمان في المرتبة السادسة بقيمة 855 مليون دولار وبمحصنة 3%، ثم المغرب في المرتبة السابعة بقيمة 649 مليون دولار و بمحصنة 2.3%.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، "تقرير مناخ الاستثمار لعام 2016" ، ص : 02 .

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر:

ومن واقع بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي وفق إحصاءات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي صدرت مؤخرا قامت المؤسسة بتجميع وتحليل البيانات الخاصة بالدول العربية لإبراز أهم دول المنظمة المستثمرة في المنطقة. وكشفت تلك البيانات عن تراجع كبير في حجم استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الدول العربية من 22.8 مليار عام 2012 إلى 5.7 مليارات دولار فقط عام 2013 ، وذلك بعدما شهدت تلك التدفقات تذبذبا واضحا خلال الفترة ما بين عامين 2003 و 2011 حيث اتخذت مسارا صعوديا من 4.9 مليارات دولار عام 2003 حتى بلغت ذروتها القصوى عام 2008 بقيمة 58.1 مليار دولار قبل أن تهوي إلى 10.3 مليارات عام 2009 ثم تعاود الصعود إلى 26.3 مليار دولار عام 2011 ليصل مجموعها خلال ال 11 عاما بين عامي 2003 و 2013 نحو 190.2 مليار دولار¹.

الجدول (01-06) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي لسنة 2014
الوحدة : مليار دولار .

الدولة	المبالغ	النسبة %
الإمارات	10.1	23
السعودية	8	18.3
مصر	4.783	10.9
العراق	4.782	10.9
المغرب	3.58	8.2

المصدر : إعداد الطلبة بالاعتماد على :

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015 "، ص:74.

وقد تواصل خلال العام 2014 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 41 % من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، فقد تصدرت الإمارات بقيمة 10.1 مليارات دولار وبحصة 23 %، تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8 مليارات دولار وبحصة 18.3 %، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 4.783 مليار دولار وبنسبة 10.9 % من إجمالي العربي، ثم حل العراق رابعا بقيمة 4.782 مليارات دولار وبحصة 10.9 %، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3.58 مليارات وبنسبة 8.2 %².

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015 "، الكويت ، ص : 73 .

² نفس المرجع ، نفس الصفحة .

الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك تفاوت كبير بين الدول العربية بالنسبة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة¹ :

1- الإمارات : بالنسبة للإمارات في عودة استقطاب الاستثمارات الدولية يتزامن مع الانتعاش المحقق مع تجاوز أزمة الدين لعام 2009 ، بدفع من النمو في النشاطات الاقتصادية في كل من القطاعات النفطية وغير النفطية، حيث شهد قطاع الصناعات التحويلية توسعا ملحوظا، بقيادة الصناعات الثقيلة مثل الألمنيوم والبتروكيماويات . كما استفاد قطاعي السياحة والنقل من مشروعات التطوير في الخطوط والطاقت التي قامت بها شركتان من الإمارات للنقل الجوي . كما استعاد قطاع العقار انتعاشه بفضل عودة المصارف لتوفير القروض للمشروعات العقارية، مما أعاد الحيوية إلى قطاع أشغال البناء، والذي كان القطاع الأكثر معاناة من الأزمة المالية السابقة* ، كما أخذ وقتا أكثر من غيره ليستعيد عافيته مجددا . وقد حظي هذا القطاع مؤخرا بقوة دفع إضافية عندما فازت مدينة دبي في نوفمبر 2013 بامتياز استضافة معرض إكسبو الدولي 2020 .

2- السعودية : فقد حدث التراجع في تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة خلال سنة 2013 بالرغم من المشروعات الرأسمالية الضخمة الجاري تنفيذها في مجال البنى التحتية، كما في الصناعات الأمامية للنفط والغاز، خصوصا مصافي التكرير والبتروكيماويات. ذلك أن الحكومة تعتبر من دون منازع المستثمر الأكبر في القطاعات الإستراتيجية المهمة . كما أن نشاطات العديد من شركات القطاع الخاص، بما فيه الأجنبية منها، تعتمد على العقود الحكومية أو على المشروعات المشتركة مع الشركات المملوكة للمملكة . ويبدو أن الاستثمارات الخارجية المباشرة قد تأثرت بإجراءات ترحيل أكثر من مليون عامل أجنبي في عام 2013 ، مما فاقم من الخلل بين العرض والطلب في أسواق العمل للقطاع الخاص، والذي بدأ منذ عام 2011 في إطار التي جرى اعتمادها، ولا تزال تشكل تحديا لنشاطات القطاع الخاص « السعودية « سياسة واستثماراته في مختلف المجالات.

3- لبنان : أما في لبنان الذي شهد خلال السنوات القليلة الماضية بعض التراجع في تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة، وخصوصا من دول مجلس التعاون الخليجي، فإن غالبية الاستثمار لا تزال تتركز في أسواق القطاع العقاري.

4- الجزائر: وتتركز الجزائر على إصلاح الأسواق من خلال خصخصة بعض المنشآت الإنتاجية لجهة إقامة شركات بين القطاع العام الجزائري والقطاع الخاص الدولي، وفي هذا الصدد تم التوقيع مع إحدى الشركات التركية لتشييد مركز بملايين الدولارات في مجال تصنيع النسيج والملابس الجاهزة ، كما هناك مشروعات أخرى في مجال التصنيع في إطار مخطط يستهدف توليد أكثر من 10 آلاف فرصة عمل.

ومن ناحية أخرى، فإن إفريقيا تستقطب اهتماما متزايدا من الاستثمارات العربية في الخارج . ومن أبرز المشروعات التي تم إطلاقها مؤخرا، المشروع المشترك لشركة غالفار الإماراتية مع شركة أثيوبية لإقامة مصنع للدواء

¹ تقرير الاستثمار السنوي الخامس ، "الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية ، التحولات الجديدة في خارطة الاستثمار العالمية و العربية و الفرص و التحديات "، ملحق النشرة الاقتصادية العربية ، العدد 05 ، 2013- 2014 ، ص ص : 22- 24 .

* و المقصود بها : أزمة الدين العام 2009 .

في أديس أبابا، والذي جرى افتتاحه في مطلع عام 2013 ، وبلغت استثمارات الشركة الإماراتية فيه 8.5 مليون دولار . كما أن شركة سوناطراك الجزائرية لها حضور في العديد من الدول الأفريقية في قطاعات النفط والغاز . وكذلك تعتبر شركة أوراسكوم المصرية ناشطة في مجال مواد البناء والصناعات الكيماوية في عدد من دول شمال أفريقيا.

المبحث الثالث: أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر وفق الفكر الاقتصادي

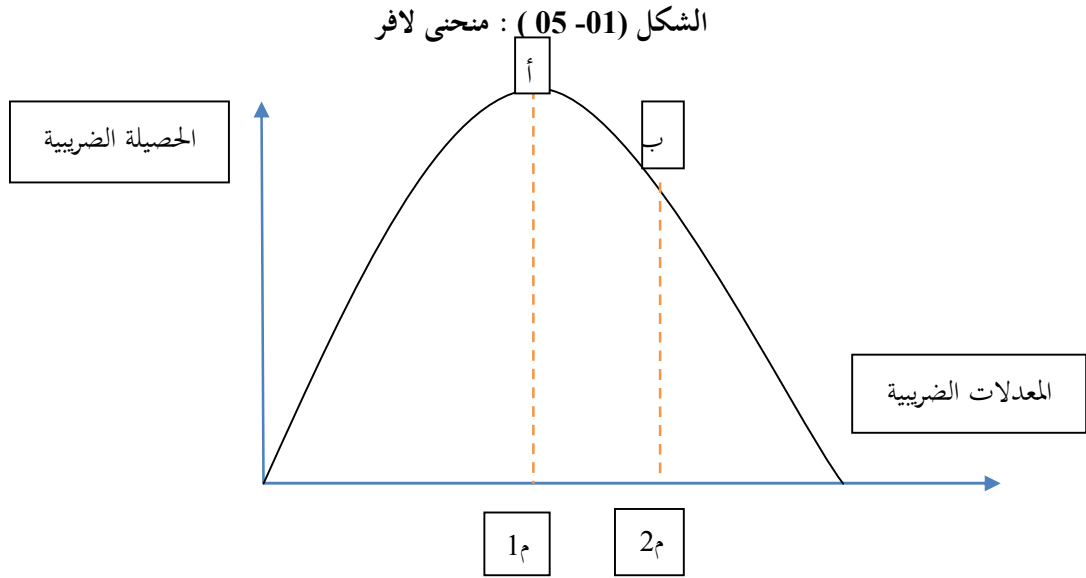
من خلال تطورات السياسة المالية و تحليل المفكرين الاقتصاديين لنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر التي قدمت العديد من الأدلة المختلفة عن جذب السياسة المالية للاستثمار الأجنبي المباشر، و تعتبر الضرائب و النفقات العامة من بين أهم الأدوات لجذب المستثمرين.

المطلب الأول: السياسة الضريبية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

و سنحاول من خلال هذا المطلب تشريح العلاقة التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي المباشر و السياسة الضريبية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: العلاقة بين الضريبة و الاستثمار الأجنبي المباشر(منحنى لافر Laver)

لقد تمكن العالم الاقتصادي لافر من تلخيص ظاهرة اقتصادية هامة تنشأ عن الضريبة في شكل منحنى عرف بمنحنى لافر¹



المصدر : المرسي سيد حجازي، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 129 .

1- عندما يكون معدل الضريبة في المستوى (1م) كما في الشكل، فإن الحصيلة الضريبية تكون عند أعظم قيمة لها(أ).

2- إذ تتم تجاوز هذا المعدل و انتقلنا من المعدل (1م) إلى المعدل الأكبر (2م) فإن الحصيلة الضريبية تنخفض من (أ) إلى (ب) .

من خلال الشكل (01-05) نستطيع القول أن الضريبة تقتل الضريبة، إذ يشير إلى أن ارتفاع معدل الضريبة يتمخض عنه ارتفاع الحصيلة الضريبية، إلى أن تصل إلى نقطة معينة يؤدي بعدها ارتفاع معدل الضريبة إلى انخفاض الحصيلة الضريبية. وبذلك نستطيع أن نقول أن المستثمر- كعمول ضريبي- ينظر إلى الضريبة بشكل حذر فكلما

¹ عبد الباسط بوزيان، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر -" (أطروحة مقدمة أنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع بنقود و مالية، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، السنة الجامعية 2006-2007)، ص : 137 .

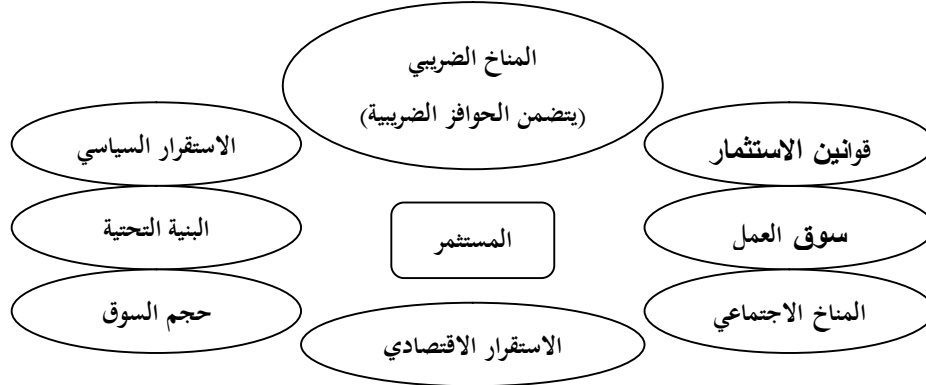
إرتفع العبء الضريبي كلما عزف عن الاستثمار، ذلك أن جزءاً كبيراً من الثروة المحققة من طرف المستثمر ستذهب إلى الدولة فيما يترك له جزء قليل ليتصرف فيه. هذا ما يدفعنا إلى القول أن التحفيز الضريبي سيلعب دوراً هاماً في التأثير على القرار الاستثماري¹.

أولاً. أثر الضريبة على عائد الاستثمار: يعتبر إنشاء مشروع استثماري بمثابة عملية زراعة عضو في جسم الاقتصاد الوطني*، ومن ثم فسوف يتفاعل مع البيئة الاقتصادية الكلية المحيطة به. و يعتبر هذا التفاعل مع الظروف الاقتصادية الكلية دالة في الظروف الداخلية للمشروع، وبالتالي يجب فحص واختبار هذه العلاقة بشكل منظم ودوري بحيث تصبح جزءاً أساسياً لعملية تطوير المشروع على مختلف مراحلها. لذلك يجب على المستثمر الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على السياسات الحكومية والتي من أهمها السياسة الضريبية. إذ أن تغير معدلات الضريبة من فترة إلى أخرى سيكون له أثر على عائد المشروع الاستثماري، هذا الذي يجعل المستثمر حساساً للتغيرات التي تطرأ على المناخ الضريبي.

يتم اقتطاع الضرائب من الأرباح الصافية - التي تنتج عن خصم التكاليف من الأرباح الإجمالية - المحققة من المشروع الاستثماري، ومن هنا يأتي تأثير الضرائب على الميل للاستثمار وذلك من خلال تأثيرها على عوائده، فكلما قلت الضرائب ترتفع الأرباح وبالتالي يرتفع الميل للاستثمار وكلما زادت الضرائب قلت الأرباح، وبالتالي يقل الميل للاستثمار.

ثانياً. موقع الضريبة ضمن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل (01-06) : موقع الضرائب ضمن مناخ الاستثمار



المصدر : محمد إبراهيم مادي ، "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الضرائب في الجزائر(1990-2002)" ، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المدرسة العليا لتجارة، الجزائر، 2004)، ص : 23 .

من خلال الشكل رقم (01-06) يتضح لنا أن الضرائب تحتل موقعاً أساسياً ضمن مكونات مناخ الاستثمار، كما أنها تشكل عاملاً مهماً من العوامل المتحكمة في تدفق الاستثمارات الأجنبية، وذلك تبعاً لمستوى

¹ نفس المرجع و نفس الصفحة

* هو الاقتصاد الذي يدرس ناتج كل امة من الوجهة الاقتصادية باعتبارها كائن اقتصادي له بيئته و ظروفه الخاصة .

الإخضاع الضريبي من جهة والحوافز الضريبية من جهة أخرى. هذا الذي يدفع العديد من الدول التي تسعى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاعتماد على الحوافز الضريبية في ذلك. ومن خلال ما قدم سابقا فإن المناخ الضريبي يلعب دور مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ أن المستثمر الأجنبي يحاول دائما أن يجد دولا أقل ضغطا ضريبيا مقارنة مع باقي الدول. لذلك تسعى العديد من الدول في إطار إصلاحها لأنظمتها الضريبية إلى تخفيف الضغط الضريبي بما يحفز الاستثمار وهذا ما تسعى إليه الدول العربية و الدول النامية، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (01-07) : البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية (2011 – 2015)

الوحدة : دج

نسبة التغير 2015%	2015	2014	2013	2012	2011	
4.9 -	164.0	172.5	168.4	163.3	142.3	الإيرادات الضريبية و هي:
9.2 -	58.2	64.1	59.8	61.7	41.8	الضرائب على الدخل و الأرباح
8.4	62.8	57.9	59.2	52.7	50.0	الضرائب على الإنتاج و الاستهلاك
0.9	25.5	25.2	25.6	29.9	21.0	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
30.3 -	16.6	25.3	23.8	24.0	29.6	ضرائب و رسوم أخرى

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل السادس التطورات المالية، المتاح على الموقع: www.amf.org.ae، تم الاطلاع بتاريخ : 07/03/2017، على : 14:54، ص : 174 .

من خلال الجدول رقم (01-07) فإنه يمثل نسبة هيكل الإيرادات الضريبية في الدول العربية خلال عام 2015، يظهر لنا تباين واضح من حيث مصادر الإيرادات الضريبية و تركيزها، ما يعكس اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية و الأنظمة الضريبية بين الدول، حيث تشكل الضرائب على السلع و الخدمات نسب مرتفعة من إجمالي الإيرادات الضريبية. بينما تمثل الضرائب على الدخل و الأرباح المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية في قطر و ليبيا و العراق بنسب بلغت حوالي 98.0% و 93.6%، و 71.1% على التوالي، أما في البحرين و الكويت فتمثل الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية بنسب مساهمة تبلغ حوالي 79.8% و 65.4% على التوالي، من جانب آخر يتسم الهيكل الضريبي في عدد من الدول العربية مثل الإمارات، السعودية و لبنان بالتنوع من حيث توزيع حصيلة الإيرادات الضريبية على المصادر الرئيسية للضرائب و عدم تركيزها في مصدر واحد.

المطلب الثاني: الإنفاق العام و الاستثمار الأجنبي المباشر

بناء على إحدى تقسيمات النفقات العامة، والذي مفاده أن الاتفاق العام ينقسم إلى نفقات وظيفية و نفقات تحويلية، نفقات رأسمالية، وانطلاقا من الآثار التي تركتها هذه الأخيرة على الاقتصاد ككل، سنحاول الوصول إلى اثر كل شكل من هذه الإشكال على مناخ الاستثمار وبالتالي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً . النفقات التحويلية: تتمثل النفقات التحويلية في تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا دون أن تحصل في نظيرها على أي مقابل مادي من المستفيد من النفقة¹.

أما بالنسبة إلى النفقات التحويلية الموجهة إلى منتجي القطاع الخاص فتأثيرها واضح على مناخ الاستثمار، إذ أنها تمنح لتشجيع المنتج محليا أو أجنبياً(على تخفيض بيع السلعة للمستهلك، أو لتغطية بعض الخسائر الطارئة الناتجة عن ظروف غير عادية . وتمنح هذه النفقات في صورة مبلغ محدد على كل وحدة من وحدات الإنتاج أو تدفع في صورة مبلغ إجمالي بغض النظر عن حجم الإنتاج أو حجم الخسائر، أو في صورة نسبة معينة من تكاليف الإنتاج .ومن بين أهم النفقات التحويلية في هذا الشأن² :

✓ **منح البحث والتطوير:** تقوم الدولة بتقديمها للشركات لتطوير منتجاتها القائمة، أو لإبتكار منتجات جديدة، ثم استرداد هذه المنح في شكل إتاوات عند نجاح المنتج الجديد.

✓ **منح التوظيف :** حيث تقوم الدولة بتقديم منحة نقدية كبيرة للشركات بغرض خلق وظائف جديدة، مما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة و التوسع في الاستثمارات القائمة

✓ **توفير الأراضي مجاناً أو بأسعار منخفضة :** يكون هذا الدعم خاصة لتشجيع المستثمرين للاستثمار في بعض المناطق المستهدف من طرف الدولة في إطار تطبيق خططها التنموية

ثانياً. النفقات الوظيفية: تشمل النفقات الوظيفية في غالب الأحيان المصارف الإدارية والمرتببات المتعلقة بالموظفين في الإدارات العامة.والإدارة العمومية في أي نظام اقتصادي لها علاقة مباشرة بالتنمية من خلال تسريع وتيرتها أو تعطيلها، ذلك إنها تؤثر على الاستثمار عامة-والاستثمار الأجنبي خاصة- بشكل مباشر أو غير مباشر .

هناك علاقة بين النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار ، فالضعف الذي تعاني منه الإدارات العامة في مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية يرجع في غالب الأحيان إلى عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع-على الأقل من ناحية الإنفاق عليه- إذ أن انخفاض مرتبات الموظفين في القطاع الإداري مقارنة بمتوسط الدخل السنوي يدفع هؤلاء الموظفين إلى ممارسة الفساد بمختلف أشكاله حتى يرفعوا من دخلهم الفردي، كما أن انخفاض كفاءاتهم المهنية وضعفهم يعود بشكل كبير إلى اعتمادهم على أساليب إدارية تقليدية للغاية، نتيجة لإنعدام الدورات التدريبية في اغلب المراكز الإدارية أو بعثات إلى الخارج ، وحتى أن وجدت فلا تكون فعالة بالشكل المطلوب .

إذا فانخفاض حجم الإنفاق العام على القطاع الإداري وانعدام فعاليته لأسباب مختلفة هو ما ساهم إلى حد كبير في إضعاف الإدارة العامة) كوكالات الترويج مثلا (وبالتالي التأثير سلبا على مناخ الاستثمار.وبذلك فإن الرفع من النفقات الوظيفية يمكن أن يؤثر إيجاباً على مناخ الاستثمار في الجوانب سابقة الذكر) الحد من الفساد

¹ حامد عبد المجيد دراز، "دراسة في السياسة المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر ،سنة ؟ ، ص:374 .

² سعاد سالكي ، مرجع سابق ، ص ص : 135، 136 .

*كما يوجد نفقات تحويلية اخرى : منح النقل ، منح التنمية ، علاوات الاستثمار .

الإداري وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار، (إضافة إلى ذلك فالرفع من المرتبات يمكن أن يكون له آثار إيجابية على مناخ الاستثمار من ناحية الرفع من حجم الطلب وبالتالي توسيع حجم السوق)¹.

ثالثا . النفقات الرأسمالية : إن النفقات الرأسمالية للدولة تؤثر على الاستثمار الخاص من خلال دعمها وتشجيعها له، وبشكل خاص إذا شمل هذا الإنفاق مشاريع البنية الأساسية ، لأن هذه الأخيرة تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، ومن ثم تشجيعه على زيادة معدلات الاستثمار².

وتتمثل النفقات الرأسمالية في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية وكل ما له علاقة بالاستثمار والتي توجه لخدمة المرفق العام . أكثر من أن تستهدف تحقيق الربح، كما تسعى لإنتاج سلع وخدمات قد لا تكون مربحة ولكن الغرض منها توفير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة للمجتمع كله، ذلك أن القطاع الخاص لا يستطيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع (مشاريع البنية التحتية) (إما لارتفاع تكاليفها أو انخفاض العائد في بعضها). تشمل مشاريع البنية التحتية كل من قطاع النقل (تهيئة الطرق والجسور والسكك الحديدية والموانئ والمطارات...) وقطاع الاتصالات (السلكية واللاسلكية، الانترنت... قطاع التعليم وتكوين أفراد المجتمع من خلال المدارس والجامعات والإنفاق على البحث العلمي...) ، قطاع الطاقة (توفير مصادر الطاقة بأسعار معقولة كالطاقة الشمسية، الكهرباء، الغاز...) الموارد المائية (تشبيد السدود، الصرف الصحي)³.

المطلب الثالث: مساهمة السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربي

تلعب السياسة المالية دورا مهما في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الترشيد الجيد لنفقاتها و إيراداتها وهذه بعض الدول العربية التي عملت على ذلك⁴ :

أولا . المملكة العربية السعودية :

حلّت المملكة في المرتبة الأولى عربياً من حيث قيمة الإنفاق في موازنتها للعام 2015. إذ بلغ الإنفاق العام في الموازنة السعودية حوالي 860 مليار ريال، أو ما يعادل 229.3 مليار دولار، ارتفاعاً من 855 ملياراً في الموازنة الأصلية للعام 2014. ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات 715 مليار ريال في 2015، أو ما يعادل 190.3 مليار دولار، وهو ما يجعل المملكة أكبر مصدر للنفط في العالم تسجل عجزاً في الموازنة للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية في 2009 - بقيمة 145 مليار ريال، أو ما يعادل 38.58 مليار دولار. وقالت الحكومة إنها ستمول العجز

¹ نفس المرجع ، ص:134 .

² محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2005، ص: 06 .

³ سعاد سالكي ، مرجع سابق ، ص: 137 .

⁴ متابعات اقتصادية : متاحة على الموقع : <http://raseef22.com/economy/2015/01/06/> ، تم الاطلاع بتاريخ : 2017/02/22 ، على الساعة :

المتوقع من الاحتياط المالي الضخم لديها. كما لم تعلن السعر المفترض لبرميل النفط عند إعداد الموازنة. لكن توقعات المحللون تراوحت ما بين 50 و 63 دولاراً للبرميل.

ولقد ساهم الاقتصاد السعودي بتشجيع الاستثمارات الأجنبية لأنها تعتبر رافداً اقتصادياً يساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية، حيث أنه يمكن تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية من خلال التركيز على حزم جديدة تواكب التطورات العالمية، ومن خلال أساليب جديدة تلبي طموح المستثمر الأجنبي وتؤدي إلى تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني من دخول هذه الاستثمارات¹ ولتحقيق تلك الحاجات قدمت المملكة بعض الحوافز التنظيمية والضريبية والامتيازات التي بدورها ساهمت في تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي. إضافة إلى ذلك، ساهمت عوامل عدة وستساهم في جعل المملكة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي ومنها، أنها الاقتصاد الأكبر على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وإلى مجموعة الدول العشرين الأكبر اقتصادياً، والانفتاح على التجارة الخارجية، وتوفير الطاقة للمشاريع الاستثمارية بأسعار أقل من السعر العالمي، والاتفاقات العربية في التبادل التجاري، والاستقرار والنمو الملحوظين في الاقتصاد السعودي، والاستقرار الأمني، والموقع الجغرافي، ووجود فئة الشباب التي تمثل النسبة الأعلى من السكان. وإضافة إلى أن هذه العوامل ستجعل للاقتصاد السعودي دوراً وتأثيراً بارزين بين الاقتصاديات الكبرى، فهي ستساهم أيضاً في جلب ثقة المستثمر الأجنبي إلى السوق السعودية².

ثانياً. الأردن:

جاءت الأردن في المرتبة الثامنة، إذ حافظ الإنفاق العام في مشروع الموازنة الأردنية للعام 2015، الذي لا يزال قيد المناقشة في اللجنة المالية النيابية، على مستواه المقدر في موازنة العام 2014 والبالغ 11.42 مليار دولار، وهذا ما سيؤدي إلى تراجع عجز الموازنة المقدر للعام 2015 إلى أقل من 987 مليون دولار، أو ما نسبته 2.5% من الناتج. و يتوقع أن تبلغ الإيرادات حوالي 8.85 مليارات دولار، مسجلة نمواً عن مستوى 2014 بنحو 9%.

انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للمملكة في نهاية العام الماضي، بنحو 735 مليون دولار، وفق تقديرات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات (ضمان)، وبين تقرير المؤسسة الذي صدر حديثاً بعنوان: «مناخ الاستثمار لعام 2016»، إن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة انخفضت إلى 1.28 مليار دولار في نهاية العام الماضي، مقارنة مع 2.01 مليار دولار في 2014. وأشار التقرير إلى إن نسبة الانخفاض في الاستثمارات الأجنبية سجلت 37%، كما اظهر أن وضع الاستثمار الدولي في نهاية 2015 سجل ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 24.4 مليار دينار وذلك مقارنة مع 22.6 مليار دينار في نهاية 2014.

¹ عبد الرحيم البحيطي، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي خلال الفترة (1990-2010م)"، سنة النشر الجمعة 26 سبتمبر 2012، المتاح على الموقع: www.kau.edu.sa، تم الاطلاع بتاريخ: 2017/03/22، على الساعة: 14:29.

² سعد بن علي الشهراني، الاستثمار الأجنبي في السعودية، الثلاثاء 7 يناير 2014، المتاح على الموقع: www.alhayat.com، تم الاطلاع بتاريخ: 2017/03/22، على الساعة: 14:21.

في الجانب الآخر، انخفضت الصادرات الكلية - الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره خلال الشهرين الأوليين من عام 2016 بنسبة 9.8% لتبلغ 727 مليون دينار، وفق ذات البيانات وأوضحت بيانات «المركزي»، إن المستوردات ارتفعت بنسبة 6.2%، لتبلغ 2.2 مليار دينار، فيما ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 16% ليصل إلى 1.5 مليار دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2015¹.

ثالثاً . المغرب :

بحيث صنفت في المرتبة الرابعة موازنة المغرب، إذ بلغت النفقات المتوقعة في الموازنة المغربية للعام 2015، التي أقرها البرلمان 383 مليار درهم، أو ما يعادل 42.5 مليار دولار، فيما تصل إجمالي الإيرادات المتوقعة إلى 347 مليار درهم، أو ما يعادل 38.5 مليار دولار. وهذا ما يعني أن العجز المالي يعادل 4.3% من الناتج. حيث أكد مكتب الصرف، في تقرير له نهاية شهر أفريل الماضي، أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب بلغت 8.64 مليار درهماً مقابل 7.7 مليار درهم في سنة 2014، مما يعني وجود ارتفاع بنسبة 12.2%، وهو ما يعود حسب المكتب، إلى ارتفاع مداخل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بنسبة 7.5%، وانخفاض النفقات المرتبطة بهذه الاستثمارات بنسبة 9.6%، هذه القفزة التي حققها المغرب في جذب الاستثمارات الأجنبية، ترجع حسب معطيات وزارة الاقتصاد والمالية إلى مجموعة من التدابير المشجعة على الاستثمار، منها مساهمة الدولة من خلال صندوق عدم الاستثمار، والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للواردات، وتدابير الحوافز الجمركية، وخلق نظام ضريبي مبسط وحديث للمشاريع، وإعفاء بعض القطاعات من الضرائب، ووضع استراتيجيات في الميادين الفلاحية والسياحية والرقمية والصحية والتكوين المهني والتأمين، يكون دعم الاستثمار الأجنبي من بين أهدافها².

رابعاً . العراق :

حيث حلت موازنة العراق في المرتبة الثانية عربياً، إذ بلغت قيمة مشروع قانون موازنة العام 2015، التي أقرها مجلس الوزراء العراقي، 123 تريليون دينار عراقي أو ما يعادل 102.5 مليار دولار، وبعجز يناهز 19%، في حين حدّد سعر برميل النفط بستين دولاراً. ومن المقرر أن تحيل الحكومة مشروع الموازنة على مجلس النواب بعد إعادة لجنة وزارية صوغ بعض المواد "من الناحية القانونية".

وإذا ما نظرنا إلى موازنة الدولة لعام 2016 فسنجد أن تخصيصات الموازنة الاستثمارية تبلغ 24.31% من حجم الإنفاق العام - إلا أن واقع الحال يكاد يكون أقل من ذلك بكثير - ويعزى سبب ذلك إلى ضعف التنفيذ، وانعدام الشفافية، وقلة المهارات الفنية والإدارية اللازمة على أن لا تغفل الأوضاع الأمنية والسياسية

¹ متابعات اقتصادية، مقالة بعنوان، " 1.3 مليار دولار الاستثمار الأجنبي المتدفق للأردن"، متاح على الموقع www.satelnews.com، تم الاطلاع بتاريخ 22/03/2017، على الساعة: 23:33.

² متابعات اقتصادية، مقالة بعنوان، "الاستثمار الأجنبي بالمغرب أرقام مشجعة تخفي تنافسية شرسة"، متاح على الموقع: www.hespress.com، تم الاطلاع بتاريخ: 21/03/2017، على الساعة: 16:23، تاريخ النشر: الأربعاء 10 يونيو 2015 - 17:20.

المتريفة في البلد، وبسبب هذه الحالة يصبح من الصعب تجديد الطاقات الإنتاجية أو تحسينها، أو نقل التكنولوجيا ودخول الأسواق الاقتصادية.

خامسا . عمان :

أما المرتبة الخامسة فكانت من نصيب سلطنة عمان، إذ بلغ الإنفاق العام في الموازنة العامة العمانية للعام 2015 حوالي 14.1 مليار ريال، أو ما يعادل 36.62 مليار دولار، بزيادة نسبتها 4.5% مقارنةً بالعام الماضي، وبعجز قيمته 2.5 مليار ريال، أو ما يعادل 6.49 مليارات دولار، ونسبته 8% من الناتج. وقُدّرت إجمالي الإيرادات العامة بنحو 11.6 مليار ريال عماني، أو ما يعادل 30.05 مليار دولار، بإنخفاض نسبته 1% مقارنة بإيرادات 2014.

إذ بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية خلال الأعوام 2011 و 2012 و 2013 ما يعادل حوالي (1,258,000 مليون ومائتين وثمانية وخمسون ألف ريال عماني) و (1,186,000 مليون ومائة وستة وثمانون ريال عماني) و (1,174,000 مليون ومائة وأربعة وسبعون ألف ريال عماني) على التوالي، وبلغت حصة القطاع الصناعي من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة عام 2011 (20,6%) وفي عام 2012 ما نسبته (18,3%)، حيث كان متوسط معدل النمو المتراكم خلال الثلاث سنوات الأولى من الخطة الخماسية الثامنة (2011 – 2013) (6.98%)، وبناء على البيانات الأولية للمركز الوطني للمعلومات والإحصاء فقد بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي حتى نهاية الربع الثاني من العام 2015 (600,031,000 ستمائة مليون و واحد وثلاثون ألف ريال عماني)¹.

إلا أن الوزارة قد انتهت في الفترة الحالية من مسودة مشروع قانون الاستثمار الأجنبي بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي وتم إرسال مشروع القانون إلى وزارة الشؤون القانونية ، وسوف يساهم قانون الاستثمار الأجنبي الجديد في توفير ظروف استثمارية مواتية وجعل عمان أكثر جاذبية وتحفظ بالمزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكذلك توفير فرص عمل للباحثين وأن يمتد الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية ومشاركة المستثمر الأجنبي في تنمية الاقتصاد الوطني وفقاً لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية بما يعود بالنفع على السلطنة والمواطن والمستثمر الأجنبي. وبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى نهاية عام 2015 م حوالي 103,664,350 (مائة وثلاثة مليون وستمائة وأربعة وستون ألف وثلاثمائة وخمسون ريال عمان).

¹ متابعات اقتصادية ،مقالة بعنوان: "التجارة والصناعة: جهود متواصلة لتنويع مصادر الدخل وتسهيل إجراءات الاستثمار" <http://alwatan.com/details/128018>، تم الاطلاع بتاريخ : 2017/03/05 ، على: 20:35 .

الخلاصة :

إن المتصفح لتاريخ السياسة المالية من أول ظهورها إلى ما وصلت إليه لحد الآن ، من المؤكد أن يعترف بمدي أهميتها على المستوى الكلي، كما أن السياسة المالية تشكل أحد أهم ركائز السياسة الاقتصادية للدولة حيث تعمل على تحقيق التوازن من خلال التحكم في المال الذي يمثل عصب الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال مجموعة الإجراءات والسياسات المختلفة التي تشكل منها السياسة المالية لكل دولة. فهي كغيرها من السياسات تعتمد على مجموعة من الأدوات تسهل مهمتها في تحقيق التنمية الشاملة و من بينها النفقات و الإيرادات العامة. و من اجل تحقيق هذه التنمية يتطلب عليها البحث عن موارد مالية ضخمة قد تعجز الدولة في كثير من الأحيان عن توفيرها محليا، و هذا ما يلزم الدولة إلى البحث عن مصادر لتمويل هذه المشاريع، و لعل أهم هذه المصادر الاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن أفضل المصادر إن لم نقل أفضلها في تمويل التنمية، ويعود ذلك إلى الخصائص والمزايا التي لا يشاركه فيها أي من المصادر التمويلية الأخرى. ولعل أغلب المفكرين اجتمعوا حول فكرة مشتركة مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين. و لقد إتصفت أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأسباب قيامه بالتعدد والتباين، ويعود ذلك إلى التداخل بين العوامل المؤثرة في تكوين قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر تميزت أيضا بالتداخل والتباين في ما بينها.

لا يختلف إثنان على أن ضرورة و أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية في الوقت الراهن باتت من المسلمات، ذلك أن الوضع المتردي والإنحطاط الذي وصلت إليه أغلب الدول النامية و حتى العربية ، لا يمكن تجاوزه إلا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ما دامت هذه الدول لا تملك بديلاً عن ذلك.

الفصل الثاني :

دراسة تحليلية لفاعلية السياسة المالية الجزائرية
والإماراتية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر
2016-2000

تمهيد:

و قد أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المواضيع التي تشغل معظم دول العالم، ومن بينها الدول العربية و التي تعمل من أجل تسليط الضوء على إعتباره كوسيلة بديلة لوسائل التمويل التقليدية ، ولهذا تسعى هذه الدول إلى تهيئة مناخها و جعله أكثر جاذبية عن طريق عدة عوامل والتي نجد من بينها السياسة المالية، حيث تلعب هذه الأخيرة دوراً هاماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال محاولتها تهيئة المناخ المناسب والحفز له عن طريق مختلف أدواتها من إيرادات و نفقات.

و لعل من بين هذه الدول العربية التي تعمل جاهدة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و من بين هاته الدول نجد " الجزائر و الإمارات العربية المتحدة "، و من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى هاتين البلدين عن طريق دراسة مقارنة بين سياستهم المالية، و كيف تأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر و لتوضيح ذلك و التنسيق مع المعطيات قمنا بتقسيم الفصل على ثلاث مباحث كالتالي :

❖ **المبحث الأول:** واقع السياسة المالية في الجزائر والإمارات 2000-2016

❖ **المبحث الثاني:** واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات 2000-2016

❖ **المبحث الثالث:** دراسة مؤشرات السياسة المالية الجزائرية والإماراتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

2000-2016

المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر والإمارات 2000-2016

تعتبر السياسة المالية العنصر الأساسي للسياسة الاقتصادية العامة للدولة ، وتحتل موقعا هاما بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق أهداف الاقتصاد حيث إعتبرت بشكل عام بأنها مناسبة لمواجهة التحديات المتباينة (الإهتمام بقطاع البنية التحتية الاقتصادية وبرامج تدعيم و تشغيل الشباب)¹ .
و ضمن هذا المبحث يمكن دراسة اتجاهات السياسة المالية في كل من الجزائر و الإمارات خلال 2000-2016 من خلال دراسة اتجاهات سياسات النفقات العامة و الإيرادات العامة .

المطلب الأول : اتجاهات النفقات العامة في الجزائر والإمارات 2000-2016

تتمثل مجموعة الحاجات العامة التي يتطلب من الدولة إشباعها محور النشاط المالي و الاقتصادي للدولة ، يتمثل هذا النشاط بقيام الدولة بالنفقات العامة² ، و من هنا يجب على الدولة وضع خطط (برامج) تنتهجها لتسيير نفقاتها ضمن وثيقة تسمى " بالموازنة العامة " ، تتضمن تقدير تفصيلي لكل النفقات المصروفة خلال الفترة المقبلة ، و لقد لعبت السياسة المالية دوراً مهماً في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر . و باعتبار الإمارات من دول الخليج التي تعتمد بنسبة كبيرة على النفط (الجباية البترولية) فكلما زادت إيراداتها النفطية فبالضرورة تتأثر نفقاتها العامة .

ومن خلال ما سبق سنتناول اتجاهات النفقات العامة لدولة الجزائر و الإمارات خلال 2000-2016 و العوامل التي تؤدي إلى زيادتها أو نقصانها .

الفرع الأول : اتجاهات النفقات العامة في الجزائر (2000-2016)

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة 2000-2016 بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ويطلق على السياسة في هذه المرحلة بالسياسة الإنفاقية التوسعية. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (01-02): النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2000	1178.12	856.19	321.93
2001	1321.03	963.63	357.40
2002	1550.65	1097.72	452.93
2003	1690.18	1122.76	576.41
2004	1891.17	1251.06	640.71
2005	2052.04	1245.13	806.91
2006	2453.01	1437.87	1015.14
2007	3108.6	1874.60	1407.26

¹ أحمد ميلودي، "نحو سياسة نقشفية للنفقات العامة دراسة حالة الجزا نر"، يوم دراسي حول مرور خمسون سنة من الاستقلال (واقع وأفاق الاقتصاد الجزائري) ، جامعة الجزائر -3-، 2012 ، ص : 07 .

² محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة ، المعهد الوطني للإدارة العامة ، دمشق ، سوريا ، 2014 ، ص : 03 .

1973.3	2217.8	4191.10	2008
1946.3	2300.0	4214.5	2009
1807.9	2659.1	4466.90	2010
1974.4	3879.2	5853.60	2011
1787.9	2820.4	4608.3	2012
2544.2	4335.6	6879.8	2013
2941.7	4714.4	7656.1	2014
3176.8	4807.3	7984.1	2015
2291.3	4807.3	7098.6	2016

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

♣ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008-2012 ، تم الاطلاع على الموقع www.bank-of-algeria.dz ، بتاريخ 16-04-2017، على : 17:20 .

♣ قوانين المالية 2013-2015 ، وزارة المالية الجزائرية ، تم الاطلاع على الموقع: www.mf.gov.dz بتاريخ : 17-04-2017، على : 11:30 .

♣ قانون المالية 2017 ، وزارة المالية الجزائرية ، تم الاطلاع على الموقع : www.radioalgerie.dz بتاريخ : 05-04-2017، على : 20:01 .

من خلال الجدول رقم (01-02) نلاحظ أن الفترة الممتدة بين 2000-2012 شهدت نمواً متسارعاً لحجم الإنفاق العام تزامناً مع البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد خلال تلك السنوات ، و الناجمة أساساً عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية و توقع تواصله في المدى المتوسط على الأقل إضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات النفطية نتيجة حالة اللااستقرار التي شهدتها معظم الدول المصنعة لهاته المادة في السنوات الأخيرة ، الأمر الذي سمح للجزائر بالتأمين بالموارد المالية هامة مكنتها من إتباع سياسة اتفافية توسعية سعيها منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تطبيق مخططات خماسية رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة قصد تحقيق الأهداف المنشودة منها ، وهي " مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي" المطبق بين سنتي 2001 و 2004، " البرنامج التكميلي لدعم النمو " الممتد بين سنتي 2005 و 2009 ، "برنامج دعم النمو الاقتصادي" المطبق خلال المرحلة 2010-2014¹ .

كما نلاحظ أيضاً خلال الفترة 2000-2003 أن نفقات التسيير قد بلغت 856.19 مليار دج سنة 2000 إلى 1122.76 مليار دج سنة 2003 وكانت ترجع هذه الزيادة إلى الارتفاع الشديد في قيمة التحويلات الجارية 40 % بالإضافة إلى الارتفاع في الإعانات المقدمة للهيئات سيمافونال 100 % و فرع التحويلات الأخرى بينما كانت نفقات التجهيز متزايدة على عكس نفقات التسيير التي بلغت سنة 2000 و 2003 على الترتيب 321.93 مليار دج ، 576.41 مليار دج ، أما بالنسبة للفترة الممتدة من 2004-2007 فقد شهدت السنوات

¹ محمد زكالاري، " دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد كمي ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 2013/2014) ، ص : 86 .

الأولى انخفاضاً بدرجات متباينة لتعود بالارتفاع في سنة 2006 و 2007 على التوالي 1437.87 مليار دج و 1874.60 مليار دج .

و نلاحظ أيضاً خلال الفترة 2009-2011 أن نفقات التسيير و التجهيز قد عرفت تطورا و نموا ، و ذلك ما يوضح لجوء الدولة لتبني سياسة مالية توسعية لإنعاش الاقتصاد عقب الأزمة المالية 2008 . كما نلاحظ في الفترة 2012-2015 إن النفقات الكلية شهدت اتجاهها تصاعديا و إستكملت الحكومة تمويل مشاريعها و نفقاتها العامة و بالرغم من انخفاض تراجع العائدات النفطية ، و يعزى ذلك التطور الحاصل في الجباية العادية و لجوء الجزائر لصندوق ضبط الموارد لتمويل نفقاتها العمومية ، أما في سنة 2016 فقد بقيت نفقات التسيير على حالها كما في السنة السابقة بقيمة 4807.3 مليار دج على عكس نفقات التجهيز التي انخفضت في سنة 2016 بقيمة 2291.2 مليار دج .

الفرع الثاني: اتجاهات النفقات العامة في الإمارات (2000-2016)

و من خلال هذا الفرع سنتطرق إلى المسار النفقات العامة المنتهجة من طرف الحكومة الإماراتية خلال هذه الفترة

الوحدة: مليون درهم

الجدول (02-02) : النفقات العامة في الإمارات (2000-2016)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النفقات الكلية	83620	95459	86616	91433	96274	104430	125977	159726
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النفقات الكلية	275683	390785	344036	451871	479349	493975	506926	401000

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

♣ الهيئة الاتحادية للتنافسية و الإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة ، تم الاطلاع على الموقع : www.mf.gov.dz بتاريخ : 2017-04-19 ، على : 12:00 .

♣ التقرير الاقتصادي السنوي 2016 ، الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد ، الإصدار 24 ، تم الاطلاع على الموقع : www.economy.ae ، بتاريخ : 2017-04-23 ، على : 15:10 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النفقات الكلية في تزايد خلال الفترة 2000-2007 باستثناء انخفاضها في سنة 2002 بقيمة 86616 مليون درهم ، إلا أن في سنة 2008 و هي السنة التي عرفت تزايد كبير في أسعار النفط و هذا ما أدى إلي زيادة في الجباية البترولية لكن سرعان ما تراجع أسعاره لتأثر على النفقات العامة لسنتين الموالتين ، أما بالنسبة لقيمة النفقات الكلية فقد بلغت 390785 مليون درهم سنة 2009 لتراجع سنة 2010 بقيمة 344036 مليون درهم و ذلك ناتج عن تراجع الجباية البترولية خلال تلك السنوات ، و نلاحظ خلال فترة 2011-2015 فقد شهدت النفقات الكلية انتعاشاً و تصاعداً مستمر نتيجة لتطور الإيرادات العامة و تزايدها .

المطلب الثاني: اتجاهات الإيرادات العامة في الجزائر و الإمارات (2000-2016)

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتلبية و تغطية نفقاتها حيث يستوجب على الدولة تدبير مصادر متنوعة لإشباع حاجاتها ، و تستمد حاجاتها من خلال ما تفرضه الدولة (الضرائب و الرسوم ... الخ)، كما يعتبر الدخل الوطني من أهم مصادر القوة الشرائية الموجودة في الجزائر¹. كما أن هذه الأخيرة تتبع نفس الخطوات التي تطبق على النفقات العامة أي في نفس الوثيقة " الموازنة العامة " ، و بالنسبة للإمارات العربية المتحدة فإنها أيضا تسعى للبحث و التنوع عن مصادر أخرى غير نفطية للنهوض باقتصادها .

و من ما سبق سنحاول تبيان أهم المصادر التي تعتمد عليها الجزائر و الإمارات خلال فترة الدراسة لتمويل اقتصادهم .

الفرع الأول: اتجاهات الإيرادات العامة في الجزائر (2000-2016)

لقد اعتمدت الجزائر في تمويل نفقاتها و مواجهة أعبائها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية على الجباية البترولية ، التي تجاوزت نسبتها من الإيرادات العامة بنسبة كبيرة ، رغم محاولة الجزائر تنويع مصادر الإيرادات العامة و زيادة حصيلتها ، و خاصة ما تعلق منها بالجباية العادية و سنحاول من خلال هذا الفرع تبيان تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة .

الجدول (02-03) : يوضح الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) الوحدة : مليار دج

السنوات	الإيرادات الكلية	الجبائية البترولية	الجبائية العادية
2000	1124.93	720	349.50
2001	1389.74	840.60	398.24
2002	1576.74	916.40	482.90
2003	1525.55	836.06	524.93
2004	1606.40	862.20	580.41
2005	1713.99	899	640.47
2006	1841.93	916	720.88
2007	1949.10	1890.61	775.15
2008	2902.4	1715.4	965.3
2009	3275.3	1927.0	1146.6
2010	3074.6	1501.7	1297.7
2011	3489.8	1529.4	1527.1
2012	3455.6	1561.6	1595.7
2013	3820	1615.9	1914.1
2014	4218.18	1577.73	2352.45
2015	4747.43	1682.55	2817.68

¹ محمد بصدیق ، "النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات" ، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع : التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2009) ، ص : 09 .

2722.6	1682.5	4405.1	2016
--------	--------	--------	------

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

♣ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2000-2012 ، تم الاطلاع على الموقع : www.bank-of-algeria.dz ، بتاريخ 17-04-2017 على : 10:28 .

♣ وزارة المالية الجزائرية ، قوانين المالية 2013-2015 ، تم الاطلاع على الموقع : www.mf.gov.dz ، بتاريخ 17-04-2017 على : 11:50 .

♣ التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية سنة 2016 ، تم الاطلاع على الموقع : www.apn.dz ، بتاريخ 18-04-2017 على : 15:23 .

من خلال الجدول رقم (02-03) إن الإيرادات العامة قد عرفت في الفترة المدروسة تزايداً مدرسوياً وبنسب مختلفة فنلاحظ زيادة في نسبة الإيرادات بلغت سنة 2001 إلى 1389.74 مقارنة بسنة 2000 بمبلغ قدره 1124.93 مليار دج لتتخف سنة 2003 بـ 1525.55 مليار دج ، كما نلاحظ أن سنة 2006 – 2007 شهدت الجباية البترولية تزايد متسارع و مستمر ، حيث كانت تمثل نسبة 97% من الإيرادات الكلية ، مما يبين أن الدولة كانت تعتمد اعتماداً شبيه كلي على الجباية البترولية التي شهدت بعد هذه الفترة انخفاضاً محسوس بين 2009-2010 ، حيث أصبحت شبه مساوية . أما الفترة الممتدة 2011-2015 عرفت الجباية البترولية انخفاضاً بنسب ضئيلة في السنوات الأولى من هذه الفترة لتبلغ سنة 2015 قيمة 1682.55 مليار دج ، مقارنة بالجباية العادية التي شهدت تطوراً ملحوظاً لتصل إلى قيمة 2817.68 مليار دج في سنة 2015 و هذا راجع لاتجاه الدولة إلى التنوع في الإيرادات خارج قطاع المحروقات لتصل الجباية الكلية إلى أعلى ذروتها بقيمة 4747.43 مليار دج مقارنة بالسنوات السابقة ، أما في سنة 2016 فقد انخفضت الجباية الكلية بقيمة 4405.1 مليار دج بسبب انخفاض في الجباية العادية بقيمة 2722.6 مليار دج .

الفرع الثاني: اتجاهات الإيرادات العامة في الإمارات (2000-2016)

سنتطرق في هذا الفرع إلى تطور الإيرادات العامة لدولة الإمارات خلال (2000-2016) و كذا توضيح المصادر التي تعتمد عليها هذه الإيرادات مع الإشارة إلى أي نوع من المصادر تتكامل أكثر دولة الإمارات في تمويل اقتصادها و مشاريعها التنموية .

الجدول (02-04) : الإيرادات العامة لدولة الإمارات خلال الفترة (2000-2016) الوحدة : مليار درهم

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	إيرادات أخرى
2000	76787	56200	20587
2001	68633	51648	16985
2002	57218	40926	16292
2003	77012	56738	20274
2004	94751	73322	21429
2005	133905	111377	32528
2006	201166	164775	36391
2007	228750	176265	52485

114613	269323	383936	2008
112095	122380	234475	2009
112242	169780	282022	2010
117429	262436	379865	2011
133446	279276	412722	2012
168156	297197	465353	2013
154542	273134	427676	2014
172700	122300	295000	2015

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

♣ الهيئة الاتحادية لتنافسية و الإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة ، تم الاطلاع على الموقع : www.fcsa.gov.ae ، بتاريخ 17-04-2014 ، على : 15:10 .

♣ التقرير الاقتصادي السنوي 2016 ، الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد ، الإصدار 24 ، تم الاطلاع على الموقع : www.economy.ae ، بتاريخ : 23-04-2017 ، على : 15:10 .

من خلال الجدول رقم (04-02) نلاحظ أن الإيرادات الكلية في السنوات الأولى لدراسة شهدت انخفاضا متتاليا بسبب انخفاض الجباية البترولية لتصل في سنة 2002 إلى قيمة 40926 مليار درهم كما هو الحال مع الجباية العادية ، و مع حلول سنة 2003 عرفت الإيرادات الكلية تزايد مستمرا ومع الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط في الطفرة النفطية 2008 فقد بلغت قيمة 383936 مليار درهم مع الارتفاع الملحوظ في الجباية البترولية لتصل إلى قيمة 269323 مليار درهم من نفس السنة ، أما الفترة 2009-2015 شهدت تزايدا متصاعدا في الجباية البترولية و كذا الجباية العادية بسبب التحسن في أسعار النفط بعد 2008 ، أما سنة 2014 فقد لاحظنا انخفاضا في الإيرادات الكلية تأثرا بالطفرة النفطية في هذه السنة .

المطلب الثالث: تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر و الإمارات (2000-2016)

تعد السياسة المالية من السياسات الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهدافها المتعددة، وتعتبر الموازنة العامة هي صورة السياسة المالية من حيث تنظيم الموارد وحسن توجيه نفقاتها، ومن هنا كان الاهتمام بالموازنة العامة في الجزائر لجعلها كأداة للتوجيه الاقتصادي و الاجتماعي. وركزت على جعل الميزانية العامة كأداة لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي بتقليص العجز فيها، فسعت لتعزيز مكائنها بزيادة إيراداتها وتقليص نفقاتها وإصلاح الاختلال فيها، ففي جانب الإيرادات اجتهدت الدولة للبحث و التنوع عن مصادر أخرى للإيرادات خارج قطاع المحروقات، وفي جانب النفقات سعت لتوجيهها نحو المجالات التي ترفع من نموها الاقتصادي¹ ، كما كانت موازنة دولة الإمارات قد عرفت تذبذبا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 بسبب الأزمات التي مرت بها الفترة المذكورة ، و من خلال ما سبق سنقوم بتوضيح وضعية الموازنة العامة لكل من الدولتين .

¹ رشيد بوعافية ، مرجع سابق ، ص : 358 .

الفرع الأول: وضعية الموازنة العامة في الجزائر (2000-2016)

وسنقوم بالتطرق في هذا الفرع إلى دراسة التغير الحاصل على رصيد الموازنة العامة خلال فترة الدراسة و التطورات لكل من النفقات الكلية و الإيرادات الكلية و خاصة البترولية منها نظرا لكونه يتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية.

الجدول (02-05) : تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) الوحدة : مليار دج

السنوات	الإيرادات الكلية	النفقات الكلية	رصيد الموازنة
2000	1124.93	1178.12	-53.19
2001	1389.74	1321.03	68.71
2002	1576.74	1550.65	26.09
2003	1525.55	1690.18	-164.36
2004	1606.40	1891.77	-285.37
2005	1713.99	2052.04	-338.05
2006	1841.93	2453.01	-611.08
2007	1949.10	3108.6	-1159.5
2008	2902.4	4191.10	-1288.7
2009	3275.3	4214.5	-939.2
2010	3074.6	4466.90	-1392.3
2011	3489.8	5853.60	-2363.8
2012	3455.6	4608.3	-1152.7
2013	3820	6879.8	-3059.8
2014	4218.18	7656.1	-3437.92
2015	4747.43	7984.1	-3236.67
2016	4405.1	7098.6	-2693.5

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

- ♣ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008-2012 ، تم الاطلاع على الموقع : www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 20-04-2017، على : 12:15
- ♣ قانون المالية 2017 ، وزارة المالية الجزائرية ، تم الاطلاع على الموقع : www.radioalgerie.dz بتاريخ : 05-04-2017، على : 21:36.
- ♣ (-) الإشارة السالبة تعني حالة العجز .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة سجل عجزا خلال معظم سنوات الدراسة باستثناء سنتي 2011 و 2012 إلى أن وصل إلى أعظم قيمة له سنة 2008 ب 1288.7 مليار دينار، كما بلغ متوسط عجز رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2009-2000) ب 475.66 مليار دينار، ويعود هذا العجز إلى ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بنسبة فاقت الزيادة المسجلة في الإيرادات العامة للدولة من دون فائض قيمة الإيرادات البترولية ، وهو ما يفسر بتنفيذ الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المعتمدة على رفع الإنفاق الحكومي لحفز النمو الاقتصادي، أما في السنوات 2002-2016 فبقيت الموازنة تعاني من العجز الملحوظ رغم الزيادة في الإيرادات إلا أن زيادة النفقات قد فاقت ذلك، وهذا راجع لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي و

البرامج التنموي 2002-2014 لتخرج الاقتصاد من حالة الركود عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة خاصة إلى الاستثمار في البني التحتية و المنشآت القاعدية .

الفرع الثاني: وضعية الموازنة العامة في الإمارات (2000-2016)

سنحاول من خلال هذا الفرع توضيح تطور رصيد الموازنة الإماراتية و الفترات التي اخذ فيها الإشارة السالبة أي العجز ، و الفترات التي حققت فيها فائض أي الإشارة موجبة .

الجدول (02-06): تطور رصيد الموازنة العامة في الإمارات خلال الفترة (2000-2016) الوحدة : مليار درهم

السنوات	الإيرادات الكلية	النفقات الكلية	رصيد الموازنة
2000	76787	83620	-6833
2001	68633	95459	-26826
2002	57218	86616	-29398
2003	77012	91433	-14421
2004	94751	96274	-1523
2005	143905	104430	39475
2006	201166	125977	75189
2007	228750	159726	69024
2008	383936	275683	108253
2009	234475	390785	-156310
2010	282022	344036	-62014
2011	379865	451871	-72005.9
2012	412722	479349	-66627
2013	465353	493975	-28622
2014	427676	506926	-79250
2015	295000	401000	-106000

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

♣ الهيئة الاتحادية للتنافسية و الإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة ، تم الاطلاع على الموقع : www.fcsa.gov.ae ، بتاريخ: 04-19-2017 ، على: 11:32 .

♣ التقرير الاقتصادي السنوي 2016 ، الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد ، الإصدار 24 ، تم الاطلاع على الموقع : www.economy.ae ، بتاريخ : 23-04-2017 ، على : 15:10 .

♣ (-) الإشارة سالبة تعني حالة العجز .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رصيد موازنة دولة الإمارات العربية المتحدة مرت بثلاث فترات، الفترة الأولى ما بين 2000-2004، الفترة الثانية ما بين 2005-2008، أما الفترة الأخيرة 2009-2015.

✓ **الفترة الأولى 2000-2004** : حيث عرف رصيد الموازنة عجزا في هذه الفترة ليصل إلى أعلى قيمة سنة 2002 بقيمة 29398 مليار درهم .

✓ **الفترة الثانية 2005-2008** : و هنا عرفت الإيرادات الكلية و النفقات الكلية فائض في رصيد الموازنة لتصل إلى أعلى فائض في سنة 2008 بقيمة 108253 مليار درهم بسبب ارتفاع أسعار النفط في تلك السنة .

كما حققت الإمارات أكبر إيراد في سنة 2008 بقيمة 383936 مليار درهم و يعود ذلك إلى زيادة الحماية البترولية.

✓ **الفترة الثالثة 2009-2015** : عرف رصيد الموازنة عجزا مستمرا ليصل إلى أكبر عجز شهدته دولة الإمارات خلال فترة الدراسة ليصل إلى 156310- مليار درهم سنة 2009 بسبب تأثرها بالأزمة المالية العالمية و الطفرة النفطية الأخيرة* و تدني أسعار النفط منذ أواخر سنة 2014 و ذلك يرجع لانفتاح دولة الإمارات على الاقتصاد العالمي و ارتباطها بالعلاقات و الأنظمة المالية و التجارية مع الأسواق المالية العالمية ، و كل هذه العوامل الرئيسية أدت إلى امتداد الأزمة العالمية إلى اقتصادها¹.

* الطفرة النفطية لسنة 2008 .

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الفصل العاشر " تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات الدول العربية" ، أبو ظبي ، الإمارات ، 2010 ،

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات 2000-2016

لقد عاجلت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر، حيث تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أصبحت هدفا أساسيا لكل الدول للاستفادة منها في تحسين أوضاعها المحلية شرط توفير مناخ استثماري ملائم يسمح للشركات الأجنبية، فقد سعت الدولة الجزائرية و الإماراتية إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات، حيث تنبع أهمية المناخ الاستثماري من خلال أثره على جلب أو طرد الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

المطلب الأول: الإطار التنظيمي والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات (2000-2016)

تعمل كل دولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و على ذلك يجب أن توفر بيئة استثمارية تلائم، فما كان على الجزائر إلا أن وضعت قوانين و تشريعات عملت على تنظيم مناخها الاستثماري، و التي نصت على ضرورة تكوين هيئات و وكالات تحافظ على حقوق المستثمرين الأجانب (داخليين و خارجيين).

أولا : الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000 – 2016

و نظرا للدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، كانت الجزائر من بين الدول التي عملت على تهيئة البيئة الاستثمارية حيث سنت تشريعات تمنح حوافز مغرية لجذب الاستثمارات الأجنبية¹.

مرت القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر بعدة مراحل تعددت بحسب اختلاف التوجهات الاقتصادية، و كان الهدف منها تنظيم البيئة الاستثمارية فيها، فقد صدرت عدة قوانين بعضها جاء قبل فترة الإصلاحات الممتدة من بعد الاستقلال إلى نهاية الثمانينات من القرن العشرين و الأخرى بعد بداية تنفيذ الإصلاحات. و من خلال هذا الفرع سنتناول القوانين و التشريعات التي جاءت خلال فترة الدراسة.

1- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001: تم تعديل قانون الاستثمار لسنة 1993 بإصدار الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتضمن تطوير الاستثمار حيث قام هذا القانون بتنظيم المؤسسات العمومية و الاقتصادية و تسييرها و خصخصتها إلى جانب قوانين أخرى ذات طابع تشريعي و تنظيمي بغرض تعميق الإصلاحات الاقتصادية و تحسين فعاليتها و الحد من التشوهات الهيكلية و إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية و

¹ صالح مفتاح، دلال بن سميحة، "واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)"، مجلة اقتصادية عربية، العددان: 44/43، صيف / خريف 2008، ص: 108.

كذا تسهيل كافة الإجراءات و تقديم المزيد من الضمانات للمستثمرين (وطنيين أو أجنب)¹. لقد حدد هذا القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات المحلية و الأجنبية المحققة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات. حيث تشكلت ثلاث أجهزة في الجزائر للإشراف على متابعة المشروعات الاستثمارية و هي:

✓ المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

✓ الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار

✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

وقد تم في هذا القانون إعفاء المستثمرين من عدة رسوم و ضرائب و قدمت على اثر ذلك عدة امتيازات جبائية و تحفيظات و ضمانات لم تمنح في أي قانون

2- الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003: تم إصدار هذا الأمر، نظرا لعدة من الأسباب ، والظروف

التي دعت إلى ذلك نذكر منها، ما يلي²:

✓ الانفتاح المتزايد للاقتصاد، وحرية التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ سياسة الصرف لا تقتصر على تسيير التوازنات القريبة المدى فقط، بل يجب أن تتعداها إلى التوازنات

الداخلية، والخارجية، لمجمل المؤسسات الاقتصادية، ومنها الخزينة.

✓ تصاعد المديونية العمومية الداخلية، والخارجية.

✓ التطور الحاصل في الشراكة الأوروبية، والمنظمة العالمية للتجارة، والانفتاح المتزايد لقطاع الخدمات على

الاستثمار الدولي، مما يحتم على الجزائر تنظيمها لسوق الصرف.

و من أهم ما جاء في هذا الأمر المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر نذكر :

✓ يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك، ومؤسسات مالية لوحدهم، حيث نصّت المادة 84 و 85 من الأمر

رقم 11-03، أن يسمح للبنوك، والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروع تفتح فروعها في الجزائر.

✓ السماح بتحويل المداحيل، والفوائد، وإعادة تحويل رؤوس الأموال، وهذا ما نصّت عليه صراحة المادة

126 من الأمر رقم 11-03، " رؤوس الأموال و كل النتائج، والمداحيل، والفوائد والإيرادات، وسواها من الأموال

¹ شافية شاي، " واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، المنهل، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015-2016، ص: 04.

² عبد الرحمان تومي، " واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006)، ص ص: 293، 294.

المتصلة بالتمويل، يسمح بإعادة تحويلها، وتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر" ¹.

3- الأمر التشريعي رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 : لقد جاء هذا الأمر معدلا و مكملا للقانون السابق و من أهم التعديلات التي طرأت عليه نذكر ²:

✓ تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين والمرتبطة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من مدة تصل إلى ثلاثين يوماً فقط، وهذا من شأنه أن يخلف من ثقل الإجراءات الإدارية التي يعاني منها المتقدمين بطلبات على مستوى الوكالة.

✓ تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب والمتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرون الأجانب على خلاف ما كان موجود في القانون السابق حيث كانت هذه المزايا محددة وموحدة لكل المشاريع.

✓ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة عمومية أخرى لتسيير ملفات الاستثمار، حيث يتكون من ثمانية وزراء و يرأسه رئيس الحكومة، يسهر هذا المجلس على إعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار والسهر على تطبيقها وإقتراح التحسينات الضرورية من خلال قوانين المالية، كما أن الوكالة الوطنية لتطور الاستثمار تعمل تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار.

ثانيا : الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات 2000-2016

نتجتا للدور المهم الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية أصبح من الضروري على دولة الإمارات العربية المتحدة الاهتمام بتهيئة الظروف و المناخ المناسب لجذب أكبر عدد منها ، و لهذا قامت بسن قوانين و تشريعات تنظم ذلك .

أضحت الإمارات العربية المتحدة الوجهة المفضلة للاستثمار الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط ، مرد ذلك حرص الإمارات على تهيئة بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي ، بتذليل الصعوبات و العقبات أمام تحوله نحو دولة الإمارات ، و في سبيل ذلك قامت هذه الأخير بجملة من الجهود نذكر منها ³:

1- مشروع قانون الاستثمار الأجنبي : و هو القانون الذي سيزيل التعددية في تنظيم العملية الاستثمارية في الإمارات من حيث الإجراءات و التسجيل و الترخيص ، كما إن هذا القانون من شأنه أن يعمل على تنظيم

¹ الأمر 11-03، المؤرخ في 26-08-2003، المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر في 27-08-2003، ص: 03.

² الأمر رقم 06-08، المؤرخ في 15-07-2006، "المتعلق بتطوير الاستثمار"، الجريدة الرسمية، العدد 47، 19-07-2006، ص: 17.

³ محمد حمو ، "دور و أهمية سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي في دعم التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة"، كلية العلوم الاقتصادية، كلية الشلف، الجزائر، 2010، المتاح على الموقع: <http://slconf.uaeu.ac.ae>، بتاريخ: 23-04-2017، على: 17:19، ص:ص:

موضوع الحوافز و الإعفاءات و الضمانات و المزايا الأزمة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية و إجراءات منحها و حقوق المستثمر الأجنبي في إدارة المشاريع الاستثمارية وفقا للظروف الاقتصادية للدولة و التزاماته ، إن القانون المرتقب بالاستثمار الأجنبي لن يسمح بملكية مطلقة للأجانب التي سوف لن تصل إلى 100% لكنها ستكون بأكثر من 49% ، إلا أن وزير الاقتصاد الإماراتي أشار إلى أن الملكية الكاملة ستكون متاحة أمام الاستثمارات الأجنبية بموجب القانون الجديد و التي من المتوقع أن يفرض عليها حد أدنى لرأس المال يتراوح بين 200 مليون درهم و 300 مليون درهم .

2- مشروع قانون المنافسة : و الذي جاء لترسيخ مبدأ تشجيع المنافسة و تعزيز مالية السوق، و الذي يعد احد المدخلات الأساسية لتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي وهو ما يتوافق مع ما أوصت به المنظمة العالمية للتجارة ، كما أن هذا المشروع يهدف إلى توفير بيئة محفزة للمنشآت و التقليل من الأعمال و التصرفات التي تؤدي إلى إسائة الاستغلال.

3- مشروع قانون مكافحة الغش التجاري : و الذي يتماشى مع التزام الإمارات بقواعد الشافية لمنظمة التجارة العالمية ، و يستهدف المحافظة على مكتسبات الدولة و بناء قدرات السياسة التجارية من اجل حماية المصالح الاقتصادية للدولة و تعزيز قوتها التفاوضية .

كما أن هناك قوانين و تشريعات أخرى نصت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة و هي : مشروع قانون المنشأة ، مشروع قانون التحكيم التجاري ، مشروع قانون تنظيم شؤون الصناعة .

المطلب الثاني : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات 2000-2016

لقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أساسي في قطاع المحروقات في الجزائر و الإمارات نظرا لانعدام الموارد المالية والكفاءات المختصة في هذا الميدان، و باعتباره القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الأجنبية، و لكن بفضل الأطر القانونية المتزامنة مع التغيرات الاقتصادية الوطنية أصبح للقطاعات الاقتصادية الأخرى نصيب من الاستثمار الأجنبي المباشر و سنتناول من خلال ما يلي تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة و الواردة و توزيعهما الجغرافي و القطاعي .

الفرع الأول : التدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات 2000-2016

سنتناول في هذا الفرع إلى أهم التدفقات الصادرات من الجزائر و الإمارات و كذلك التدفقات الواردة إلى الجزائر و الإمارات والتي ستكون كما يلي :

أولاً : التدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2016

بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تملكها الجزائر ، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر ، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافياً للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر¹، وعلى ضوء ما سبق سوف نتطرق إلى التدفقات الصادرة و الواردة كما يلي :

1- التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2016

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر تذبذباً واضحاً و عدم الاستقرار من سنة إلى أخرى ، و فيما يلي تتبع لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهي كما موضح في الجدول التالي .

الجدول (02-07): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر 2006-2015 الوحدة : مليون دولار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
التدفقات	34.6	295	318	309	220.2
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
التدفقات	534	-41.3	-268.3	-18.3	103.2

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

♣ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015" ، ص : 14 .

♣ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، "تقرير مناخ الاستثمار لعام 2016" ، ص : 120 .

من خلال الجدول (02-07) نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الجزائر هي الأضعف مغارياً ، و تشهد التدفقات ارتفاعاً في الفترة 2006-2008 حيث تضاعفت بحوال 8 مرات عن سنة 2006 و تستمر في الارتفاع لتسجل سنة 2008 حوالي 318 مليون دولار، لترجع و تنخفض سنتي 2009 و 2010 لتسجل على التوالي 309 مليون دولار و 220.2 مليون دولار متأثرة بالأزمة المالية العالمية ، لترجع و ترتفع سنة 2011 مسجلة حوالي 534 مليون دولار ، و بالتالي نلاحظ أن الجزائر سجلت سنة 2011 أحسن نتيجة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة لتعود و تنخفض سنة 2012 مسجلة حوالي 4103- مليون دولار لتعود الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما كانت عليه في سنة 2015 بقيمة 103.3 مليون دولار

¹ علي همام ، فطيمة حفيظ ، "افاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورومتوسطية" ،مجلة الاقتصاد و المناجمنت ،الجزائر ، العدد 04 ،مارس 2005 ، ص : 396 .

2- التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2016

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تذبذبا واضحا و عدم الاستقرار من سنة إلى أخرى ، و فيما يلي تتبع لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهي كما موضح في الجدول التالي .

الجدول(02-08): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر 2000-2015 الوحدة : مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التدفقات	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1662
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التدفقات	2646	2746	2264	2580	1499.4	1692.9	1506.7	-587.3

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

♣ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015" ، ص :14.

♣ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، "تقرير مناخ الاستثمار لعام 2016" ، ص : 120 .

من خلال الجدول السابق قد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا خلال سنة 2001 و 2002 مقارنة بسنة 2000 أين سجلت 1196 مليون دولار لتحتل بذلك المرتبة الثالثة إفريقيا، حيث تزامن هذا الارتفاع مع صدور القانون 03-01 وما تضمنه من حوافز و ضمانات مقدمة للمستثمر الأجنبي والمحلي . و في سنة 2003 عرفت التدفقات الواردة انخفاضا بسبب انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر القطاع الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ليصل إلى 634 مليون دولار ، أما الفترة 2004 -2011 فقد لاحظنا تطورا مستمرا لتقف سنة 2009 على أعلى ارتفاع شهدته التدفقات في الجزائر طوال مسيرة الإصلاحات هذا دليل على أن الاقتصاد الوطني تحمل أثر الصدمة الخارجية بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار الميزانية للسنوات 2008-2011¹ ، لكن خلال سنة 2012 عرفت تدفقات على الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا لتسجل 1499.4 مليون دولار وهذا راجع إلى فرض قاعدة 49/5 على الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009) ، والتي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51 في المائة على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد ألمستندي كوسيلة وحيدة للدفع² ، بالإضافة عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد خمسة وعشرون سنة من النشاط وإلغاء حق

¹ بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني حول "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013"، الجزائر، ديسمبر 2013، ص: 04.

² فلة حمدي ، مريم حمدي ، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني و الواقع المعيق"، مجلة الفكر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، العدد العاشر، ص: 342 .

المستثمر الأجنبي في شراء العقار. أما في سنة 2013 بقيت التدفقات في تزايد لتصل إلى 1692.9 مليون دولار لتعود أدنى انخفاض وصلت إليه التدفقات الواردة خلال فترة الدراسة بقيمة 587.3- مليون دولار لسنة 2015

ثانيا : التدفقات الصادرة و الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أهم دول الخليج العربي التي تتميز بكبر مساحتها و توفر الموارد النفطية، كما أن موقعها الساحلي ساهم في جعلها دولة سياحية كل هذا سهل جذب الاستثمارات الأجنبية لها، ومن اجل تسهيل دخول الاستثمارات عملت دولة الإمارات على بناء بيئة استثمارية جذابة . و من خلال هذا سنتناول مصادر و موارد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات

1- التدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات

من خلال الجدول التالي سيتم تناول التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية في دولة الإمارات الجدول(02-09): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الإمارات 2001-2016 الوحدة : مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التدفقات	214	441	991	2208	3750	10892	14568	15820
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التدفقات	2723	2015	2178	2536.0	8828.3	9019.1	9264.3	-

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

♣ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015" ، ص :14.

♣ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، "تقرير مناخ الاستثمار لعام 2016" ، ص : 108 .

♣ (-) عدم توفر معطيات لسنة 2016

من خلال الجدول رقم (02-09) نلاحظ أن التدفقات الصادرة لدولة الإمارات العربية المتحدة أنها في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2008 قد شهدت تزايدا ملحوظ ليصل إلى أعلى قيمة له في سنة 2008 بقيمة 15820 مليون دولار ، ليعود إلى التراجع سنتي 2009 و 2010 على التوالي إلى 2723 مليون دولار و 2015 مليون دولار، أما بالنسبة إلى 2011 – 2015 نلاحظ أن التدفقات الصادرة من الإمارات قد عادت إلى الزيادة لتصل إلى قيمة 9264.3 مليون دولار سنة 2015 .

2- التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات 2000-2016

عرفت الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة المدروسة تذبذبا في التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة و هذا ما سنوضحه في الجدول التالي :

الجدول(10-02): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإمارات 2001-2016 الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التدفقات	1184	95	4256	10004	10900	12806	14187	13724
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التدفقات	4003	5500	9602	8828.4	9491.0	10823.4	10975.8	-

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

♣ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015" ، ص : 11 .

♣ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، " تقرير مناخ الاستثمار لعام 2016" ، ص : 108 .

♣ (-) عدم توفر معطيات لسنة 2016 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن التدفقات الواردة إلى الإمارات فقد شهدت أدنى انخفاض خلال فترة الدراسة سنة 2002 ليصل إلي 95 مليون دولار مقارنة بالسنة السابقة بقيمة 1184 مليون دولار و رغم الانخفاض الحاصل في 2002 إلا أنها سرعان ما تزايدت سنة 2003 لتبقى التدفقات تتزايد إلى غاية 2007 بقيمة 14187 مليون دولار و التي تعتبر أعلى قيمة وصلت إليها التدفقات الواردة إلى دولة الإمارات ، لتسجل منذ يناير 2011 تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الإمارات في قطاعات النفط والغاز الطبيعي بمقدار 9 مليارات دولار والعقارات بمقدار 7 مليارات دولار والمواد الكيميائية بمقدار 4.6 مليارات دولار . أما في الفترة الممتدة من 2012-2015 فقد شهدت تزايد في تدفقاتها الواردة إلى أن بلغت قيمتها في سنة 2015 ب 10975.8 مليون دولار .

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات

تكمن أهمية التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في معرفة أهم الدول المستثمرة و عدد المشاريع المتمركزة في هذه الاستثمارات، و من خلال هذا الفرع سيتم التطرق إلى التوزيعات الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر و الإمارات .

أولا : التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتنوع جنسية الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر ما بين الدول الغربية و العربية ، إلا أن النسبة الكبيرة من حيث عدد هذه الاستثمارات تعود إلى الدول الغربية ، أما من ناحية القيمة فتعود الصدارة إلى الدول العربية خاصة دولتي مصر و الكويت ، و في ما يلي جدول يوضح أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر و عدد المشاريع و قيمتها.

الجدول (02-11) : أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر و عدد المشاريع و قيمتها خلال الفترة 2002-2012

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ مليون دج
أروبا	228	364501
الإتحاد الأروبي	185	323298
آسيا	27	493406
أمريكا الشمالية و الجنوبية	09	19504
إفريقيا	1	4510
استراليا	1	2974
الدول العربية	153	1181166
الشركات المتعددة الجنسيات	4	14487
المجموع	423	2120549

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2014 ، تم الاطلاع على الموقع : www.andi.dz ، بتاريخ 25-04-2017 ، على : 16:20 .

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن من أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر هم من الدول الأوربية، حيث قدر عدد المشاريع ب 228 مشروع بقيمة 364501 مليون دج تتوزع أغلبها في قطاع المحروقات، يليها الدول العربية ب 153 مشروع موزع بالخصوص على قطاع الاتصالات و الخدمات و قطاع الأشغال العمومية و الصناعات البتروكيمياوية ، بغلاف مالي قدره 1181166 مليون دج ، تليها أمريكا الشمالية و الجنوبية بعدد مشاريع قدر ب 9 مشاريع تتركز أغلبها في قطاع الطاقة .

و قد رتب تقرير المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات الصادرة سنة 2014 أهم 20 دولة مستثمرة في الجزائر للفترة 2001 / 2010 ، حيث تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية الترتيب بإجمالي استثمارات قدرت ب 3.487 مليون دولار أمريكي تليها فرنسا و اسبانيا على التوالي ب 1.743 مليون دولار و 1.531 مليون دولار لتحتل مصر المرتبة الرابعة بحجم استثمارات بلغت 1.308 مليون دولار¹ ، و في ما يلي شكل يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر:

ثانيا : التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات

تصدرت الإمارات أسواق دول مجلس التعاون الأكثر تنفيذاً للمشاريع و هذا ما أكده أفين غيداوني الرئيس التنفيذي لشركة "بي إن سي" للأبحاث واستشارات البناء ، في حوار مع (الاتحاد): "إنه باستثناء محطة بركة للطاقة

¹ نفيسة بامحمد ، "تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI" ، (مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة وهران 02 ، الجزائر ، 2015-2016) ، ص ص : 130 ، 131 .

النووية، الجاري تنفيذها بالمنطقة الغربية في أبوظبي، يوجد في دولة الإمارات حالياً ما يزيد على 6500 مشروع قيد الإنشاء، بقيمة مجتمعة تقدر بأكثر من 671,6 مليار درهم (183 مليار دولار)¹.

كما أكد أيضاً أن قطاع الإنشاءات في دولة الإمارات شهد هدوءاً نسبياً في عام 2016، بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي، مضيفاً أنه على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية، نرى أن دولة الإمارات ماضيه في تنفيذ العديد من المشاريع المخطط لها و أنه ضمن قطاع الإنشاءات الحضرية، يبرز مشروعاً عجمان مارينا بقيمة 11 مليار درهم (3 مليارات دولار)، يليه مشروع "شوبا هارتلاند" من شركة شوبا العقارية بقيمة 7.7 مليار درهم (2.1 مليار دولار).

حيث بلغ عدد المشاريع "النشطة" و التي تضم المشروعات في مراحل التخطيط والتصميم والتنفيذ في إمارة أبوظبي 2233 مشروعاً، بقيمة تقدر بنحو 1.17 تريليون درهم، فيما بلغ عدد المشاريع في إمارة دبي 4000 مشروع بقيمة 1.15 تريليون، وفق الدراسات التفصيلية لشركة "بي إن سي" المتخصصة في الأبحاث وتتبع المشروعات، التي أفادت أن الإمارات تستحوذ منفردة على 50% من إجمالي عدد المشروعات الفعالة في دول الخليج ونحو 34% من قيمتها.

وأكدت الدراسة أن عدد المشروعات الجاري تنفيذها في أبوظبي 1268 مشروعاً بقيمة 440.4 مليار درهم "120 مليار دولار" فيما بلغ عدد المشروعات المخطط لها 288 مشروعاً بقيمة 230.8 مليار درهم "62.9 مليار دولار". وتنقسم المشروعات النشطة في أبوظبي إلى 116 مشروعاً بقيمة 50.4 مليار دولار في مخطط لها، ونحو 172 مشروعاً بقيمة 12.5 مليار دولار في مرحلة التصميم، مقابل 143 مشروعاً بقيمة 14.4 مليار دولار في مرحلة المناقصات و 1125 مشروعاً بقيمة 105.6 مليار دولار قيد التنفيذ. واستحوذت المشروعات الإنشائية في أبوظبي على نحو 48.5% من إجمالي قيمة المشروعات النشطة في الإمارة، بنحو 1691 مشروعاً بقيمة 568.4 مليار درهم "154.9 مليار دولار".

و في ما أطلقت شركة الدار العقارية مشروع "ذا بردجز" والذي يوفر 1272 وحدة سكنية بتكلفة 1.3 مليار درهم، فيما كشفت شركة طموح للاستثمارات عن مشروع "الريم داون تاون" في جزيرة الريم، والذي يوفر 12300 وحدة سكنية، ويستوعب ما يقارب الـ 27 ألف نسمة. كما أطلقت الشركة حديقة "ريم سنترال بارك" العامة في جزيرة الريم، بتكلفة 250 مليون درهم.

¹ يوسف العربي، "6500 مشروع قيد التنفيذ في الإمارات بقيمة 671.6 مليار درهم"، تاريخ النشر: 2017-02-22، تم الاطلاع على الموقع:

<http://www.alittihad.ac> بتاريخ: 2017-05-03، على: 12:00.

و بينما أعلنت شركة منازل العقارية عزمها تطوير مشاريع جديدة في أبوظبي بتكلفة 4 مليارات درهم سيتم تنفيذها خلال فترة زمنية تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام، منها مستشفى في مدينة محمد بن زايد بتكلفة مليار درهم، إضافة إلى "مشروع غنتوت" بتكلفة 2.8 مليار درهم، والذي يشمل تطوير 760 قطعة أرض. و هذا ما أوضحه محمد مهنا القبيسي، رئيس مجلس إدارة الشركة ، أنها تعمل بشكل متواصل لتحقيق رؤية أبوظبي 2030، عبر التخطيط السليم ودراسة المشاريع التي تنفرد بالتميز والابتكار العقاري، ما يسهم في خدمة أكبر شريحة من المجتمع¹.

الفرع الثالث : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات

تميزت المشاريع الأجنبية المنجزة بالجزائر بتمركزها في قطاعات معينة ومحدودة و وفقا للإحصائيات المتوفرة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ، والتي تعد نوعا ما صحيحة خاصة الحديثة منها، كما تعتبر الإمارات هي الأخرى لها تتميز بوجود مشاريع استثمارية منجزة تتمركز في قطاعات معينة .

أولا : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من بين المؤسسات المسؤولة عن رصد حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة لديها و توجهها القطاعي ، و في المقابل فان البنك الجزائر يهتم فقط بتسجيل حجم الاستثمارات الواردة دون تفصيل في توجهها القطاعي ، و لذلك سوف تعتمد في ما يلي على إحصائيات الوكالة من حيث عدد المشاريع الأجنبية و توزيعها .

الجدول (02-12) : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2012

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة %	قيمة التمويل (مليون دينار)	النسبة %
الصناعة	220	56	599200	74
الخدمات	97	23	167118	21
البناء و الأشغال العمومية و الهيدروليك	63	15	12082	1
النقل	16	4	3991	0
الفلاحة	6	1	887	1
الصحة	5	1	6192	0

¹ سيد الحجار ، "مشاريع جديدة تضيف 18 ألف وحدة سكنية بأبوظبي" ، تاريخ النشر : 2017-05-02 ، تم الاطلاع على الموقع :

2	13587	1	3	السياحة
100	803057	100	410	المجموع

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2013 ، تم الاطلاع على الموقع : www.andi.dz ، بتاريخ : 2017-04-21 ، على : 12:05 .

يبين لنا الجدول السابق أن الاستثمار الأجنبي يتركز في قطاع الصناعة حيث يسيطر على الحصة الأكبر من حيث عدد و قيمة المشاريع المنجزة ب 220 مشروع من إجمالي 410 مشروع و بقيمة 599200 مليون دج يليه قطاع الخدمات ب 97 مشروع أي ما يعادل 23 % من إجمالي المشاريع المنجزة على اعتبار أن هذان القطاعان يتميزان بمردودية عالية خاصة الاستثمار في مجال المحروقات ، بالإضافة إلى قطاع البناء و الأشغال العمومية و الهيدروليك الذي حضي بنسبة 15 % أي ما يعادل 167118 مليون دج .

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فلم تحضي بالمستوى المرغوب من حجم الاستثمارات حيث سجل قطاع النقل نسبة 4 % من حجم الاستثمار بعدد مشاريع قدرت ب 16 مشروع أما باقي القطاعات (الصحة ، الفلاحة ، السياحة) بالرغم من أهميتها لم تتجاوز فيها نسبة الاستثمارات 1% .

ثانيا : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات

1- الصناعة : أعلنت "صناعات" إحدى أكبر الشركات القابضة في مجال الاستثمار الصناعي بدولة الإمارات العربية المتحدة، عن نجاحها في تأمين تسهيلات ائتمانية متجددة بقيمة 400 مليون دولار أمريكي من 11 مؤسسة مالية. وتعد إحدى أضخم الشركات القابضة في مجال الاستثمار الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتدير مجموعة من الأصول الصناعية المملوكة لحكومة أبوظبي تتجاوز قيمتها 26.8 مليار درهم (7.3 مليار دولار)، و تقوم "صناعات" بمهام إنشاء وتطوير وتعزيز شركات وأصول صناعية في دولة الإمارات، و تعتبر مساهماً أساسياً في تحقيق رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030، الرامية إلى تنويع وتنمية القاعدة الاقتصادية للإمارة وتقليل اعتمادها على قطاع الهيدروكربونات، من خلال تطوير قاعدة صناعية متينة¹.

2- الخدمات : أفادت وزارة الاقتصاد بأن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة بلغ 350 ألف شركة، لافتة إلى أنها توفر فرص عمل لما يزيد على 86% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص.

وأشارت إلى أن نسبة القروض الممنوحة من البنوك لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة تصل إلى 3.8% من إجمالي محفظة الإقراض، مشيرة إلى أنها نسبة ضعيفة جداً لا تتناسب مع حجم القطاع وأعداد العاملين

¹ "صناعات تحصل على تسهيلات ائتمانية متجددة بقيمة 400 مليون دولار من مؤسسات مالية محلية ودولية"، تاريخ النشر: 2017-03-23 ، تم الاطلاع على الموقع: www.senaat.co/ar/news/ ، بتاريخ : 2017-05-04 ، على : 13:33 .

فيه ، كما أكدت مؤسسة "محمد بن راشد لتنمية المشاريع" الصغيرة والمتوسطة، أنها أسهمت في إطلاق أكثر من 3300 شركة وطنية، لافتة إلى أن هذه الشركات استفادت من نحو 250 مليون درهم من الحوافز والتسهيلات.

وأضاف المنصوري خلال اجتماعات مجموعة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسياسات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي اختتمت فعاليتها أمس، أن "المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل اليوم ما يزيد على 94% من إجمالي عدد الشركات العاملة في دولة الإمارات موزعة بنسبة 73% في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، و16% منها في قطاع الخدمات، و11% منها في قطاع الصناعة"¹.

3- النقل : أشار مطر الطاير، المدير العام ورئيس مجلس المديرين في هيئة الطرق والمواصلات بدبي إلى أن حكومة دبي أنفقت في السنوات الأخيرة قرابة 80 مليار درهم، منها قرابة 40 مليار درهم لقطاع الطرق وحده، حيث ارتفع عدد المسارات على حور دبي من 19 في 2006 إلى 48 مساراً في 2015 بنسبة زيادة تبلغ 153%، وذلك من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية منها تنفيذ معبر الخليج التجاري بسعة 13 مساراً وتقدر طاقته الاستيعابية بنحو 26 ألف مركبة في الساعة، وإحلال جسر القرهود القديم بجسر جديد يتألف من 14 مساراً، وتبلغ طاقته الاستيعابية 32 ألف مركبة في الساعة، وتنفيذ الجسر العائم بسعة ستة مسارات حيث اعتمد في تنفيذ الجسر على التكنولوجيا العسكرية، إضافة إلى زيادة عدد المسارات على جسر آل مكتوم من تسعة إلى 11 مساراً، كما ارتفع طول شبكة الطرق من 8715 مسرباً كيلومتر في 2006 إلى 13335 مسرباً كيلومتر في نهاية سبتمبر 2015 بنسبة زيادة بلغت 53%، حيث تمت توسعة شارع الشيخ.

محمد بن زايد من مدخل إمارة الشارقة وحتى تقاطع المربع العربية من ستة مسارات إلى 12 مساراً، بطاقة استيعابية تقدر بأكثر من 24 ألف مركبة في الساعة، وكذلك تطوير شارع الإمارات كمحور جديد، يتألف من 12 مساراً، و15 تقاطعاً منها 3 تقاطعات مجسرة و12 نفقاً للالتفافات المرورية، ويمتد شارع الإمارات من مدخل إمارة الشارقة، وحتى مدخل إمارة أبوظبي بطول 72 كيلومتراً حيث كان في السابق يضم أربعة مسارات فقط .

تبين أن أضخم المشاريع قيد الإنشاء من حيث القيمة الاستثمارية في قطاع النقل مشروع مبنى المطار الجديد في أبوظبي، والذي تقدر تكلفته الاستثمارية بنحو 13 مليار درهم (3.56 مليار دولار)، يليه مشروع توسعة الخط الأحمر لمترو دبي، والذي يصل إلى موقع معرض إكسبو 2020 بقيمة 10,64 مليار درهم (2.9 مليار دولار)،

¹ عوض الله سامح، "350 ألف شركة صغيرة ومتوسطة في الإمارات"، تم الاطلاع على الموقع : www.emaratalyoum.com ، بتاريخ : 04-

كما أكد مسؤولون حكوميون أن مستقبل النقل البري في دولة الإمارات، يشهد نقلة نوعية وازدهارا بعد تنفيذ الجهات المعنية بالبنية التحتية وشبكة للنقل البري لرؤية الإمارات 2021¹.

4- الزراعة : قدم صندوق أبوظبي للتنمية قرضاً تنموياً لحكومة الجبل الأسود بقيمة إجمالية تبلغ 183.6 مليون درهم إماراتي، وذلك بهدف دعم وتنمية القطاع الزراعي في البلاد ، و الجدير بالذكر أن صندوق أبوظبي للتنمية سبق وأن قام بتمويل مشروع يخدم قطاع المياه في جمهورية الجبل الأسود بقيمة إجمالية بلغت ما يقارب 38.9 مليون درهم في عام 2010، ويهدف المشروع الممول إلى توفير المياه الصالحة للشرب للمدن الواقعة على طول ساحل الجبل الأسود وهي مناطق سياحية الأمر الذي ينعكس إيجابياً على دعم اقتصاد البلاد .

كما يقوم الصندوق في الوقت ذاته بإدارة المنح الحكومية التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الإشراف والمتابعة المباشرة على آلية تنفيذ وسير المشاريع، حيث قدم وأدار الصندوق منذ تأسيسه أكثر من 64 مليار درهم إماراتي لتمويل برامج ومشاريع تنموية تزيد عن 438 مشروعاً في 76 دولة حول العالم².

المطلب الثالث: أهم المشاريع و الشركات المستثمرة في الجزائر و الإمارات 2000-2016

تعددت الشركات و المشاريع التي تستثمر سواء كانت في الجزائر أو الإمارات و على هذا سوف نقوم بتطرق إليهم فيما يلي :

أولاً : المشاريع و الشركات المستثمرة في الجزائر

عملت الجزائر على تهيئة مناخها الاستثماري حيث حققت خلال الفترة ما بين جانفي 2003 وديسمبر 2015 بلغت عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 381 مشروعاً يتم تنفيذها من قبل 315 شركة عربية و أجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 60 مليار دولار وتوظف نحو 92 ألف عامل. و هذا ما جاء في معطيات تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2016 و سنوضح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول (02-13) : يوضح مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الجزائر 2003- 2015

العام	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	23	5046.3	4732	22
2004	19	857.2	3334	19
2005	45	10545.3	11049	43
2006	50	9686.6	9491	45
2007	29	4070.1	5711	28

¹ شروق عوض ، "رؤية الإمارات 2021 تحقق قفزة نوعية في الطرق والنقل البري" ، تاريخ النشر : 10-02-2016 ، تم الاطلاع على الموقع : www.alittihad.ae ، بتاريخ 20-04-2017 ، على : 10:45 .

² "صندوق أبوظبي للتنمية" ، تم الاطلاع على الموقع : www.adfd.ae ، بتاريخ : 15-04-2017 ، على : 14:25 .

66	27305	16408.2	75	2008
28	5872	2605.1	32	2009
17	3797	1367.4	21	2010
24	2565	1431.6	27	2011
17	4951	2376.8	18	2012
12	7298	4284.6	16	2013
13	2130	535.5	13	2014
13	3758	749.4	13	2015
315	91993	59964	381	الإجمالي

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، " تقرير مناخ الاستثمار لعام 2016 " ، ص : 119 .

عملت الجزائر منذ استقلالها على تحسين اقتصادها من خلال بناء شركات مع الدول الأخرى فقامت بالإصلاحات الاقتصادية لتسهيل هذه العملية حيث توصلت في الفترة من جانفي لسنة 2011 حيث تصدرت مجموعة اورتز الإسبانية للإنشاءات قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ 5 مشروعات ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 9.4 مليارات دولار. و من أهم الشركات المستثمرة في الجزائر سنتناولها في الجدول التالي :

الجدول (02-14) : يوضح أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين 10 جانفي 2011 و ديسمبر 2015

الشركة	البلد	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)
Grupo Ortiz Construccion Y Servicios Del Mediterraneo	اسبانيا	5	2209
Qatar Petroleum(QP)	قطر	1	2000
Taypa Tekstil	تركيا	1	900
ArcelorMittal	لوكسمبورغ	1	837
Tosyali Holding	تركيا	1	837
Pretoria Portland Cement (PPC)	جنوب إفريقيا	1	350
LafargeHolcim	سويسرا	1	277
Shwe Taung	ميانمار(بورما)	1	160
Clarke Group	المملكة المتحدة	1	156
Ooredoo(Qatar Telecom)	قطر	1	150
Other Companies	-	73	1502
الإجمالي	-	87	9378

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، " تقرير مناخ الاستثمار لعام 2016 " ، ص : 119 .

ثانيا : أهم المشاريع و الشركات المستثمرة في الإمارات

تعتبر دولة الإمارات من الدول الجذابة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ففي الفترة ما بين جانفي 2003 وديسمبر 2015 بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات 4128 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 3414 شركة عربية و أجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 142.2 مليار دولار و توظف أكثر من 362 ألف عامل. و من خلال الجدول التالي سنوضح أهم المشروعات الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2003-2015 .

الجدول (02-15) : يوضح مشروعات الاستثمار الأجنبي الجديدة في الإمارات 2003-2015

العام	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	150	8712.5	19658	146
2004	158	3938.2	14669	149
2005	229	9600.7	21074	213
2006	307	16519.4	39973	285
2007	308	10309.4	30526	302
2008	520	22503.7	64329	474
2009	413	11255.2	36445	387
2010	332	10881.4	28024	312
2011	391	9090.2	21654	363
2012	345	10226.7	26137	334
2013	341	7298.0	18848	335
2014	318	12924.3	17296	302
2015	316	8941.3	23398	305
الإجمالي	4128	142201	362031	3414

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، " تقرير مناخ الاستثمار لعام 2016 " ، ص : 107 .

تعتبر دولة الإمارات من أهم دول الخليج المستقطبة لأهم الشركات المستثمرة فمنذ جانفي 2011 تصدرت شركة سوبها الهندية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الإمارات حيث نفذ مشروعين بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 4.4 مليارات دولار . و من أهم الشركات المستثمرة في الإمارات سنوضحها في الجدول التالي :

الجدول (02-16) : يوضح أهم 10 شركات مستثمرة في الإمارات ما بين جانفي 2011 و ديسمبر 2015

الشركة	البلد	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)
Sobha(Sobha Developers)	الهند	2	4377
Apar Industries	الهند	1	2617
ACWA Power International	السعودية	1	1800
Sumitomo Group	اليابان	1	1500
Accor	فرنسا	6	1054
Adventz Group	الهند	1	953

850	1	اليابان	Inpex
850	1	هولندا	Royal Dutch Shell Plc
800	1	الهند	KK Birla Group
753	2	الهند	Pacific Ventures
32927	1694	-	Other Companies
48481	1711	-	الاجمالي

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، " تقرير مناخ الاستثمار لعام 2016 " ، ص : 107 .

المبحث الثالث: دراسة مؤشرات السياسة المالية الجزائرية والإماراتية في جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر 2000-2016

عملت كل من الجزائر و دولة الإمارات على دراسة مناخها الاستثماري ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم المؤشرات الداخلية و الخارجية و ذلك لما لها من أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع ذكر أهم تحديات السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في كلا الدولتين .

المطلب الأول: مساهمة مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

والإمارات (2000-2016)

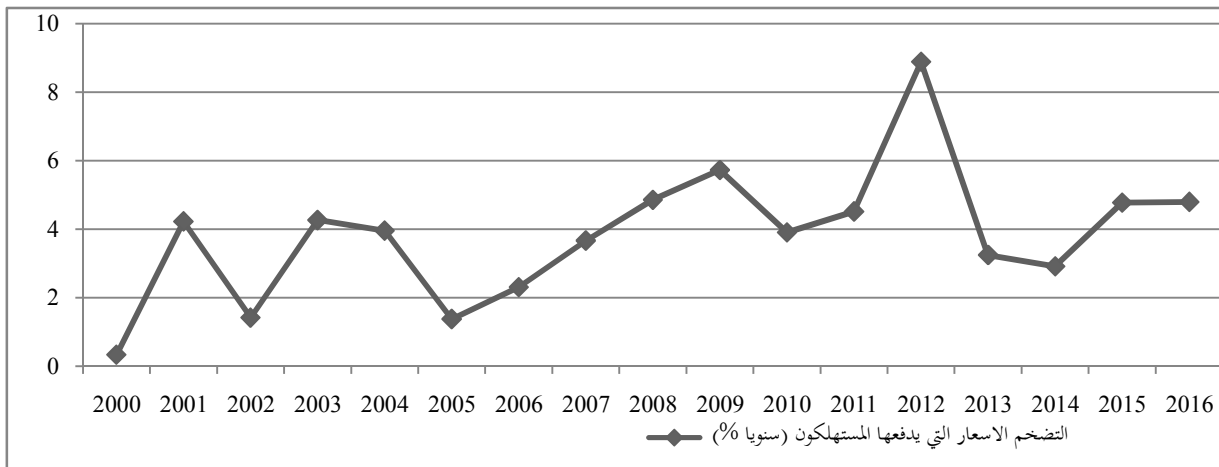
لكل دولة عدة مؤشرات لقياس أدائها الاقتصادي وهي عبارة على إحصائيات و تقارير اقتصادية تستخدم لتقييم الوضع الاقتصادي و معرفة مدى قوته و هذا ما سوف نقوم بدراسته في هذا المطلب ، حيث سنركز على أهم المؤشرات الداخلية لكل من الجزائر و الإمارات و مدى مساهمتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

أولا : مساهمة المؤشرات الداخلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000- 2016)

هناك عدة مؤشرات داخلية تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و من بين هذه المؤشرات سلطنا الضوء على أهمها.

1- **التضخم:** إن التقلبات الاقتصادية في حالات التضخم و الكساد ، تؤدي إلى تذبذب في الطلب و العرض على الاستثمارات الأجنبية . إلا أن التضخم مرتبط بتقلبات أسعار النفط، حيث تختلف العلاقة بين التضخم و الاستثمار الأجنبي المباشر حسب كل دولة.

الشكل (01-02) : التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون (سنويا %) في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: موقع البنك الدولي 2016 على الرابط: www.albankaldawli.org ، تم الاطلاع على الموقع 2017-4-14 ، على الساعة :

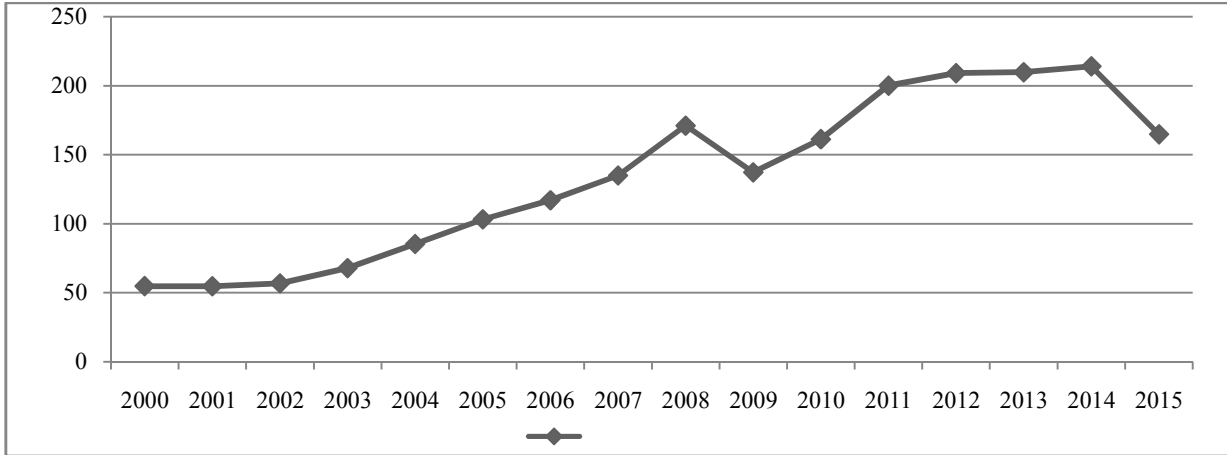
.14:14

من خلال الشكل التالي يتضح لنا أن معدلات التضخم في تذبذب مستمر، و لكنه دائما يكون موجب ما يعني أن الأسعار في تزايد متواصل، إذ عرفت سنة 2000 أدنى نسبة لمؤشر التضخم في الجزائر بـ 0.34 %، أما خلال سنتي 2003 و 2004 فلقد شهد التضخم ارتفاعا مقارنة بسنة 2002 و ذلك بسبب ارتفاع قيمة الواردات بنسبة 8.32 % لسنة 2003 ، و حوالي 30.4 % لسنة 2004 مقارنة بسنة 2003 و يترجم هذا بصفة أساسية لارتفاع الأسعار الدولية للمواد الغذائية و سلع التجهيز . كما ارتفع التضخم إلى 3.96 % سنة 2004 و هذا راجع لارتفاع الأرصدة الخارجية و ضعف العملة الوطنية .

عرف معدل التضخم في الجزائر تباطأ جديدا في 2014 ، حيث سجل نسبة 2.92 % مقابل 3.25 % في 2013 حيث بلغت الوتيرة السنوية للتضخم نسبة 4.8 % إلى غاية 2016 .

2- الناتج المحلي الإجمالي: إن الناتج الداخلي الإجمالي في مفهومه العام يعبر عن مجموع السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة داخل الحدود الجغرافية لدولة ما، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (02-02): إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

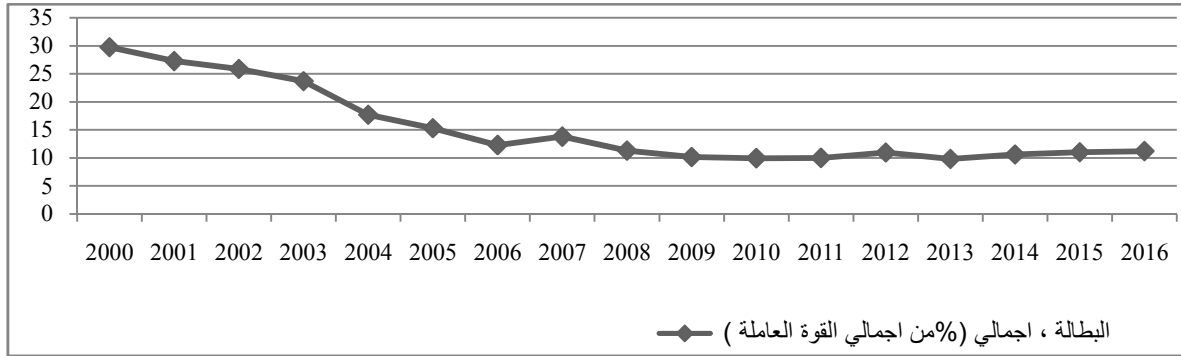


المصدر: موقع البنك الدولي 2016 على الرابط: www.albankaldawli.org ، تم الاطلاع على الموقع 14-4-2017 ، على: 14:14. من خلال الشكل رقم (02-02) فقد عرفت قيم النمو في الناتج المحلي ارتفاعا من سنة 2000 إلى سنة 2003 لتسجل ما قيمته 67.86 دولار صحبه ارتفاع في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي هذا ما وافق نمو سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر بـ 42.18 % ، يعود هذا السبب إلى تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ليبقي في تزايد لغاية 2008 بقيمة 171 دولار و هذا الارتفاع ناتج عن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لتسديد الديون المسبقة لسنة 2006 ، و في سنة 2009 شهد الناتج المحلي ادني انخفاض له بقيمة 137.21 دولار بسبب أزمة سنة 2008 و رغم هذا إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتأثر بسبب زيادة

نفقات التجهيز في ظل برامج دعم النمو الذي ساهم في تحقيق معدل نمو خارج قطاع المحروقات¹، الاقتصادي لتعود بالارتفاع لغاية 2014 بقيمة 213.98 دولار و بعد الطفرة النفطية التي ظهرت أواخر هذه السنة أدى إلى انخفاضه في سنة 2015 بقيمة 164.78 دولار .

3- **البطالة**: يمكن اعتبار البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة و القدرة عليه ، و المقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين و الراغبين في العمل مع استبعاد فئة الأطفال و فئة الشيوخ . و العمل هو ذلك الجهد الفكري و الجسدي الذي يبذله الإنسان لإضافة قيمة و خلق منفعة ، مقابل دخل يتلاءم و الجهد المبذول ، ينفق بدوره لتلبية الحاجات المتنامية باستمرار² . و باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الموارد التي تخلق فرص و مناصب عمل في سوق التشغيل سنحاول توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة من خلال الشكل التالي:

الشكل (02-03) : إجمالي البطالة في الجزائر (% من إجمالي القوة العاملة) خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: موقع البنك الدولي 2016 على الرابط: www.albankaldawli.org ، تم الاطلاع على الموقع 14-4-2017 ، على الساعة : 14:14.

من الشكل السابق نلاحظ أن الجزائر شهدت انخفاضاً في معدلات البطالة حيث انخفضت هذه الأخيرة من 29.77 % سنة 2000 إلى 12.3 % سنة 2006، وبالرغم من ذلك يبقى معدلها مرتفع إذا ما قورن بالمتوسط العالمي البالغ 5.9 % ، و هذا راجع إلى التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب التعديل في القوانين المتعلقة بالاستثمار منها قانون 2003، لكن في سنة 2007 ارتفعت نسبة البطالة إلى 13.8 % بسبب قانون 2006 الذي لم يتماشى مع أهداف المستثمرين الأجانب ، أما في الفترة 2008-2016 بقيت نسبة البطالة تتغير بنسب ضئيلة لتصل سنة 2016 إلى 11.22 %

¹ خيرة خيالي ، مرجع سابق ، ص : 128.

² ناصر دادي هون ، عبد الرحمان العايب ، " البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر " ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، 2010 ، ص : 15 .

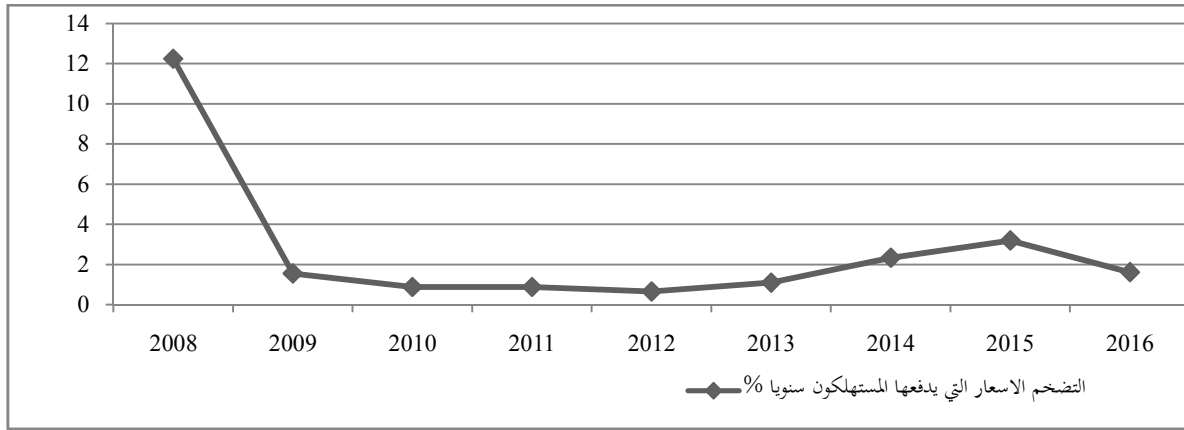
ثانياً: مساهمة مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات

2016-2000

تساهم المؤشرات الداخلية في دولة الإمارات باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا لامتيازها ببيئة استثمارية جيدة و هذا ما سيتم التطرق إليه.

1- التضخم: لدراسة أثر معدلات التضخم بالاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات، سنحاول المقارنة بين أسعار النفط في ارتفاع و انخفاض معدلات التضخم و ربطها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل (02-04): يوضح التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون سنوياً % في الإمارات

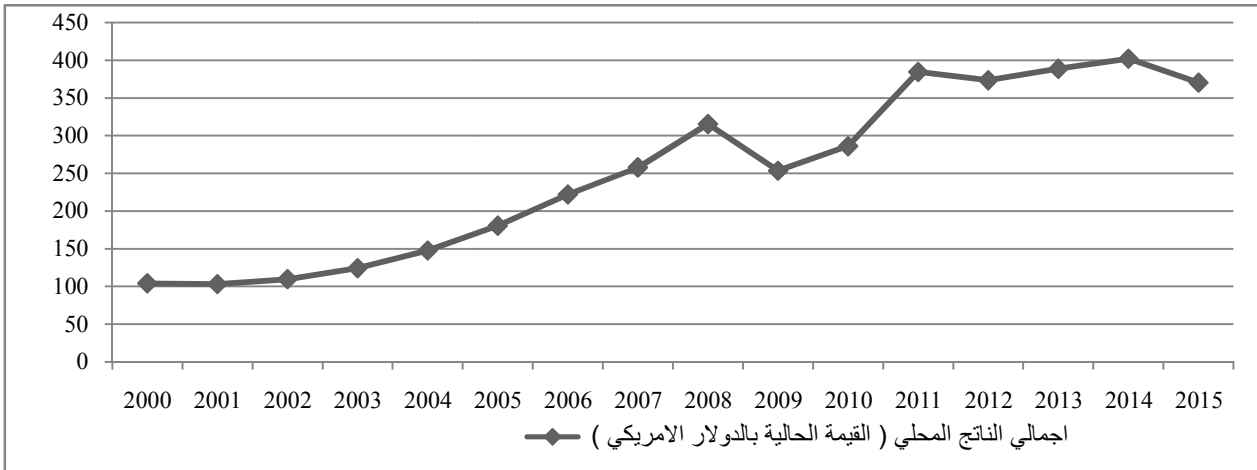


المصدر: موقع البنك الدولي 2016 على الرابط: www.albankaldawli.org ، تم الاطلاع على الموقع 14-4-2017 ، على الساعة : 14:14.

شهد التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً كبيراً بنسبة 12.25 % في عام 2008 و ذلك مقارنة بالسنوات الأخرى، حيث انخفض بشكل ملحوظ ليصل في سنة 2009 إلى 1.56 % أما في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 لم تتعدى نسبة التضخم عن 1 % ، لتبلغ سنة 2014 و 2015 على التوالي نسبة 2.34 % و 3.2 % إلا أنها انخفضت في عام 2016 لتبلغ 1.62 % .

2- الناتج المحلي الإجمالي : يعتبر هذا المؤشر أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي الإجمالي و يشمل على جميع قطاعات الاقتصاد . فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة أثناء فترة زمنية معينة و عليه سنحاول توضيح ذلك في الشكل التالي :

الشكل (02-05): إجمالي الناتج المحلي في الإمارات خلال الفترة (2000-2015)

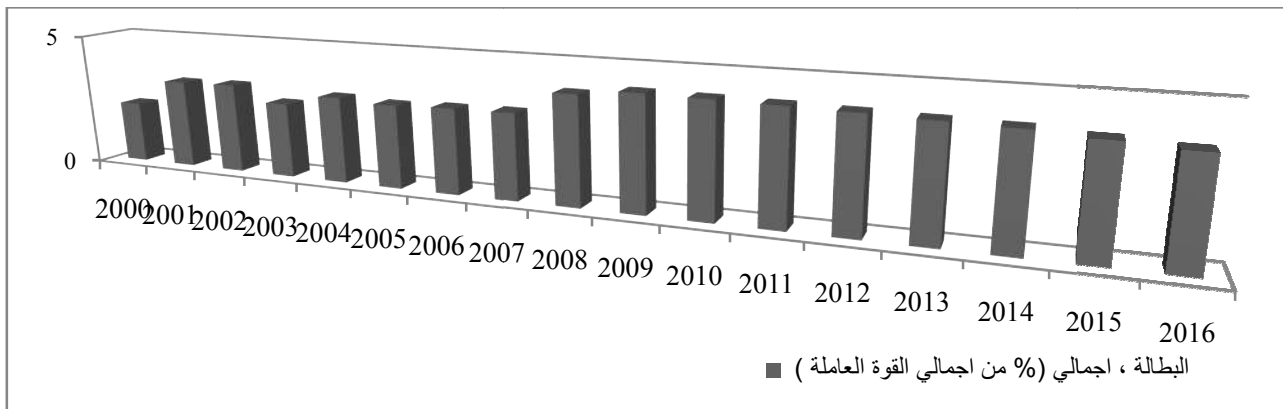


المصدر : : موقع البنك الدولي على الرابط : www.albankaldawli.org ، تم الاطلاع على الموقع 14-4-2017، على الساعة : 14:14.

شهد الناتج المحلي الإجمالي بالإمارات ارتفاعا ملحوظا في الفترة الممتدة ما بين 2000-2008 ليبلغ قيمة 315.48 دولار إلا أن ظهور الأزمة في أواخر هذه السنة مما أدى إلى انخفاضه و الذي نتج عنه انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد أثرت هذه الأزمة على الاقتصاد الإماراتي لارتباطها الكبير مع الاقتصاديات العالمية . إلا أنها سرعان ما رجعت إلى الارتفاع ما بين 2011 و 2014 ليبلغ إلى أعلى قيمة له 401.96 دولار سنة 2014 ، و عاد إلى الانخفاض في سنة 2015 بقيمة 270.3 دولار بسبب بوادر الطفرة النفطية أواخر 2014

3- البطالة: ربما إن العلاقة بين معدلات البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر واضحة، فارتفاع الأسعار يعني ارتفاع عائدات الاستثمارات الأجنبية التي بدورها تخلق مناصب شغل تقلل من البطالة، إلا أن لكل دولة سياستها الخاصة في تحقيق أهدافها. و هذا ما سيتم تسليط الضوء عليه في هذا الجزء .

الشكل (02-06): إجمالي البطالة في الإمارات (% من إجمالي القوة العاملة) خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: موقع البنك الدولي على الرابط: www.albankaldawli.org ، تم الاطلاع على الموقع 14-4-2017، على : 14:14.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن معدلات البطالة في الفترة 2000-2008 عرفت تذبذبا ضئيلا و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط و الذي نتجت عنه عوائد نفطية ، و التي بدورها لعبت في إنعاش الاقتصاد الإماراتي ، و تنمية المشاريع الداخلية في مختلف القطاعات الأخرى ، التي تعمل على خفض معدلات البطالة .

أما في الفترة 2009-2016 فقد وصلت معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها بنسبة 4.2 % سنة 2009 عقب أزمة 2008 ، و هذا الارتفاع ناتج عن الاعتماد الكبير لاقتصاد الإمارات على العملات الأجنبية التي بنسبة تقارب 87.1 % ، حيث أدى إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بدوره خلق تنافس على فرص العمل في السوق الوطني ، و هذا ما أدى إلى تقليص فرص العمل أمام شرائح العمالة الوطنية الأقل كفاء من العمالة الأجنبية ، ليؤدي ذلك إلى عزلها و ارتفاع معدل البطالة بينها¹ .

و بعد الطفرة النفطية لسنة 2014 فقد شهدت معدلات البطالة في سنتي 2015 و 2016 انخفاضا بنسبة 3.81 % و 3.69 % على التوالي بسبب اعتماد الإمارات التنوع في القطاعات خارج المحروقات و هذا ما أدى إلى خلق مناصب شغل جديدة و التخفيف من معدلات البطالة² .

المطلب الثاني: مساهمة مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي على الاستثمار الأجنبي المباشر في

الجزائر و الإمارات (2000-2016)

لكل من ميزان المدفوعات و الميزان التجاري و سعر الصرف أهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة فهذه المؤشرات توضح درجة تداخل الاقتصاد الداخلي بالاقتصاد العالمي و وصف العلاقات الاقتصادية للدولة و كشف إن كانت الدولة مدينة أو دائنة و من أهمية هذه المؤشرات أيضا تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا : مساهمة مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-

(2016

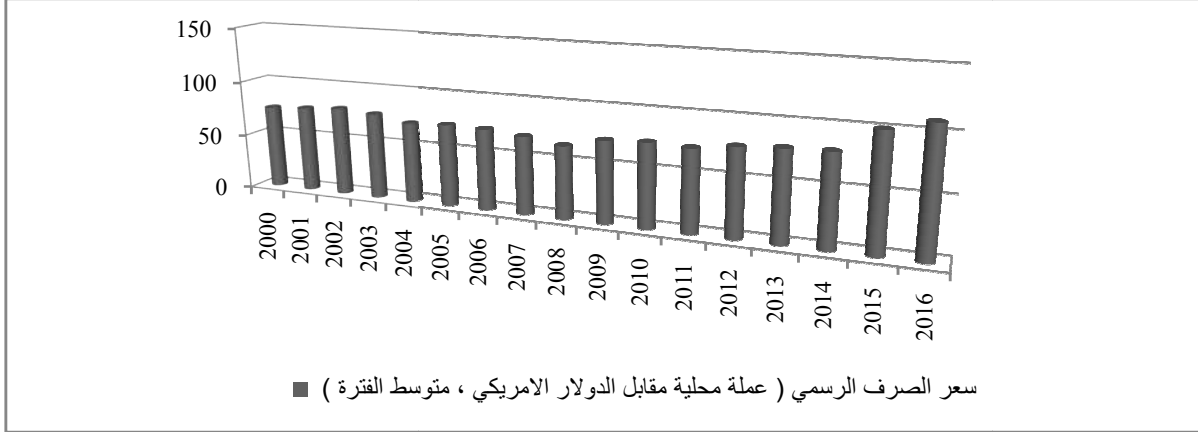
هناك عدة مؤشرات خارجية تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و من بين هذه المؤشرات سلطنا الضوء على أهمها.

1- سعر الصرف : يعرف سعر الصرف على انه عدد وحدات عملة ما و التي يتم استبدالها بوحدة واحدة من عملة أخرى ، و يتأثر هذا الأخير بحجم المبادلات التجارية للدولة ، و انتقال رؤوس الأموال منها و إليها و إذا

¹ صالح احمد سالم عويمر الهامري ، " التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات " ، (مذكرة ماجستير كلية العلوم الإنسانية ، قسم الإعلام ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، عمان ، 2008) ، ص : 47 .
² الموقع الإلكتروني : www.istathmir.com ، تم تصفح الموقع بتاريخ : 15-05-2017 ، على الساعة : 18:56 .

تم اتخاذ سعر الصرف كمؤشر خارجي للجزائر لقياس تقلبات أسعار الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل التالي :

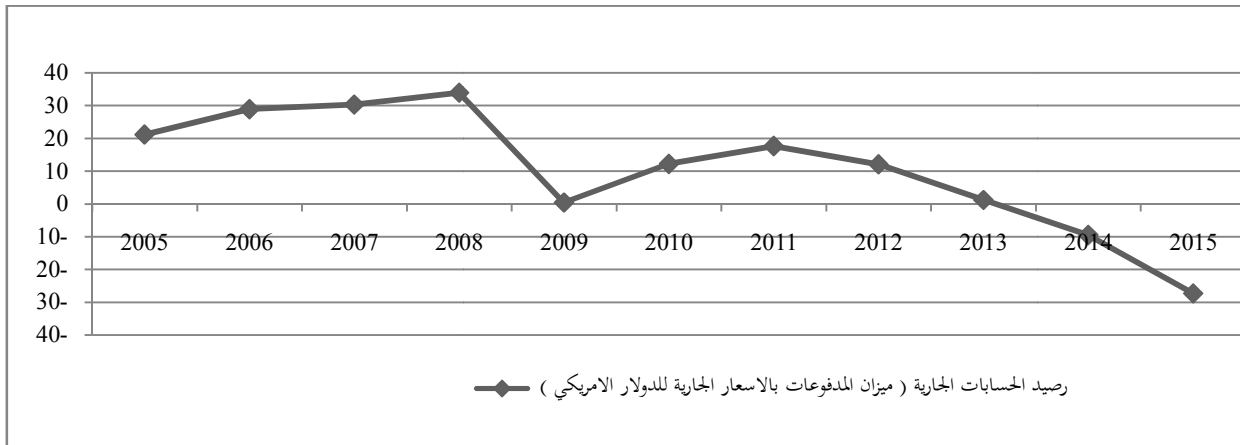
الشكل (02-07) : يوضح سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016



المصدر : موقع البنك الدولي 2016 على الرابط: www.albankaldawli.org ، تم الاطلاع على الموقع 2017-4-14 ، على : 14:14. و من المعلوم أن عند انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن خلال ما نلاحظه أن سعر الصرف الرسمي شهد تذبذبا خلال فترة الدراسة و هذا الحال للاستثمار الأجنبي المباشر إلا انه خلال السنتين 2015 و 2016 عرف ارتفاعا ملحوظا بقيمة 100.69 دولار و 109.44 دولار على التوالي و هذا راجع إلى أزمة 2014 و التي لم تؤثر بنسبة كبيرة في أسعار الصرف في الجزائر

2- ميزان المدفوعات: يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد العالمي و بالعكس ، لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزود فيها الدائنية و المديونية ، و تتضمن حركة انتقال السلع و الخدمات و رأس المال ، من الشكل التالي وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل (02-08) : يوضح رصيد الحسابات الجارية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر : موقع البنك الدولي على الرابط: www.albankaldawli.org ، تم الاطلاع على الموقع 2017-4-14 ، على : 14:14.

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي ، و يقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، حيث شهد رصيد الحسابات الجارية فائض في الفترة 2005-2008 إلى أن وصل في هذه السنة ما قيمته 33.95 دولار ، لينخفض سنة 2009 إلى ما دون العجز بقيمة 0.431665235 دولار إلا أن هذا الانخفاض لم يأخذ وقتا ليعود إلى الارتفاع من سنة 2010 إلى 2013 و هذا يرجع إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات النفطية و مساهمتها في تحسين و زيادة الفوائض في ميزان المدفوعات¹ ، حيث شهدت عجزا في السنتين 2014 و 2015 بسبب الأزمة النفطية 2014

3- الميزان التجاري: تعد التجارة معيار تطور و توازن الدول في تأمين احتياجاتها و في نفس الوقت تصدر الفائض من سلعتها و خدماتها ، الأمر الذي يضفي و يبرز الأهمية التي يكتسبها الميزان التجاري الذي يعتبر المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات الخاصة بالسلع و الخدمات الدولية² . و الجزائر من بين الدول التي تقوم بمهامه العمليتان و باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر من بين عناصر الميزان التجاري فإننا سنحاول توضيح العلاقة بينهما من خلال الشكل التالي :

الشكل (02-09): يوضح الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2012-2015)



المصدر: TRADING ECONOMICS

شهد رصيد الميزان التجاري في الفترة 2012-2014 فائضا و ذلك تزامنا مع الارتفاع الكبير لأسعار النفط حيث وصل سعر البرميل في سنة 2011 إلى 112.92 دولار للبرميل، أما في سنة 2015 فلقد سجل رصيد الميزان التجاري انخيار كبير ليصل إلى حالة عجز بمقدار 13.71- مليار دولار و ذلك تأثرا بالانخيار الكبير لأسعار النفط و انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط فلقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف

¹ احمد نصير ، "اثر السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1999-2012" ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2013-2014) ، ص : 337 .
² نسيم ناصر ، "دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005-2012)" ، (مذكرة ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص : مالية و اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر - بسكرة - ، الجزائر ، 2014) ، ص : 02 .

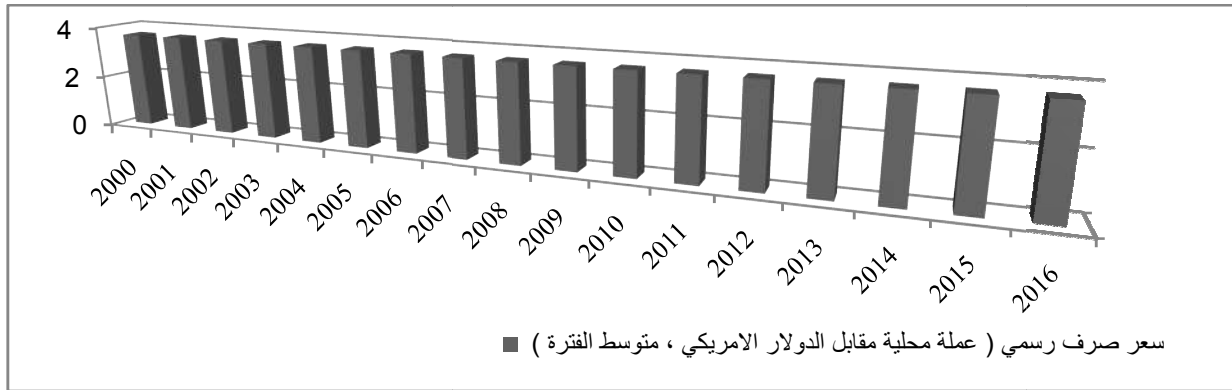
تقريبا حيث لم تسجل سنة 2015 سوي 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار سنة 2014 ، أي بانخفاض قدره 45.47 % ، و هذا لان الجزائر لا تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر مما يؤدي إلى تأثير ميزانها التجاري لأي أزمة نفطية .

ثانيا : مساهمة مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات (2016-2000)

هناك عدة مؤشرات خارجية تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و من بين هذه المؤشرات سلطنا الضوء على أهمها.

1- سعر الصرف : من خلال الشكل سنحاول دراسة معدلات سعر الصرف المعتمد في الإمارات و مدى مساهمته على الاستثمار الأجنبي المباشر .

الشكل (02- 10) : يوضح سعر الصرف الرسمي في الإمارات خلال الفترة (2000- 2016)



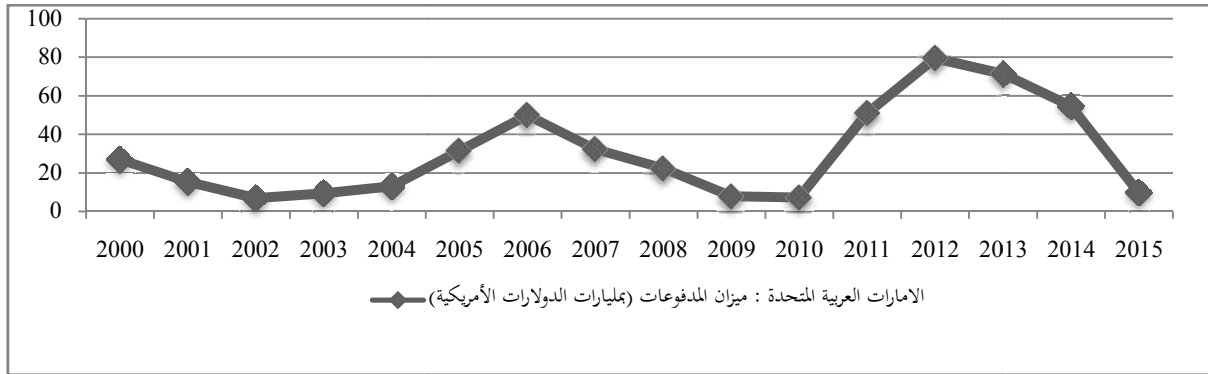
المصدر: : موقع البنك الدولي على الرابط : www.albankaldawli.org ، تم الاطلاع على الموقع 14-4-2017 ، على : 14:14.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (10-02) أن أسعار الصرف خلال فترة الدراسة ثابتة بقيمة 3.67 دولار و هذا يعود لاعتماد دول الخليج على سعر صرف ثابت ، و هذا يعطي الأريحية للمستثمرين الأجانب على الدخول إلى دولة الإمارات العربية المتحدة .

2- ميزان المدفوعات : و من خلال الشكل سنوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات الإماراتي و مدى

مساهمته على الاستثمار الأجنبي المباشر .

الشكل (02- 11) : يوضح ميزان المدفوعات في الإمارات خلال الفترة (2000-2015)



المصدر : صندوق النقد الدولي 2015 على الموقع : www.imf.org ، تم الاطلاع على الموقع 2017-05-03 ، على 20:22

من خلال الشكل التالي نلاحظ انه في الفترة 2000-2006 فقد شهد رصيد ميزان المدفوعات الإماراتي تقلبات مستمرة بفوائض متفاوتة ففي سنة 2002 بلغ رصيده 6.87 مليار دولار لتكون ادني قيمة و صلت إليها ميزانية الإمارات ، إلا أن الرصيد تزايد سنة 2006 ليلعب 49.91 مليار دولار و هذا يحقق فائض 43.04 مليار دولار ، ثم انخفض بعد ذلك إلى غاية 2010 بقيمة 7.24 مليار دولار¹ ، كما اخذ فائض الرصيد في الارتفاع المستمر إلى غاية 2012 حيث حقق أكبر فائض بمقدار 79.56 مليار دولار ثم اخذ بعد ذلك اتجاهًا تنازليًا ليصل سنة 2015 إلى 9.78 مليار دولار .

3- الميزان التجاري : يعتبر الميزان التجاري أهم القوى الدافعة للتنمية الاقتصادية إلا أن هناك بعض المتغيرات الاقتصادية التي يكون لها اثر على وضعيته و لهذا سنقوم من خلال الشكل الموالي دراسة رصيد الميزان التجاري الإماراتي و مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على أرصده .

الشكل (02- 12) : يوضح الميزان التجاري الإمارات خلال الفترة (2000-2016) الوحدة : مليون درهم إماراتي



المصدر : TRADING ECONOMICS

¹ احمد نصير ، مرجع سابق ، ص : 339 .

شهد رصيد الميزان التجاري في الفترة 2000-2008 ارتفاعا يتناسب مع ارتفاع أسعار النفط و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما نلاحظ أيضا خلال السنة الموالية شهد انخفاض واضحا عقب الطفرة النفطية 2008 و هذا ما اثر سلبا على رصيد الميزان التجاري بالتراجع بمقدار 83.47 مليار دولار. أما بالنسبة للفترة الأخيرة 2010-2016 فنلاحظ أن الميزان التجاري يحقق فائضا كبيرا خاصة في السنتين 2012-2013 إلا بعد أزمة 2014 اخذ بالتنازل إلا انه لم يصل إلى حالة العجز بسبب اعتماد الدولة على الصادرات الغير نفطية خلال هاته الفترة لتدارك أزمة الانخفاض المستمر لأسعار النفط و يبقى الميزان التجاري يحقق فائض .

المطلب الثالث: آفاق السياسة المالية في الجزائر و الإمارات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

2016-2000

أولا :آفاق دولة الجزائر

ستشهد سنة 2017 وقف ارتفاع النفقات الميزانية التي من المتوقع أن تمثل 38.8 % من الناتج الداخلي الخام مقابل 40.6% في 2016 فيما سينخفض حجم نفقات الجزائر تدريجيا إلى غاية بلوغ 34.3 % من الناتج المحلي الخام سنة 2021 حسب صندوق النقد الدولي .

و هذا ما تؤكدته الحكومة على إعادة النظر في السياسة المالية و الجبائية للتماشي مع مقتضيات الصدمة النفطية للخارجية التي خلقت انكماشا في المداخل الوطنية، مشيرة إلى التوجه نحو تحسين الجباية العادية وتجنيد موارد مالية إضافية، مع منح الأولوية للاستثمار المنتج لقيمة مضافة عالية. وأشارت إلى أنّ السياسة المالية تدرج ضمن النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، إذ تعتمد على تحسين عائدات الجباية العادية بما يمكنها مع آفاق سنة 2019 من تغطية نفقات التسيير، وكذا نفقات التجهيز العمومي غير القابلة للتقليص¹.

وتهدف السياسة الجديدة للمالية لتقليص عجز الخزينة العمومية بحلول سنة 2019، وهو ما يمثل اعترافا من قبل السلطات العمومية بتواصل عجز الميزانية إلى حدود هذه السنة، وضرورة مواجهة هذا الإشكال من خلال تجنيد موارد إضافية في السوق المالية المحلي، وفيما يخص أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد، فتتمثل خصوصا في تفضيل الاستثمارات العمومية الموجهة للمنشآت التي تزيد من القدرات الإنتاجية للبلد، كما يشمل أيضا الاستثمار بشكل أساسي في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية كالطاقات المتجددة والصناعات الغذائية والاقتصاد الرقمي والعلمي وكذا الصناعة القبلية للمحروقات والمناجم. ويشدد هذا التوجه الجديد للسياسة الاقتصادية الوطنية،

¹ سعيد بالعيد، " لتغطية عجز الميزانية في افاق 2019"، تم النشر في : 27 جويلية 2016، تم الاطلاع على : www.elkhabar.com، بتاريخ : 2017-04-16، على : 00:30 .

حيث أبقىت الحكومة على نفس وتيرة الإنفاق ، مع الكشف عن غلاف مالي جديد لمخطط دعم النمو الجديد 2015-2019 دون أن تعطي لنفسها عناء تقديم حصائل موضوعية على المخططات السابقة التي لم تحقق الهدف المنشود منها، بالنظر إلى عدم الترشيد وعدم توظيف الموارد بصورة تسمح بإرساء اقتصاد بديل عن المحروقات وبعد أن تم إنفاق قرابة 800 مليار دولار، أي ما يعادل القيمة الحالية لثمانية مشاريع مارشال ساهم واحد منها في نهوض أوروبا، ستبقى الجزائر تحقق وفقا لتوقعات الحكومة نسب نمو متواضعة في حدود 3.5% من الناتج المحلي الخام¹.

كما يرتقب أن يتم تخصيص قيمة مالية هي عبارة عن اقتطاع للمخطط السابق 2014-2010، حيث تأكد على غرار مخطط 2005-2009 عدم استكمال كافة البرامج والمشاريع المسطرة، بل إن مشاريع تعود إلى المخطط 2005-2009 سيتم استكمالها في المخطط الخماسي الجديد بالنظر إلى غياب رؤية واضحة فيما يتعلق بالتنسيق بين مختلف الهيئات والمؤسسات المكلفة بالإشراف على المشاريع المصنفة عادة ضمن الإستراتيجية ومن الواضح أن السلطات العمومية لا تزال تصر على إتباع نفس المقاربات في تصوّرها لمخططات دعم نمو وفقا لتصور كينزي، يحفز الطلب عبر المشاريع الكبيرة لفائدة المؤسسات ويدعم القدرة الشرائية ويضبط التضخم بصورة اصطناعية لتحفيز طلب الأسر، وبالتالي يحرك الاقتصاد، ولكن التجربة بيّنت أن جزء كبير من المشاريع تعود إلى الشركات الأجنبية، وأن القدرة الاستيعابية للمؤسسات الجزائرية محدود، كما أن التسيير الإداري البيروقراطي للاقتصاد الجزائري وتداخل العديد من الهيئات في مجال صلاحيات غير محدد يتيح الكثير من الثغرات التي برزت بالخصوص في عدم استكمال بعض المشاريع الإستراتيجية مثل الطريق السيار شرق غرب وتضخم قيمتها إلى حدود غير منطقية، ثم تحقيق الجزائر لنسب نمو ما بين 3.5 و 4% مقابل ضخ ما بين 10 و 12% من الناتج المحلي الخام سنويا، أي أن الأثر المضاعف غير متاح لاقتصاد لا يزال ريعياً بامتياز، ولا تشكل فيه القطاعات الإنتاجية سوى 17%².

ثانيا: آفاق دولة الإمارات

وتشير التقديرات إلى انخفاض عجز الموازنة الكلي التراكمي للخمس سنوات بين عامي 2016 و 2021 إلى 375 مليار دولار، مقارنة بمبلغ 565 مليار دولار وفقا لما ورد في عدد أكتوبر 2016 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي.

¹ متابعات اقتصادية ، مقالة بعنوان : "ثمانية مخططات للتنمية في الجزائر ... و النتيجة صفر"، تم الاطلاع على : www.algeriachannel.net ، بتاريخ : 15-04-2017 ، على : 09:09 ، تم نشر المقال في : 28 أكتوبر 2014 .
² متابعات اقتصادية ، مقالة بعنوان : "تحسن المداخيل و انخفاض عجز الميزانية في الجزائر"، تم الاطلاع على : www.el-massa.com ، بتاريخ : 10-05-2017 ، على : 14:25 ، تم نشر المقال في : 15 افريل 2016 .

ويتوقف هذا التحسن الكبير على الاستمرار في تنفيذ هذه الخطط المالية العامة الطموحة، وبدعم من الاتجاهات العامة المتوقعة لأسعار النفط. ومع التسليم بالحاجة إلى تحقيق التوازن بين السحب من الأصول وإصدار سندات الدين، تزايد لجوء بلدان المنطقة إلى استخدام الديون لتمويل العجز، وهو ما يتوقع استمراره في عام 2017 .

وعلى صعيد رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة نوه عرض الدائرة إلى أن الإمارة شهدت معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة (2010-2016) وصولاً لما نسبته 96.4% في عام 2016 مقارنة بعام 2010، والذي يعكس جملة من الحقائق تأتي في مقدمتها الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تنعم به دولة الإمارات فضلاً عن تنافسية المناخ الاستثماري في الإمارة. وذكر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تعد قاصرة على القطاع العقاري كما كان قبل سنوات تطبيق الرؤية إذ شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية معدلات نمو مرتفعة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهمها، أنشطة المال والتأمين، الصناعات التحويلية، و العلوم والاتصالات.

وتتضمن خطة الميزانية الاتحادية التي أقرها مجلس الوزراء للسنوات 2017-2021 نفقات تقديرية قدرها

247.3 مليار درهم لسنوات الخطة لخمس سنوات، منها ميزانية السنة المالية 2017 بتكلفة قدرها 48.7 مليار درهم

تهدف الرؤية لأن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد. ولترجمة هذه الرؤية إلى واقع ملموس، تم تقسيم عناصر رؤية الإمارات 2021 إلى ستة محاور وطنية تمثل القطاعات الرئيسية التي سيتم التركيز عليها خلال السنوات المقبلة في العمل الحكومي¹.

وأضاف إن إمارة أبوظبي حققت معدلات نمو مرتفعة فيما يتعلق بالصادرات السلعية غير النفطية عبر السنوات الأولى من تطبيق الرؤية الاقتصادية 2030 بما يؤكد عزم الإمارة على تحقيق التوازن في ميزانها التجاري السلعي غير النفطي بحلول عام 2028 .

¹ عبد الرحيم الطويل، "الإصلاحات ترفع فائض ميزانية الإمارات"، تاريخ النشر: 03 ماي 2017، تم الاطلاع على: www.albavan.ae ، بتاريخ: 13-05-2017 ، على: 19:41 .

الخلاصة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المصادر الممولة للاقتصاد ، و تعد عوائده ثروة بالنسبة للدولة المضيفة و من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل يتضح لنا أن كل من الجزائر و الإمارات تسعى لتحسين بيئتها الاستثمارية لاستقطاب الاستثمارات إليها . و على الرغم من التحسن الذي تشهده تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، والاتجاه التصاعدي الذي عرفه، يبقى بعيدا عن الأهداف والإمكانات التي سخرت من أجله ومن جهة أخرى شهد تطورا من حيث نوعية المشاريع والقطاعات المستهدفة، على عكس الإمارات التي شهدت تزايدا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة لتوافر عوامل الاستقرار المناخ والبيئة والتشريعات المواتية والازدهار الاقتصادي .

كما حققت الإمارات قفزات هائلة بكافة المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية وعلى رأسها قيم ومعدلات نمو الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية منذ نشأة الدولة إلى السنة الحالية. و لكن بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في تحسين مؤشراتهما الاقتصادية إلا أنها تظل دون مستوى الطموحات و القدرات التي تزخر بها في شتى الميادين .

الخاتمة العامة

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المواضيع الشاغلة فكر العالم ، لما له من أهمية في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى تأثيراته على اقتصاديات الدول المضيفة ، ومن بين هاته الدول الجزائر و الإمارات .

و لقد كان الهدف من وراء هذه الدراسة و معرفة فعالية السياسة المالية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر و الإمارات و محاولة الإمام بجميع جوانب الموضوع و الإجابة على التساؤل المطروح " ما مدى فعالية السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات العربية المتحدة ؟ " إعتدنا في الفصل الأول على إعطاء نظرة عامة لأساسيات الدراسة (السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر) و أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر .

أما الفصل الثاني فقد تم التركيز فيه على واقع السياسة المالية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات بالإضافة إلى مساهمة المؤشرات الداخلية و الخارجية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و آفاق كلا البلدين .

❖ اختبار الفرضيات: من خلال ما تم عرضه في سياق البحث و قد الإجابة على التساؤل الرئيسي و الأسئلة الفرعية تم إختبار صحة الفرضيات من عدمها ، و التي وضعت كإجابة مبدئية :

✓ إثبات صحة الفرضية الأولى : و التي تنص على " يقصد بالسياسة المالية على أنها برنامج تخطيطه الدولة و تنفذه مستخدمة فيه مصادرها الايرادية و برامجها الاتفاقية لإحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع " . و بعد القيام بالبحث تم تأكيد صحة ذلك بان السياسة المالية هي كل الإجراءات التي تتخذها الدولة من اجل ترشيد نفقاتها و زيادة إيراداتها و ذلك لتصدي الأزمات الاقتصادية ، إلا أن الأنواع تعددت فهناك سياسة مالية متمثلة بالتمويل بالعجز و التي تكون وفق التوسع في النفقات العامة و التسريع في سداد جزء من القروض العامة بالإضافة إلى تخفيض الإيرادات الضريبية ، أما النوع الثاني المتمثل بالتمويل بالفائض و الذي يأخذ عدة أساليب منها زيادة الإيرادات الضريبية، التوسع في إصدار القروض العامة و الحد من الائتمان المصرفي ، أما هدفها الأساسية فتهدف إلى تحقيق المستويات المرغوبة و المناسبة من الأسعار و الاستهلاك و توظيف الموارد الإنتاجية و عدالة توزيع الدخل.

✓ إثبات صحة الفرضية الثانية : و التي تنص على " يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مواضيع الساعة ، و من أهم وسائل التمويل الخارجية للتنمية في الدول ، و يتوقف توطينه على الاهداف الإستراتيجية للشركات المتعددة الجنسيات ، كما يتم جذب الاستثمارات حسب العوامل التي تراها ملائمة

بالبيئة الاستثمارية لها " .و من خلال البحث تم تأكيد صحة أن الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم وسائل التمويل الخارجية لاقتصاد أي بلد ، و أنه على هذه الأخيرة العمل على تحسين بيئتها الاستثمارية لاستقطاب أكثر الاستثمارات إليها .

✓ إثبات صحة الفرضية الثالثة : و التي تنص على " إن المتبع لحركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، لم تعد مفيدة من الناحية الجغرافية ، فهي تتدفق بحسب المناخ الملائم لها " . وبعد البحث الذي اجري تم تأكيد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية أصبحت تتدفق بحسب المناخ و البيئة القانونية و التنظيمية الملائمة لها .

✓ إثبات صحة الفرضية الرابعة : و التي تنص على " إن الإجراءات و القوانين التي عملت عليها كل من الجزائر و الإمارات في تحسين مناخهما الاستثماري ساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية لها " .و من خلال البحث تم تأكيد على أنها عامل أساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكلا البلدين

✓ إثبات صحة الفرضية الخامسة: و التي تنص على أن " للسياسة المالية دور نسبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تسعى الجزائر و الإمارات في بناء استراتيجيات و خطط تسعى بها لتحسين مناخها الاستثماري " . و من خلال البحث الذي أجري تم تأكيد أن السياسة المالية لها دور نسبي باعتبارها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية و لا يمكن الاعتماد إلا على أداة واحدة فكل أداة لها تأثير نسبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عملت كل من الدولتين على و ضع خطط و استراتيجيات بعيدة المدى.

❖ نتائج الدراسة :

ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية و المتمثلة في :

✓ وجود في الإمارات قطاعات اقتصادية حيوية ذات قيمة مضافة عالية و إمكانيات عالية للنمو مثل الصناعة و التجارة و السياحة و الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و الطاقة الجديدة و المتجددة و المشروعات الصغيرة و المتوسطة و القطاع المالي و الإنشاءات ،وتساعد نسب و معدلات مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ، كما أن الجزائر أيضا لديها قطاعات متنوعة إلا أن الحكومة لا تعطي كل قطاع القيمة التي تتناسب معه .

✓ حققت الإمارات المزيد من الاستقرار الاقتصادي من خلال سيطرتها على معدلات التضخم و ثبات أسعار الصرف، إلا أن الجزائر في فترة الدراسة شهدت عدم الاستقرار في كل من التضخم و سعر الصرف.

✓ التطور الهائل في حركة التنمية بدولة الإمارات و انعكاساتها الايجابية على المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية انعكسا ايجابيا وحقت تقدما لافتا بمستوى تصنيف وترتيب الدولة ومكانتها عالميا ، على عكس الجزائر التي كانت نسبة نموها ضئيلة بالنسبة للدول الأخرى و هذا ما أدّى بانعكاسها السليبي على المؤشرات و المتغيرات الاقتصادية .

❖ التوصيات و الاقتراحات: يقتضي علينا في نهاية البحث وبناءً على النتائج التي توصلنا إليها سابقا

تقدم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بالموضوع محل الدراسة و التي نوردها كما يلي:

✓ ترشيد الإنفاق الحكومي و عقلنته ، و توجيهه نحو الاستثمار على المشاريع الصناعية من اجل النهوض بالقطاع الصناعي .

✓ تنويع مصادر الطاقة من خلال التنويع في الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الغير نفطية ، و ذلك بوضع إستراتيجية الترويج للاستثمار .

✓ العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات و القوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري .

❖ آفاق الدراسة : بعد هذه الدراسة و استخلاص النتائج السابقة و تقديم الاقتراحات ، باعتبار أن العديد من النقاط تتطلب تفصيلا أوسع ، أو قد تطرأ تغيرات في الاقتصاد كون الموضوع حساس و متجدد هذا ما يستلزم وجود مواضيع تكون بمثابة إمتداد و من خلال هذا الموضوع نقترح الإشكاليات التالية :

✓ دراسة تحليلية للسياسة النقدية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الترويج ؟

✓ ما مدى فعالية أداء السياسات الاقتصادية في ظل تغير المؤشرات الداخلية (البطالة، التضخم، الناتج

المحلي الإجمالي) دراسة حالة الجزائر ؟

✓ دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة حالة

الجزائر و المغرب- ؟

✓ أثر السياسة المالية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في دول حوض البحر

الأيض المتوسط ؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية

❖ الكتب :

- 1- أبو السعود فوزي ، "مقدمة في الاقتصاد الكلي" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2004 .
- 2- أبو السعود محمد فوزي ، "مقدمة في الاقتصاد الكلي" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2004.
- 3- أبو قحف عبد السلام ، " اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي" ، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، مصر ، 2003.
- 4- أبو قحف عبد السلام ، "التسويق الدولي" ، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2007.
- 5- أبو قحف عبد السلام ، "نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية" ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- 6- آل سيمس سلام عبد الكريم، "السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي" ، الطبعة 01 ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011.
- 7- بن علي بلعوز ، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2006.
- 8- حجازي المرسي سيد ، "النظم الضريبية" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997 .
- 9- حردان طاهر حيدر ، "مبادئ الاقتصاد" ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 1997 .
- 10- حسين مجيد علي و عبد الجبار سعيد عفاف ، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي" ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 11- حميدي عبد العظيم ، "السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية" ، مكتبة النهضة العربية، بيروت، 1986.
- 12- دراز حامد عبد المجيد ، "دراسة في السياسة المالية" ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، سنة ؟.
- 13- شكري ماهر كينج ، عوض مروان ، " المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق" ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ،الأردن، 2004.
- 14- عبد الله عبد محمد عبد العزيز ، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي" ، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2005.

- 15- عبد المقصود مبروك نزيه ، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية" ، دار الفكر الجامعي، شركة الجلال للطباعة العامرية، الطبعة الأولى 2006، الإسكندرية ، مصر.
- 16- عناية غازي حسين ، "التضخم الحالي" ، الطبعة الثانية، دار الشهاب، الجزائر، 1986.
- 17- القليوبي سميحة ، " الشركات التجارية :النظرية العامة للشركات وشركات الأشخاص " ، طبعة 2 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر، 1992.
- 18- قنديل عبد الفتاح، سليمان سلوى ، "الدخل القومي" ، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر، 1979.
- 19- مراد ناصر ، "فعالية النظام الضريبي في النظرية والتطبيق" ، دار هوم، الجزائر، 2003.
- 20- المهائبي محمد خالد ، محاضرات في المالية العامة ، المعهد الوطني للإدارة العامة ، دمشق ، سوريا ، 2014.

❖ الرسائل و الأطروحات :

- 1- أحمد صالح ، عويمر الهامري سالم، " التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات " ، (مذكرة ماجستير كلية العلوم الإنسانية ، قسم الإعلام ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، عمان ، 2008).
- 2- بامحمد نفيسة، "تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI" ، (مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة وهران 02 ، الجزائر ، 2015-2016).
- 3- بصديق محمد ، "النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات" ، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع : التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2009).
- 4- بعداش عبد الكريم ، "الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-1996" ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: النقود والمالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008).
- 5- بن طالي فريد ، " السياسات النقدية السياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر " ، (رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2002) .
- 6- بوخباط جمال ، "جدوى الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب " ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، 2014-2015) .

- 7- بوزيان عبد الباسط ، " دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر - " ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، فرع :نقود و مالية ، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف ، السنة الجامعية 2006-2007) .
- 8- بوعافية رشيد ، "السياسات الاقتصادية الكلية و فعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر دراسة تحليلية و تقييمية لحالة الجزائر من 2010/2000" ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، فرع نقود و مالية ، جامعة الجزائر 03 ، 2011/2010 .
- 9- تومي عبد الرحمان ، " واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر" ، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه .في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006) .
- 10- خلوط فوزية العربي ، " دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر " ، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة خيضر بسكرة ، 2003) .
- 11- زكلاري محمد ، " دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 " ، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد كمي ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، 2014/2013) .
- 12- سالكي سعاد، " دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي) " ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص : مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2011/2010) .
- 13- فضيل فارس ، " أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر -مصر والمملكة العربية السعودية- " ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر) 2004 .
- 14- قويدري محمد ، "تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و أفاقه في البلدان النامية " ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، تخصص : تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر، 2005/2000) .
- 15- كاكي عبد الكريم ، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري " ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص : تجارة دولية ، جامعة غرداية ، 2011) .

- 16- ناصر نسيمية ، " دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005 -2012) " ، (مذكرة ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص : مالية و اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر - بسكرة - ، الجزائر ، 2014).
- 17- نصير أحمد ، "أثر السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2012-1999" ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2013-2014).

❖ المجالات و الدورات :

- 1- حمدي فلة ، حمدي مريم ، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني و الواقع العميق" ، مجلة الفكر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، العدد العاشر .
- 2- شاوي شافية ، "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" ، المنهل ،جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ، 2015-2016 .
- 3- علاوي محمد لحسن، بوروشة كريم ، " أثر السياسة النقدية و المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر " ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد 9 ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، الجزائر، ديسمبر 2015.
- 4- فلاح حسن ثويني، "طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في العراق بعد عام 2003" ، جريدة المدى، بغداد، 2010 .
- 5- مفتاح صالح ، بن سميحة دلال، "واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)" ، مجلة اقتصادية عربية ، العددان : 43/44 ، صيف / خريف 2008 .
- 6- ميلودي أحمد ، "نحو سياسة تقشفية للنفقات العامة دراسة حالة الجزائر" ، يوم دراسي حول مرور خمسون سنة من الاستقلال(واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري) ، جامعة الجزائر -3- ، 2012 .
- 7- همام علي، حفيظ فطيمة ، "آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأوروبيةمتوسطة" ،مجلة الاقتصاد و المناجمت ،الجزائر ، العدد 04 ،مارس 2005 .

❖ التقارير و القوانين :

- 1- الأمر 03-11 ، المؤرخ في 26-08-2003 ، المتعلق بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية ، العدد 52 ، الصادر في 27-08-2003 .
- 2- الأمر رقم 06-08 ، المؤرخ في 15-07-2006 ، " المتعلق بتطوير الاستثمار " ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 ، 19-07-2006.

- 3- بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني حول "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013"، الجزائر، ديسمبر 2013، ص:04.
- 4- تقرير الاستثمار السنوي الخامس، "الاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية"، التحولات الجديدة في خارطة الاستثمار العالمية و العربية و الفرص و التحديات"، ملحق النشرة الاقتصادية العربية، العدد 05، 2013-2014.
- 5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر "تداعيات الأزمة العالمية على اقتصاديات الدول العربية"، أبوظبي، الإمارات، 2010.
- 6- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015"، الكويت.

7- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015".

8- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، "تقرير مناخ الاستثمار لعام 2016".

9- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "الاستثمار الأجنبي المباشر من 10 % و ما فوق"، جريدة القبس، الكويت، الصادرة بتاريخ 16 ماي 2008، العدد 12558، السنة 37.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Volker Nocke & Stephane Yeaple, "An Assignment Theory of Foreign Direct Investment", the Review of Economic Studies, (2008), p.59.
- 2- Dominick SALVATORE: Traduction Fabienne LELOUP, Achile HANNEQUART, Economie Internationale, 9^e édition, Editions De Boeck Université, Bruxelles, 2008, p 209 .

ثالثا : المواقع الالكترونية

- 1- التقرير الاقتصادي السنوي 2016، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، الإصدار 24، تم الاطلاع على الموقع : www.economy.ae، بتاريخ : 2017-04-23.
- 2- التقرير الاقتصادي السنوي 2016، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، الإصدار 24، تم الاطلاع على الموقع : www.economy.ae، بتاريخ : 2017-04-23.
- 3- التقرير الاقتصادي السنوي 2016، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، الإصدار 24، تم الاطلاع على الموقع : www.economy.ae، بتاريخ : 2017-04-23.
- 4- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية سنة 2016، تم الاطلاع على الموقع : www.apn.dz، بتاريخ 18-2017-04.

- 5- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2000-2012 ، تم الاطلاع على الموقع : www.bank-of-algeria.dz ، بتاريخ 17-04-2017.
- 6- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008-2012 ، تم الاطلاع على الموقع : www.bank-of-algeria.dz ، بتاريخ 20-04-2017.
- 7- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008-2012 ، تم الاطلاع على الموقع www.bank-of-algeria.dz ، بتاريخ 16-04-2017.
- 8- سعد بن علي الشهري ، " الاستثمار الأجنبي في السعودية " ، الثلاثاء 7 يناير 2014 ، المتاح على الموقع : www.alhayat.com ، تم الاطلاع بتاريخ : 22 / 03 / 2017 .
- 9- سعيد بالعيد ، لتغطية عجز الميزانية في افاق 2019 ، تم النشر في : 27 جويلية 2016 ، تم الاطلاع على : www.elkhabar.com ، بتاريخ : 16-04-2017 .
- 10- سيد الحجار ، " مشاريع جديدة تضيف 18 ألف وحدة سكنية بأبوظبي " ، تاريخ النشر : 02-05-2017 ، تم الاطلاع على الموقع : www.alittihad.ae ، بتاريخ 03-05-2017 .
- 11- شروق عوض ، " رؤية الإمارات 2021 تحقق قفزة نوعية في الطرق والنقل البري " ، تاريخ النشر : 10-02-2016 ، تم الاطلاع على الموقع : www.alittihad.ae ، بتاريخ 20-04-2017 .
- 12- عبد الرحيم البحيطي ، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي خلال الفترة (1990-2010) " ، سنة النشر الجمعة 26 سبتمبر 2012 ، المتاح على الموقع : www.kau.edu.sa ، تم الاطلاع بتاريخ: 22/03/2017 .
- 13- عبد الرحيم الطويل ، " الإصلاحات ترفع فائض ميزانية الإمارات " ، تاريخ النشر : 03 ماي 2017 ، تم الاطلاع على : www.albayan.ae ، بتاريخ : 13-05-2017 .
- 14- على الموقع : <http://raseef22.com/economy/2015/01/06/> ، تم الاطلاع بتاريخ : 22/02/2017 .
- 15- عوض الله سامح ، " 350 ألف شركة صغيرة ومتوسطة في الإمارات " ، تم الاطلاع على الموقع : www.emaratalyoun.com ، بتاريخ : 04-05-2017 .
- 16- قانون المالية 2017 ، وزارة المالية الجزائرية ، تم الاطلاع على الموقع : www.radioalgerie.dz بتاريخ : 05-2017-04.
- 17- قانون المالية 2017 ، وزارة المالية الجزائرية ، تم الاطلاع على الموقع : www.radioalgerie.dz بتاريخ : 05-2017-04.
- 18- قوانين المالية 2013-2015 ، وزارة المالية الجزائرية ، تم الاطلاع على الموقع : www.mf.gov.dz بتاريخ : 17-2017-04.

- 19- متابعة اقتصادية ، مقالة بعنوان : "الاستثمار الأجنبي بالمغرب أرقام مشجعة تخفي تنافسية شرسة" ، المتاح على الموقع : www.hespress.com ، تم الاطلاع بتاريخ : 2017/03/21 ، تاريخ النشر : الأربعاء 10 يونيو 2015 .
- 20- متابعة اقتصادية ، مقالة بعنوان : "التجارة والصناعة: جهود متواصلة لتنويع مصادر الدخل وتسهيل إجراءات الاستثمار" <http://alwatan.com/details/128018> ، تم الاطلاع بتاريخ : 2017/03/05 .
- 21- متابعة اقتصادية ، مقالة بعنوان : "تحسن المداخيل و انخفاض عجز الميزانية في الجزائر" ، تاريخ النشر : 15 افريل 2016 ، تم الاطلاع على : www.el-massa.com ، بتاريخ : 2017-05-10 .
- 22- متابعة اقتصادية ، مقالة بعنوان : "صناعات تحصل على تسهيلات ائتمانية متجددة بقيمة 400 مليون دولار من مؤسسات مالية محلية ودولية" ، تاريخ النشر : 23-03-2017 ، تم الاطلاع على الموقع : www.senaat.co/ar/news/ ، بتاريخ : 2017-05-04 .
- 23- متابعة اقتصادية ، مقالة بعنوان : "صندوق أبوظبي للتنمية" ، تم الاطلاع على الموقع : www.adfd.ae ، بتاريخ : 2017-04-15 .
- 24- متابعة اقتصادية ، مقالة بعنوان : "1.3 مليار دولار الاستثمار الأجنبي المتدفق للأردن" ، متاح على الموقع www.satelnews.com تم الاطلاع بتاريخ : 22/ 03/ 2017 .
- 25- متابعة اقتصادية ، مقالة بعنوان : "ثمانية مخططات للتنمية في الجزائر... و النتيجة صفر" ، تم النشر في : 28 أكتوبر 2014 ، تم الاطلاع على : www.algeriachannel.net ، بتاريخ : 2017-04-15 .
- 26- محمد حمو ، "دور و أهمية سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي في دعم التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة" ، كلية العلوم الاقتصادية ، كلية الشلف ، الجزائر ، 2010 ، المتاح على الموقع : <http://slconf.uaeu.ac.ae> ، بتاريخ : 2017-04-23 .
- 27- الموقع الإلكتروني : www.albayan.ae ، تم تصفح الموقع بتاريخ : 2017/02/26 .
- 28- الموقع الإلكتروني : www.istathmir.com ، تم تصفح الموقع بتاريخ : 2017-05-15 .
- 29- الهيئة الاتحادية للتنافسية و الإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة ، تم الاطلاع على الموقع : www.fcsa.gov.ae ، بتاريخ : 2017-04-19 .
- 30- الهيئة الاتحادية للتنافسية و الإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة ، تم الاطلاع على الموقع : www.mf.gov.dz ، بتاريخ : 2017-04-19 .
- 31- وزارة المالية الجزائرية ، قوانين المالية 2013-2015 ، تم الاطلاع على الموقع : www.mf.gov.dz ، بتاريخ 2017-04-17 .
- 32- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2014 ، تم الاطلاع على الموقع : www.andi.dz ، بتاريخ 2017-04-25 .

- 33- يوسف العربي ، "6500 مشروع قيد التنفيذ في الإمارات بقيمة 671.6 مليار درهم" ، تاريخ النشر : 22-02-2017 ، تم الاطلاع على الموقع : <http://www.alittihad.ae> ، بتاريخ : 03-05-2017 .

الملحق رقم (01): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016

36 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 72 19 ربيع الأول عام 1437 هـ 31 ديسمبر سنة 2015 م	
الملاحق المقبول الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016	
المبالغ (بالألف دج)	إيرادات الولايات
	1- الموارد المالية
	1.1 الإيرادات الجهوية:
1,058,220,000	001 - 201 - حواصل الضرائب المباشرة.....
89,730,000	002 - 201 - حواصل التسجيل والطابع.....
1,014,380,000	003 - 201 - حواصل الضرائب المتخلفة على الأعمال.....
(593,790,000)	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتجات المستوردة).....
5,000,000	004 - 201 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....
555,350,000	005 - 201 - حواصل الممارك.....
2,722,680,000	المجموع الفرعي (1)
	2.1 الإيرادات المالية:
33,000,000	006 - 201 - حاصل بطل أملاك الدولة.....
62,000,000	007 - 201 - المواصل المتخلفة للميزانية.....
-	008 - 201 - الإيرادات النظامية.....
95,000,000	المجموع الفرعي (2)
	3.1 الإيرادات الأخرى:
247,200,000	الإيرادات الأخرى.....
247,200,000	المجموع الفرعي (3)
3,064,880,000	مجموع الموارد المالية
	2- الجهة البترولية:
1,682,550,000	011 - 201 - البتروالية.....
4,747,430,000	المجموع العام للإيرادات

الملحق رقم (02) : توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016

19 ربيع الأول عام 1437 هـ 31 أكتوبر سنة 2017 م		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 72	38
الجدول (ج)			
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات			
(بالآلاف دج)			
المصاريف المدفوعة	رأس الميزانية	القطاعات	
7.373.410	4.895.000	الصناعة.....	
271.432.500	198.261.576	الزراعة والري.....	
36.223.667	14.904.700	وعم الخدمات المنتجة.....	
685.704.445	441.308.514	النشاط القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	
159.757.147	78.644.800	التربية والتكوين.....	
113.120.472	32.703.237	النشاط القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	
469.781.674	24.481.500	وعم الحصول على مكن.....	
600.000.000	800.000.000	مواضيع مختلفة.....	
60.000.000	60.000.000	التخطيط البلدية للتنمية.....	
2.403.393.315	1.655.199.327	المجموع الفرعي للاستثمار.....	
542.949.928	-	وعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لمصاريف التخصيص الخاص وخص نسي الفوائد).....	
-	-	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	
239.505.000	239.005.000	احتياطي لتفادي غير متوقعة.....	
773.454.928	239.005.000	المجموع الفرعي لمصاريف برأس المال.....	
3.176.848.243	1.894.204.327	مجموع ميزانية التجهيز.....	